الفصل الخامس

التجارة العالمية إبان الفترة ١٦٥٠–١٧٨٠

عصر المركنتيلية

WORLD TRADE 1650-1780
THE AGE OF MERCANTILISM

شهدت الفترة من منتصف القرن السابع عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر صراعاً طويلاً بين القوى الأوروبية القيادية للسيطرة على الموارد والأراضي والتجارة في العالم الجديد. لم تقتصر القوة العاملة بكثير من مجتمعات العالم الجديد على العدد الهزيل نسبياً من المهاجرين الأوروبيين والأمريكيين الأصليين داخل ممتلكات كل دولة أوروبية، إذ سرعان ما تضمنت أعداداً متزايدة من العبيد المستوْردين من غرب أفريقيا، وبذلك حدثت زيادة كبرى في ارتباط هذه القارة بالاقتصاد العالمي. يبيّن الجدول رقم(٥.١) الزيادة المذهلة في هذه التجارة غير الإنسانية[١]. فقد شُحِن أكثر من ربع مليون عبد عبر المحيط الأطلسي إبان القرن السادس عشر، فيما شُحِن أكثر من خمسة أضعاف ذلك العدد إبان القرن السابع عشر، ومع انتهاء القرن التالي كان مليونا إنسان تقريباً يُنقَلون إلى الأمريكتين كل ربع قرن. وإجمالاً، فقد نقل أكثر من أحد عشر مليون أفريقي إلى العالم الجديد بالقوة بين القرن السادس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر. والبرتغاليون الذين كانوا– كما رأينا– من أوائل منتجي السكر، احتفظوا لأنفسهم بقصب السبق في تجارة العبيد، إن لم يكن في الميادين الأخرى للنشاط

الاقتصادي كذلك، وكانوا مسؤولين عن نصف تجارة العبيد الإجمالية تقريباً، فيما كان البريطانيون مسؤولين عن أكثر من ربع هذه التجارة (وكانوا أنشط النخاسين في أثناء عنفوان هذه التجارة إبان القرن الثامن عشر).

الجدول رقم (٥,١).حجم تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي إبان الفترة ١٥١٩–١٨٦٧ (وفقاً لجنسية الناقل بالآلاف).

الفترة	البرتغال	بريطانيا	فرنسا	هولندا	إسبانيا	أمريكا	الآخرون	كل الدول
١٥١٩–١٦٠٠	٢٦٤.١	٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٦٠١–١٦٥٠	٤٣٩.٥	٢٣.٠	٠.٠	٤١.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥٠٣.٥
١٦٥١–١٦٧٥	٥٣.٧	١١٥.٢	٥.٩	٦٤.٨	٠.٠	٠.٠	٠.٢	٢٣٩.٨
١٦٧٦–١٧٠٠	١٦١.١	٢٤٣.٣	٣٤.١	٥٦.١	٠.٠	٠.٠	١٥.٤	٥١٠.٠
١٧٠١–١٧٢٥	٣٧٨.٣	٣٨٠.٩	١٠٦.٣	٦٥.٥	١١.٠	٠.٠	١٦.٧	٩٥٨.٦
١٧٢٦–١٧٥٠	٤٠٥.٦	٤٩٠.٥	٢٥٣.٩	١٠٩.٢	٤٤.٥	٠.٠	٧.٦	١٣١١.٣
١٧٥١–١٧٧٥	٤٧٢.٩	٨٥٩.١	٣٢١.٥	١٤٨.٠	١.٠	٨٩.١	١٣.٤	١٩٠٥.٢
١٧٧٦–١٨٠٠	٦٢٦.٢	٧٤١.٣	٤١٩.٥	٤٠.٨	٨.٦	٥٤.٣	٣٠.٤	١٩٢١.١
١٨٠١–١٨٢٥	٨٧١.٦	٢٥٧	٢١٧.٩	٢.٣	٢٠٤.٨	٨١.١	١٠.٥	١٦٤٥.١
١٨٢٦–١٨٥٠	١٢٤٧.٧	٠.٠	٩٤.١	٠.٠	٢٧٩.٢	٠.٠	٠.٠	١٦٢١.٠
١٨٥١–١٨٦٧	١٥٤.٢	٠.٠	٣.٢	٠.٠	٢٣.٤	٠.٠	٠.٠	١٨٠.٧
كل السنوات	٥٠٧٤.٩	٣١١٢.٣	١٤٥٦.٤	٥٢٧.٧	٥١٧.٠	٢٨٠.٠	٩٤.٢	١١٠٦٢.٤
النسبة المئوية من التجارة	٤٥.٩	٢٨.٣	١٣.٢	٤.٨	٤.٧	٢.٥	٠.٩	١٠٠.٠

المصدر: Eltis (2001, table VII, supplement materials). Available at http://oieahc.wm.edu/wmq/Jan01/Eltis.htm

ومن التفاعلات المعقدة لهذه المصادر المتنوعة، انبثق ما يمكن تسميته نظاماً أطلسياً يربط أربع قارات عبر محيط، ويضم قطاعاً هولندياً- فرنسياً- إنجليزياً شمالياً، ومنطقة إسبانية- مكسيكية وسطى، ومنطقة برتغالية- برازيلية جنوبية، يرتبط بعضها ببعض وبأفريقيا عبر شبكات متعددة من العلاقات الاقتصادية. كانت وفرة الموارد الطبيعية في هذه "التخوم الكبرى"، كما أسماها والتر بريسكوت ويب Walter Prescott Webb[٢]، تعني أن النشاطات التجارية للقوى الأوروبية أخذت على نحو متزايد تتضمن واردات من العالم الجديد وصادرات إليه. وكان المذهب التجاري

السائد في ذلك العصر يعتبر الصراع على الثروة لعبة صفرية[١] وكانت كل القوى تنظر إلى مستعمراتها باعتبارها مصادر للمواد الأولية وأسواقاً للصناعات "للبلد الأم" وحدها، وأنه يجب إبعاد المتطفلين الأجانب بالقوة، إذا تطلب الأمر. ولذلك كان النزاع متواتراً في تلك الفترة، وغالباً في العالم الجديد نفسه. وكان النجاح في تلك الحروب من نصيب الدول التي تفوقت على غيرها في حشد الموارد المالية اللازمة لتوفير قوات بحرية وعسكرية فعالة، فالقوة هي الوسيلة لضمان الوفرة التي- بدورها- توفر للقوة أوتارها وفقاً للصياغة الكلاسيكية للسياسة المركنتيلية من جانب جاكوب فينر[٣]. وهذه العلاقة بين القوة والوفرة فيما يسمى "عصر المركنتيلية" هي الموضوع الرئيس لهذا الفصل.

كانت غالبية الخصومات في عصر المركنتيلية تنشأ حول الشركة الوطنية التي يحق لها السيطرة على سوق أو منطقة تجارية معينة، مثل تجارة التوابل بجنوب شرق آسيا أو الدخول إلى البلطيق والخروج منه. وكان الهدف من ذلك هو فرض سيطرة احتكارية على هذه التجارة أو تلك، بما يعود على الدولة بأرباح احتكارية، تستطيع بدورها أن تزيد القدرة المالية للدولة على شن حروب ناجحة، ما يعزز أهدافها المركنتيلية التجارية. على أن هذا المنطق لم يكن جديداً بحال من الأحوال، فقد رأينا كثيراً من الدول السابقة، منها سريفيجايا ومصر المملوكية والعثمانية[٢] والبندقية ودولة الهند البرتغالية، حاولت بطريقة أو بأخرى اتباع سياسات مماثلة. وبالنظر إلى هذه الرؤية

---

(١) في نظرية اللعب والنظرية الاقتصادية، وعلى خلاف اللعبة غير الصفرية التي لا يؤدي فيها مكسب أو خسارته بالضرورة إلى خسارة أو مكسب موازِن عند الأطراف الأخرى، تشير اللعبة الصفرية zero-sum-game أو المجموع الصفري zero-sum-sum إلى الموقف الذي يشكل فيه مكسب أحد الأطرف أو خسارته بالضرورة خسارة أو مكسب موازِنيْن لدى الأطراف الأخرى، وعند جمع مكاسب جميع الأطراف وطرح كل خسائرها يكون الناتج صفراً [المترجم].

(٢) ينطبق ذلك على مصر المملوكية، لكنه لا ينطبق على مصر العثمانية التي فقدت سيادتها وفعلها المستقل، وكان ذلك من أهم أسباب تراجع الدول التي خلفت السلطنة العثمانية في السباق مع الدول الغربية. فمصر الولاية لم يكن مسموحاً لها باتباع سياسة مستقلة. كما ارتبطت قوة مصر والمنطقة معها بكون مصر مركز الدولة وليس إحدى ولاياتها، كما كانت في عهود ابن طولون والفاطميين والأيوبيين والمماليك [المترجم].

"الصفرية" للتقسيم الدولي للأرباح الاحتكارية، فإن الحجج الكلاسيكية حول المكاسب من التجارة لجميع الأطراف في الظروف السلمية للمنافسة التامة لم يكن لها مكان إطلاقاً. والتأكيد المقيت على ضرورة الحصول على مخزون من المعادن النفيسة، يمكن تبريره بالنظر إلى ضرورة تمويل العجز في التجارة البلطيقية للمتاجر البحرية(٣)، أو الحصول على رأس المال العملي للتجارة المربحة لشركات الهند الشرقية مع آسيا[٤].

وبالطبع في سياق أيديولوجيا قومية من نوع المركنتيلية في العصر الحديث المبكر، كانت الفرص وفيرة لما يُعرَف الآن بالسلوك "الريعي" من جانب جماعات المصالح الخاصة، مثل المخططين الاستعماريين وشركات الامتياز(٤)، وقد طبق إيكلوند وتوليسن Ekelund and Tollison هذا النموذج المفاهيمي بشكل مفيد على الخبرة التاريخية لإنجلترا وفرنسا[٥]. ورغم أن المؤلفين يناقشان الاتجاهات العامة إبان الفترة ١٦٠٠-١٧٥٠، بإيجاز شديد، فإنهما يتجاهلان تماماً السياق الدولي لعصر المركنتيلية الذي نتناوله هنا[٦]. ويمكن أن نسأل هنا: ما الشيء المجافي للحقائق الواقعية في سلوك الدولة الأوروبية الفردية التي كان يمكن أن تختار أن تتبنى التجارة الحرة السلمية من طرف واحد؟ في غياب آلية فعالة للأمن الجماعي أو قوة مهيمنة محددة بوضوح، كانت الهزيمة العسكرية والإبعاد من أسواق ما وراء البحار يشكلان إحدى الإجابات المعقولة لهذا السؤال. على أن مسألة كوْن الشيء مجافياً للحقائق من عدمه تتوقف بالتأكيد على التقييم الصارم للكلفة- العائد من السياسات المركنتيلية، تماماً مثل السؤال عما إذا كانت الدولة المشاركة قد انتهى بها الحال إلى الفوز في حروبها أم خسارتها. وبالاستثناء الواضح لحرب الاستقلال الأمريكية، ربحت بريطانيا حروبها جميعاً خلال تلك الفترة، وهو ما كانت له نتائج مهمة على مستقبل الاقتصاد الدولي، ولذلك سيكون صعود إنجلترا إلى الصدارة الدولية بالضرورة أحد الموضوعات المهمة في هذا الفصل.

---

(٣) تقوم صناعة المتاجر البحرية naval stores بجمع ومعالجة وتسويق المنتجات الغابية المنتجة من الراتينج الزيتي لأنواع معينة من أشجار الصنوبر، وترتبط هذه الصناعة بصيانة السفن الخشبية والأساطيل فيما قبل القرن العشرين [المترجم].

(٤) حول شركة الامتياز chartered company، راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم].

جذور الإمبراطورية البريطانية: التجارة والنهب والاستيطان

لقد سمع الجميع بالتأكيد القول بأن الإمبراطورية البريطانية تكوّنت- على ما يبدو- في "نوبة من غياب العقل"، حتى وإن كانوا لا يعرفون مصدر هذا الاقتباس، وهو المؤرخ الإمبراطوري الفيكتوري سيلي Seeley. قيلت مزحة سيلي في سياق اعتراضه على ميل التأريخ الإنجليزي إلى التركيز على توسيع الحرية في الداخل، وليس على التوسع فيما وراء البحار الذي اعتبره سيلي القوة الدافعة الحقيقية للتطور القومي منذ العصر الإليزابيثي. وكتابه الصغير حول "توسع إنجلترا" الذي حظي باستحسان واسع حين نشر لأول مرة في العام ١٨٨٣، لا يزال بياناً حياً وقوياً حول هذا الموضوع[٧]. وما قاله سيلي بالتحديد هو: "يبدو أننا، إذا جاز التعبير، غزونا نصف العالم وزرعناه برجالنا في نوبة من غياب العقل"، بمعنى أن ذلك هو الانطباع الذي قد يستنتجه المرء من التواريخ التقليدية لبريطانيا إبان القرن الثامن عشر التي "تركز على الجدل البرلماني المجرد والتطلعات إلى الحرية" في حين كان التاريخ الحقيقي لهذه الأمة هو البناء الواعي والواضح لإمبراطورية مترامية الأطراف فيما وراء البحار، ولذلك فإبان القرن الثامن عشر "لم يكن تاريخ إنجلترا يكمن في إنجلترا وإنما في أمريكا وآسيا"[٨].

وكما في حالة القوى الأيبيرية وعملية الاسترداد(٥)، بدأت عملية التوسع الإنجليزي "باستعمار داخلي"، حيث ضمت ببطء "الحافة السلتية" للويلزيين والاسكتلنديين والأيرلنديين إلى ما عُرِف في النهاية باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا. وأُدمِج التاجان الاسكتلندي والإنجليزي في شخص الملك جيمس السادس والأول(٦)، وأدمجت المملكتان بمقتضى قانون الاتحاد لعام ١٧٠٧. وانطوى

(٥) حول مفهوم "الاسترداد"، راجع حاشية سابقة للمترجم. لقد بدأ التوسع الخارجي الإسباني والبرتغالي بتوسع داخلي، والاستعمار الخارجي باستعمار داخلي، حين قضت هاتان الدولتان على الممالك الإسلامية الأندلسية، وبعد ذلك على بقايا تلك الممالك، ممثلة في المسلمين واليهود الأيبيريين، وبعد ذلك فقط، وربما بما اكتسبته من قوة وثقة وخبرة في أثناء ذلك، انطلقتا إلى التوسع والاستعمار الخارجيين [المترجم].

(٦) جيمس السادس والأول (١٩ يونيه ١٥٦٦ إلى ٢٧ مارس ١٦٢٥) ملك اسكتلندا باسم جيمس السادس من ٢٤ يوليو ١٥٦٧ وملك إنجلترا وأيرلندا باسم جيمس الأول من وقت الاتحاد في ٢٤ مارس ١٦٠٣ حتى وفاته [المترجم].

ضم الأيرلنديين على مزيد من الصعوبة وسفك الدماء، واشتدت الحوادث الوحشية في عهد إليزابيث التي رأت أنه يجب "إجبار تلك الأمة الجاهلة والهجمية على التمدن"، وكذلك في عهد أوليفر كرومويل[٧] والعهد المشترك لوليام وماري[٨]. وبعض أبرز الإليزابيثيين الذين شاركوا في غارات النهب والمشروعات الاستعمارية المبكرة في العالم الجديد مثل السير همفري غلبرت Humphrey Gilbert والسير والتر راولي Walter Raleigh عُرِفوا أولاً وذاع صيتهم بارتكاب ما يعتبر الآن أعمالاً وحشية صارخة في أيرلندا. وكما يقول إليوت Elliott، فقد "كانت أيرلندا بالنسبة للإنجليز مثل الأندلس بالنسبة للإسبان: مختبراً مفيداً لتطوير الأفكار والتقنيات التي مكّنت لاحقاً من بناء إمبراطورية عالمية"[٩].

أوضح كينيث أندروز Kenneth Andrews أنه "في أثناء التوسع الإنجليزي فيما وراء البحار، كانت التجارة والنهب والاستيطان مجدولة معاً بشكل يصعب حله"، وكان النهب هو الأهم في البداية[١٠]. ويلاحظ أنه بين العامين ١٥٥٠ و١٦٣٠، زادت الحمولة الطنية للنقل البحري البريطاني أكثر من الضعف، وأن الميزة الخاصة في هذا الأسطول تمثلت في "كفاءته في الحرب والنهب"، كما تجلى في صورة عدوانية في غارات القرصنة التي نفذها دريك وهاوكينز[٩]، وفي صورة دفاعية ضد الأسطول الإسباني في العام ١٥٨٨. أما الاستيطان فقد استغرق وقتاً

(٧) أوليفر كرومويل Oliver Cromwell (من ٢٥ أبريل ١٥٩٩ إلى ٣ سبتمبر ١٦٥٨) قائد عسكري وسياسي إنجليزي، أطاح بالمَلكية وحوّل إنجلترا مؤقتاً إلى كومونويلث جمهوري، وحكمها باسم اللورد الحامي Lord Protector من العام ١٦٥٣ حتى وفاته في العام ١٦٥٨ [المترجم].

(٨) في الثورة المجيدة البريطانية، تسبب التطرف الديني للملك جيمس الثاني الكاثوليكي في إثارة المنشقين والبرلمانيين، ودعا الأنجليكانيون والمنشقون الأمير الهولندي وليام الأورانجي زوج ماري البروتستانتية ابنة الملك جيمس إلى إنجلترا "ليتفاوض" مع جيمس، فاستغل وليام الموقف وغزا إنجلترا وخلع جيمس واعتلى العرش الإنجليزي باسم وليام الثالث شريكاً لماري باسم ماري الثانية [المترجم].

(٩) جون هاوكنز John Hawkins (١٥٣٢- ١٢ نوفمبر ١٥٩٥) بناء سفن وقائد بحري وتاجر وقرصان وتاجر عبيد إنجليزي، دبر الاستيلاء على أسطول المعادن الإسباني، كان أحد مهندسي الأسطول الإليزابيثي، شغل رتبة نائب أمير البحر في المعركة التي دمر فيها الإنجليز أسطول الأرمادا الإسباني في العام ١٥٨٨ [المترجم].

أطول لكي يتطور، بدءاً بفرجينيا ونيو إنجلند على البر الرئيس الأمريكي(١٠)، وسانت كيتس ونيفيس St Kitts and Nevis وأنتيغوا Antigua ومونتسرات Montserrat وباربادوس Barbados في جزر الهند الغربية بين العامين ١٦٠٠ و١٦٣٢، تلاها الاستيلاء الكبير على جامايكا من الإسبان على أيدي كرومويل في العام ١٦٥٥. وكانت الأرباح من زراعة السكر في جزر الكاريبي تعني أنها كانت أكثر جاذبية للاستثمار والاستغلال من مستوطنات البر الرئيس، وازداد عدد السكان هناك سريعاً، تحديداً بسبب استيراد العبيد الأفارقة. ولذلك قال بيكلز Beckles إنه "بحلول العام ١٦٤٠، كان الإنجليز قد اكتسبوا ميْزة سكانية في الكاريبي على الدول الأوروبية الأخرى"[١١].

كانت هجرة الأوروبيين إلى المناطق البريطانية على البر الرئيس الأمريكي وعلى الجزر الهندية الغربية بين العامين ١٦٠١ و١٧٠٠ متوازنة تقريباً، بنحو مئة وسبعة وسبعين ألف مهاجر في المنطقتين، لكن في حالة الأفارقة كان هناك تباين كبير، حيث نقل الإنجليز زهاء اثني عشر ألف أفريقي فقط إلى البر الرئيس الأمريكي ومئتين وسبعة وثلاثين ألفاً إلى الكاريبي[١٢]. وبحلول العام ١٨٠٠، بلغ إجمالي الهجرة زهاء سبعمئة واثنين وخمسين ألف أوروبي ومئتين وسبعة وثمانين ألف أفريقي إلى البر الرئيس الأمريكي، في مقابل مائتين وتسعين ألف أوروبي ونحو مليونين وخمسة وأربعين ألف أفريقي إلى الكاريبي. وكان كل المهاجرين الأفارقة عبيداً بالطبع، أما الأوروبيون فيقول غيمز Games إن ما لا يقل عن ٧٥٪ منهم كانوا من الخدم الملزمين أو المدانين(١١). وهذا الاعتماد على العمل

(١٠) تشير عبارة البر الرئيس لأي قارة أو دولة إلى كتلة اليابسة الرئيسة للقارة أو الدولة دون الجزر الواقعة على سواحلها [المترجم].

(١١) الخدمة الإلزامية indentured service شكل من عبودية الدين، نشأ في المستعمرات الأمريكية، كان المراهقون والشباب الفقراء في بريطانيا والولايات الألمانية يحصلون بمقتضاه على النقل المجاني إلى المستمعرات الأمريكية في مقابل العمل سنوات محددة لدى صاحب الالتزام الذي كان يشتريه من أصحاب السفن التي نقلتهم، وبعدها يصيرون عمالاً أحراراً. كأن صاحب الالتزام يشتري العامل لبضع سنوات في مقابل دفع نفقات نقله لصاحب السفينة التي جاءت به [المترجم].

القسري كسمة للزراعة في العالم الجديد عكس جزئياً وفرة الأرض في هذه المجتمعات[١٣]، وهو ما يشير ضمناً إلى عوائد ثابتة تقريباً للعمال، وبالتالي مستوى منخفض أو حتى منعدم للإيجارات لملاك الأراضي المعتمدين على العمال الأحرار المُكْلِفين[١٤]. وقد عكس ذلك أيضاً- للمفارقة- "تطور الحرية في الوطن، مثل حقوق المِلكية الفردية" لأن "ذلك سمح للأوروبيين بتوسيع حقوقهم الشخصية إلى خارج أوروبا. وبذلك جاءت الحرية الأوروبية في الوطن كشرط أولي لاستعباد الأوروبيين للأفارقة في الخارج"[١٥](١٢).

يوضح الجدول رقم (٥.٢) أنه في حين كان إجمالي السكان في المنطقتين صغيراً ومتقارباً في العام ١٦٥٠، أصبح إجمالي السكان في أمريكا الشمالية أكثر من أربعة أضعاف ونصف سكان جزر الهند الغربية بحلول العام ١٧٧٠، أي نحو ٢.٣ مليون شخص. وفيما شكّل العبيد ٩٠٪ من سكان جزر الهند الغربية إبان القرن الثامن عشر، شكّلوا خُمس سكان أمريكا الشمالية فقط. على أن عدد العبيد بجزر الهند الغربية كان أصغر كثيراً من العدد الكلي للعبيد الذين شحنوا إلى هناك، وهو ما يشير إلى أن معدلات الوفيات العالية بين العبيد استلزمت التدفق المستمر للعبيد لتعويض النقص في العرض. وقد يبدو في المقابل أن العبيد في أمريكا الشمالية أصبحوا يعيدون إنتاج أنفسهم دون الحاجة إلى استيراد المزيد. وتوضح البيانات أيضاً المستويات العالية للزيادة الطبيعية بين البيض في أمريكا الشمالية، في مقابل المستويات المنخفضة للزيادة الطبيعية بين البيض الذين هاجروا إلى الكاريبي (وربما هجرتهم من الكاريبي أيضا). فمن المذهل حقاً أن السكان البيض في أمريكا الشمالية البريطانية تضاعف عددهم تقريباً في السنوات العشرين بين العامين ١٧٥٠ و١٧٧٠.

(١٢) إن الأدبيات حول أسباب العبودية الأفريقية في العالم الجديد أكبر من أن تُلخَّص على نحو كافٍ هنا. ومن الكتابات الأخيرة المهمة في الموضوع Eltis, 2000.

الجدول رقم (٥,٢).سكان مستعمرات العالم الجديد البريطانية إبان الفترة ١٦٥٠–١٧٧٠ (بالملايين).

	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٧٧٠
أمريكا الشمالية				
البيض	٥٣	٢٣٤	٩٦٤	١.٨١٦
السود	٢	٣١	٢٤٢	٤٦٧
الإجمالي	٥٥	٢٦٥	١.٢٠٦	٢.٢٨٣
النسبة المئوية للسود	٣.٦	١١.٧	٢٠.١	٢٠.٥
جزر الهند الغربية				
البيض	٤٤	٣٢	٣٥	٤٥
السود	١٥	١١٥	٢٩٥	٤٣٤
الإجمالي	٥٩	١٤٧	٣٣٠	٤٧٩
النسبة المئوية للسود	٢٥.٤	٧٨.٢	٨٩.٤	٩٠.٦

المصدر: McCusker and Menard (1991, table 3.1, p. 54)

تتضح العلاقة بين التجارة والاستيطان والنهب في السنوات الأولى للإمبراطورية البريطانية في مثال جامايكا، وهي موضوع دراسة كاشفة لنولا زاهيديه Nuala Zahedieh[١٦]. تقول نولا: "كانت الجزيرة مكافأة متواضعة لما كان مجرد غارة من القراصنة والمغامرين مدعومين من الدولة على جزر الهند الغربية الإسبانية"، أو ما أسماه كروميل "المخطط الغربي" الذي كان هدفه الأولي يقتصر على احتلال إسبانيولا، لكنه تحوّل إلى جامايكا بعد أن خابت الحملة[١٧]. لم يكن نظام كروميل ولا نظام تشارلز الثاني مستعدين لإنفاق مزيد من الموارد العسكرية أو المالية على الجزيرة التي تعرضت أيضاً للإهمال من جانب ملاكها الإسبان، لكن موقع بلدة وميناء بورت رويال Port Royal وإمكانية استخدامه كقاعدة للقرصنة وتجارة التهريب جعلت منه "خنجراً في قلب الإمبراطورية الإسبانية". وبحلول العام ١٦٧٠، كانت بورت رويال تأوي أكثر من عشرين سفينة وألفي رجل منهمكين في هذه النشاطات الشائنة والمربحة جداً. وكان أشهر

وأنجح هؤلاء القراصنة هو هنري مورغان[١٣] المعروف لكل هواة أفلام القرصنة الهوليودية في أيام النجمين السينمائيين إرول فلين Errol Flynn وتايرون باور Tyrone Power. وهجوم مورغان على بورتوبيلو Portobello في العام ١٦٦٨ وحده "نتج عنه نهب ما يساوي سبعمئة وخمسين ألف جنيه إسترليني، أي أكثر من سبعة أضعاف القيمة السنوية لصادرات السكر من الجزيرة"[١٨].

وجد المستوطنون الإسبان على البر الرئيس وفي الجزر أن من الأرخص والأنسب أن يحصلوا على وارداتهم من السلع الأوروبية عبر جامايكا، بدلاً من انتظار الأسطول السنوي القادم من إشبيلية أو قادس Cadiz بإسبانيا كما كانت التعليمات الرسمية تفرض عليهم. وتدفع زاهيديه بأن الأرباح من النهب وتجارة التهريب جعلت الجزيرة تفيض بالأموال السائلة التي اِستُثمرت في مزارع السكر والنشاطات الزراعية الأخرى، ما أغنى الإنجليز عن انتظار رأس المال من إنجلترا. وهي بذلك تدحض الزعم الشهير لآدم سميث بأن المستعمرات كانت بالوعة لرأس المال الإنتاجي من البلد الأم– إنجلترا – كما تقدم زاهيديه حسابات معقولة تؤكد أن معدل العائد من مزارع السكر في جامايكا كان نحو ١٠٪ أو أكثر، وهو أعلى من معدل الفائدة السائد في إنجلترا. ولذلك يبدو أن جامايكا كانت مشروعاً استعمارياً مركنتيلياً مثالياً، إذ لم يتطلب رأس مال أولي من البلد الأم، بل أدرّ عوائد عالية من النهب والتهريب على حساب العدو، وأرسل صادرات أولية ثمينة مثل السكر إلى البلد الأم، فضلاً عن فرص النهب التي وفرها للسفن الإنجليزية. ولذلك لا يمكن تخيل مثال أفضل من جامايكا لمفهوم "التراكم البدائي" الماركسي[١٤]، حيث تحوّلت جامايكا سريعاً إلى أكبر مصدّر للسكر في الإمبراطورية البريطانية على مدار معظم القرن الثامن عشر، بعد فترة طويلة من انتهاء أيام هنري مورغان.

---

(١٣) هنري مورغان Henry Morgan (حوالي ١٦٣٥ إلى ٢٥ أغسطس ١٦٨٨) أدميرال بالبحرية الملكية البريطانية وقرصان، اشتهر بعملياته في الكاريبي ضد المستوطنات الإسبانية التي جعلته من أنجح وأشرس القراصنة في التاريخ، ومنها غاراته على بورتوبيلو وقرطاجنة في الكاريبي وعلى ماركايبو وجبل طارق في الداخل الإسباني [المترجم].

(١٤) راجع حاشية سابقة للمترجم حول مفهوم "التراكم البدائي" عند كارل ماركس [المترجم].

كان غالبية "السادة وكبار المزارعين" الذين كوّنوا ثرواتهم في جامايكا، كما يذكر كاتب يوميات معاصر، "في السابق رجالاً أجلافاً من أصول وضيعة ممن يكسبون رزقهم بحيل غير شريفة، وكوّنوا ثرواتهم هنا"[١٩]. وكان من هؤلاء الرجال بيتر بيكفورد Peter Beckford البحار العادي الذي أصبح حفيده وليام بيكفورد من أبرز "أثرياء" جزر الهند الغربية وامتلك هو وإخوته الثلاثة مقاعد في مجلس العموم، ويقال إنه كان أحد أغنى الرجال في إنجلترا إبان القرن الثامن عشر. أدت مزارع السكر في باربادوس وجامايكا إلى ازدهار الممتلكات البريطانية بجزر الهند الغربية، ولذلك وصفها إيريك وليامز Eric Williams بأنها "صُرة الإمبراطورية البريطانية وأنها مهمة جداً لعظمة إنجلترا وازدهارها"[٢٠]. كان من فوائد الهوس المركنتيلي بالتجارة بالنسبة للمؤرخين أن الدول في تلك الفترة بدأت تجمع إحصاءات تجارية مفصلة، والجدول رقم (٥,٣) يقدم معلومات حول الصادرات من المستعمرات البريطانية بالعالم الجديد بين العامين ١٧٦٨ و١٧٧٢. توضح المجموعة الأولى أن القيمة الإجمالية لصادرات جزر الهند الغربية من السكر والمنتجات المرتبطة به مثل المولاس وشراب الرم بلغت ٣.٩ مليون جنيه سنوياً إبان الفترة ١٧٦٨-١٧٧٢، كان ٣.٤ مليون جنيه منها تذهب إلى بريطانيا العظمى، ويذهب نصف المليون الباقي إلى أمريكا الشمالية.

أما الذين استوطنوا مستعمرات نيو إنجلند بالبر الرئيس (ماساتشوستس وكونيكتيكت ونيوهامبشاير ورودأيلند) فكانوا في معظمهم من البروتستانت المنشقين من إنجلترا إبان العقد الثالث من القرن السادس عشر، وهم مختلفون تماماً عن المستوطنين في جزر الكاريبي. وقد أشار كروموبل نفسه إلى نيو إنجلند بأنها "مكان ميت وفقير وعديم الفائدة"، وهو ما أظهر جهلاً بما وصل إليه مواطنوه البيوريتانيون لاحقاً بمناطقهم غير الواعدة. وقد ساعد الاقتصاد المتنوع القائم على زراعة الذرة الصفراء وتجارة الفراء وتربية الماشية وصيد الأسماك وبناء السفن وخدمات النقل البحري وغيرها، كثيراً من أسر المستوطنين في التمتع بما سُمي حد "الكفاية"، أي درجة كافية من الرفاهية، وإن لم يبلغوا حد الثراء. وهذا النمط للنمو جعل اقتصاد نيو إنجلند مكملاً لاقتصاد جزر الهند الغربية.

الجدول رقم (٥,٣). صادرات المستعمرات البريطانية بالعالم الجديد إبان الفترة ١٧٦٨–١٧٧٢ (بالجنيه الإسترليني).

	الوِجهة						
المنتج	بريطانيا العظمى	أيرلندا	أمريكا الشمالية	دول أوروبية أخرى	جزر الهند الغربية	أفريقيا	الإجمالي
جزر الهند الغربية							
السكر	٣.٠٠٢.٧٥٠		١٨٣.٧٠٠				٣.١٨٦.٤٥٠
الرم	٣٨٠.٩٤٣		٣٣٣.٣٣٧				٧١٤.٢٨٠
المولاس	٢٢٢		٩.٦٤٨				٩.٨٧٠
الإجمالي	٣.٣٨٣.٩١٥		٥٢٦.٦٨٥				٣.٩١٠.٦٠٠
نيو إنجلند							
الأسماك	٤٠.٦٤٩			٥٧.٩٩٩	١١٥.١٧٠	٤٤٠	٢١٤.٢٥٨
الماشية/اللحوم	٣٧٤			٤٦١	٨٩.١١٨		٨٩.٩٥٣
الخشب	٥.٩٨٣	١٦٧		١.٣٥٢	٥٧.٧٦٩		٦٥.٢٧١
البوتاس	٢٢.٣٩٠	٩					٢٢.٣٩٩
الحبوب	١١٧	٢٣		٣.٩٩٨	١٥.٧٦٤		١٩.٩٠٢
الرم	٤٧١	٤٤		١.٤٩٧	١٦.٧٥٤		١٨.٧٦٦
أخرى	٦.٩٩١	١.٠١٨		٢٩٦	٢٤٧		٨.٥٥٢
الإجمالي	٧٦.٩٧٥	١.٢٦١		٦٥.٦٠٣	٢٧٨.٠٦٨	١٧.١٩٤	٤٣٩.١٠١
المستعمرات الوسطى							
الحبوب	١٥.٤٥٣	٩.٦٨٦		١٧٥.٢٨٠	١٧٨.٩٦١		٣٧٩.٣٨٠
بزر الكتان	٧٧١	٣٥.١٨٥					٣٥.٩٥٦
الخشب	٢.٦٣٥	٤.٨١٥		٣.٠٥٣	١٨.٨٤٥		٢٩.٣٤٨
الحديد	٢٤.٠٥٣	٦٩٥			٢.٩٢١		٢٧.٦٦٩
الماشية/اللحوم	٢.١٤٢			١.١٩٩	١٦.٦٩٢		٢٠.٠٣٣
البوتاس	١٢.٢٣٣	٣٩					١٢.٢٧٢
أخرى	١١.٠٨٢	١.٣١٠		٢.٢٢٧	٦.١٩١	١.٠٧٧	٢١.٨٨٧
الإجمالي	٦٨.٣٦٩	٥١.٧٣٠		١٨١.٧٥٩	٢٢٣.٦١٠	١.٠٧٧	٥٢٦.٥٤٥
الجنوب الأعلى							
التبغ	٧٥٦١٢٨						٧٥٦١٢٨
الحبوب	١٠٢٠٦	٢٢٩٦٢		٩٧٥٢٣		٦٨٧٩٤	١٩٩٤٨٥
الحديد	٢٨٣١٤	٤١٦				٤٦١	٢٩١٩١
الخشب	٩٠٦٠	٢١١٥		١١١٤	١٠١٩٥		٢٢٤٨٤
أخرى	٢٣٣٤٤	٣٣٥٧		٥٢٦	١٢٣٦٨		٣٩٥٩٥
الإجمالي	٨٢٧٠٥٢	٢٨٨٥٠		٩٩١٦٣	٩١٨١٨		١٠٤٦٨٨٣

تابع الجدول رقم (٥,٣).

المنتج	الوِجهة						
	بريطانيا العظمى	أيرلندا	أمريكا الشمالية	دول أوروبية أخرى	جزر الهند الغربية	أفريقيا	الإجمالي
	الجنوب الأدنى						
الأرز	١٩٨٥٩٠			٥٠٩٨٢	٥٩٦١		٣٠٥٥٣٣
النيلة	١١١٨٦٤						١١١٨٦٤
جلود الأيل	٣٧٠٩٣						٣٧٠٩٣
المتاجر البحرية	٣١٧٠٩						٣١٧٠٩
الخشب	٢٥٢٠	٢٢٨		١٣٩٦	٢١٦٢٠		٢٥٧٦٤
الحبوب	٣٠٢	١٦٩		١٣٢٣	١١٣٥٨		١٣١٥٢
الماشية/اللحوم	٧٥	٣٦٦		١٠٣	١٢٣٨٦		١٢٩٣٠
أخرى	١١٨٧٧	٥١٥		٣٦٥	٧٨٥	٣٦٢	١٣٩٠٤
الإجمالي	٣٩٤٠٣٠	١٢٧٨		٥٤١٦٩	١٠٢١١٠	٣٦٢	٥٥١٩٤٩

المصدر: McCusker and Menard (1991, pp. 108,130, 160, 174, 199)

حيث كانت تصدّر الذرة وسمك القد والإمدادات الأخرى لإطعام سكان الجزر من العبيد والأحرار، الفرنسيين والهولنديين فضلاً عن الإنجليز، وتستورد شراب الرم والمولاس والسكر. وكانت التجارة نشطة أيضاً مع جزر ماديرا والآزور الإسبانية والبرتغالية، وتضمنت تبادل الأسماك والمواد الغذائية في مقابل النبيذ والملح. وقد أنتج الزواج المبكر والأسر الكبيرة معدلات عالية للزيادة الطبيعية للسكان بين المهاجرين الأصليين، وفي المقابل تناقص عدد الأمريكيين الأصليين بسبب الأمراض والأعمال العدائية مع المستوطنين الأفضل تسليحاً الذين رأوا ذلك من تدبير العناية الإلهية. وأدى النمو السكاني السريع والاقتصاد المتنوع إلى تحول حضري واسع وظهور قطاع تجاري ومالي له نخبته التجارية المتمركزة في بوسطن التي كانت نقطة الدخول للواردات البريطانية التي كانت توزع منها على المستعمرات الأخرى على البر الرئيس وجزر الهند الغربية. وكانت المداخيل من خدمات الشحن البحري لا تقل بأي حال عن إجمالي الصادرات السلعية، أي ما لا يقل عن أربعمئة وسبعة وعشرين ألف جنيه[٢١]. وقد

دفعت هذه الأرقام ماكوسكر وميناردMcCusker and Menard إلى القول بأن "سكان نيو إنجلند أصبحوا الهولنديين في إمبراطورية إنجلترا"[٢٢](١٥).

كانت مستعمرات البر الرئيس المبكرة الأخرى التي تطورت بعد ذلك هي مستعمرات الجنوب الأعلى في فرجينيا وميريلند التي انبثقت سريعاً كاقتصاد تصديري زراعي كلاسيكي أحادي المحصول، إذ كانت تزرع "العشب الضار" المسمى بالتبغ كمحصول نقدي مربح جداً حول خليج تشيزبيكChesapeake. وسرعان ما طور التبغ سوقاً ضخماً في أوروبا وارتفع إنتاجه من زهاء ستين ألف رطل في العام ١٦٢٩ إلى خمسة عشر مليون رطل في العام ١٦٧٠، ثم إلى ثمانية وعشرين مليون رطل في منتصف العقد التاسع من القرن السابع عشر[٢٣]، ثم شهد ركوداً بعدها، قبل أن يتعافى ثانية بعد العام ١٧١٥ ويرتفع إلى نحو خمسين مليون رطل في العام ١٧٦٠. يوضح الجدول رقم (٥,٣) أن الجنوب الأعلى كان يصدّر أكثر من أية منطقة أخرى بالبر الرئيس، حيث بلغت صادراته الإجمالية (المتوسط السنوي ١٧٦٨- ١٧٧٢) أكثر من مليون جنيه. وشكّل التبغ أكثر من ثلاثة أرباع هذا الإجمالي، وكانت صادرات التبغ تذهب جميعها إلى إنجلترا، وكان يصدّر نحو ٨٥٪ منها إلى قارة أوروبا[٢٤].

وبين نيو إنجلند والجنوب الأعلى كانت تقع المستعمرات الوسطى في نيويورك وبنسلفانيا وفروعها في نيو جيرسي وديلوار. تميزت نيويورك بروابط قوية مع الهولنديين بسبب نشأتها الأولى كمستعمرة هولندية باسم هولندا الجديدة New Netherlands، لكن الإنجليز استولوا عليها في العام ١٦٦٤، وتميزت بنسلفانيا بعلاقات قوية مع الصاحبيين(١٦) بسبب مؤسسها وليام بين William Penn. وقد أثبتت ظروف النشأة الأولى أهميتها وقيمتها في بناء شبكات تجارية مع أمستردام وجزر الهند الغربية

(١٥) بمعنى أنهم كانوا يسيطرون على تجارة الشحن البحري داخل الإمبراطورية، كما كان الهولنديون يسيطرون عليها خارج الإمبراطورية [المترجم].

(١٦) الصاحبيون Quakers أو جمعية الأصحاب الدينية the Religious Society of Friends جماعة تضم منظمات دينية متنوعة ترجع إلى حركة دينية ظهرت في إنجلترا وويلز إبان القرن السابع عشر شدّدت على أن يتقمص الفرد العادي شخصية المسيح الخالد في حياته اليومية [المترجم].

الهولندية وجماعة الصاحبيين التجارية واسعة الانتشار. واستفادت الزراعة في بنسلفانيا أيضاً من الممارسات الزراعية المتطورة للعدد الكبير من المهاجرين البروتستانت الألمان الذين ذهبوا إلى تلك الولاية. وتطورت فيلادلفيا ونيويورك سريعاً إلى مراكز تجارية ومالية، أزاحت بوسطن من قبل الثورة بوقت طويل. ونمت فيلادلفيا حتى أصبحت أكبر مدينة على البر الرئيس، حيث بلغ عدد سكانها خمسة وثلاثين ألفاً في العام ١٧٧٥، أي في حجم بريستول أو مانشستر في إنجلترا. وعلى خلاف نيو إنجلند التي اعتمدت بشدة على جزر الهند الغربية، وتشيزبيك التي اعتمدت حصرياً تقريباً على إنجلترا، كانت المستعمرات الوسطى متوازنة في وِجهاتها التصديرية، إذ كان أكثر من ٤٠٪ من صادراتها يذهب إلى جزر الهند الغربية، والخُمس فقط يذهب إلى بريطانيا وأيرلندا، وأكثر من الثلث يذهب إلى بقية أوروبا. ومن اللافت للنظر أيضاً أن مداخيل خدمات الشحن البحري وغيرها بلغت أكثر من ربع مليون جنيه[٢٥].

يختلف تاريخ الجنوب الأدنى لمستعمرات كارولينا الشمالية والجنوبية وجورجيا عن مستعمرات البر الرئيس الأخرى في أنها لم تؤسَس على أيدي المستوطنين القادمين مباشرة من إنجلترا أو أوروبا، بل المهاجرين من جزر الهند الغربية والجنوب الأعلى، أو بتعبير مراقب قاس "حثالة كل المستعمرات الإنجليزية الأخرى وسَقْطها". جاءت الدفعة الأولى من باربادوس التي أدى فيها النمو السريع لمزارع السكر على جزيرة صغيرة إلى الضغط على العمال الملزمين وغيرهم من المهاجرين الأوائل، ما دفع نحو عشرة آلاف شخص إلى مغادرة باربادوس إلى مستعمرات أخرى إبان القرن السابع عشر[٢٦]. في البداية كان هؤلاء المهاجرين للمرة الثانية يكسبون عيشهم من العمل بوصفهم "مستعمرة لمستعمرة"[٢٧]، إذ كانوا يصدّرون المواد الغذائية لإطعام باربادوس المتخصصة في زراعة السكر فقط. ولاحقاً ظهرت فرص للتجارة المربحة في جلود الأيل مع الهنود المحليين، فيما شكّل الأرز حالة كلاسيكية أخرى للاقتصاد التصديري في كارولينا الجنوبية. فقد ارتفعت صادرات الأرز من مليون ونصف مليون رطل في العام ١٧١٠ إلى أكثر من تسعين مليون رطل في وقت الثورة. وبحلول العقد الخامس من القرن الثامن عشر، أصبحت النيلة ما نسميه "السلعة الرفيقة الممتازة" للأرز، حيث

كانت مكملة لمتطلبات المدخلات. وبذلك أصبحت "مستعمرة المستعمرة" نسخة من باربادوس نفسها، كل ما هنالك أنها استعاضت بالأرز عن السكر، وكلاهما يعتمد على عمالة من العبيد. ومن اللافت للنظر أنه مع نهاية القرن الثامن عشر كانت نسبة السود قد ارتفعت إلى أكثر من ٤٠٪[٢٨]. وكان ثلثا صادرات الأرز يذهب إلى بريطانيا العظمى، والباقي يقسم بالتساوي بين جزر الهند الغربية وأوروبا. وكانت النيلة كلها تذهب إلى بريطانيا العظمى.

وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للزراعة وصادرات المنتجات الأولية لمستعمرات البر الرئيس الثلاث عشرة، فإنها لم تهمل التصنيع. فيذكر بيركنز Perkins أن ناتج الحديد الاستعماري شكّل ألفاً وخمسمئة طن، أي ٢٪ من الناتج العالمي في العام ١٧٠٠، وارتفع إلى واحد وعشرين ألف طن سنوياً في العام ١٧٧٥، أي ما لا يقل عن ١٥٪ من الناتج العالمي، وعمل به ثمانية آلاف عامل في أكثر من ثمانين فرناً، وصدّر ما قيمته ثمانية وخمسون ألف جنيه من القضبان والحديد الصب سنوياً إلى إنجلترا[٢٩]. ومع وفرة الخشب في مستعمرات البر الرئيس، بدأت تصدّر سواري السفن والسفن نفسها، وشكّلت أكثر من ثلث السفن البريطانية المسجلة المؤمن عليها في شركة لويد[٣٠].

ترجع البيانات الجيدة التي بحوزتنا حول توازن المدفوعات في المستعمرات الثلاث عشرة في عشية الاستقلال (المتوسطات السنوية ١٧٦٨-١٧٧٢) إلى والتن وشيفرد Walton and Shepherd[٣١] التي اعتمد عليها الجدول رقم (٥,٣). بلغت الصادرات السلعية الإجمالية ٢.٨ مليون جنيه، فيما بلغت مداخيل الصادرات غير المرئية ستمئة ألف جنيه من الشحن ومئتين وعشرين ألف جنيه من التأمين والعمولات. وعلى جانب المدين، بلغت الواردات السلعية ٣.٩ مليون جنيه، ومدفوعات أثمان واردات العبيد مئتي ألف جنيه، ومدفوعات أثمان الخدم الملزمين ثمانين ألف جنيه. وبلغ إجمالي عجز الحساب الجاري نحو مائة وأربعين ألف جنيه، عند إدراج البنود المالية المختلفة في الحساب، وهو ما كان يُموَّل بالاقتراض أو تصدير النقد، وهو مقدار تافه جداً بالنسبة إلى الإمكانات المفتوحة لاقتصاد ما عُرِف لاحقاً باسم الولايات المتحدة الأمريكية[٣٢].

كانت التجارة بين مستعمرات البر الرئيس وجزر الهند الغربية وبريطانيا العظمى والدول الأجنبية تحدث في الإطار المركنتيلي لما عُرِف بالنظام الاستعماري القديم الذي أطره قانون الملاحة الصادر في العام ١٦٥١ من البرلمان الكروميلي[١٧]، الذي تحسنت فعاليته الإجرائية بقانون العام ١٦٦٠ الذي تبناه برلمان الإعادة[١٨]، وتلاه قانون السلع للعام ١٦٦٣ وبعض التشريعات الأخرى اللاحقة. كان الهدف من هذا التشريع هو ضمان أن تُحمل كل السلع المستوْردة إلى إنجلترا على سفن إنجليزية أو سفن بلد المنشأ للسلع المستوْردة. وكان ذلك موجهاً بالتحديد ضد الهولنديين وهيمنتهم على تجارة الشحن، حيث قضى التشريع بأن تُنقَل كل التجارة بين إنجلترا ومستعمراتها أو بين هذه المستعمرات في سفن مملوكة للإنجليز أو للمستعمرات. كما حدد التشريع قائمة سلع "مسماة"، منها السكر والتبغ والقطن والزنجبيل والنيلة وبعض الأصباغ الأخرى، لا تصدّر من المستعمرات الإنجليزية إلا إلى إنجلترا نفسها، بمعنى أنها لا يمكن أن تصل إلى أية وِجهة أجنبية إلا إذا كان تصديرها معاد من إنجلترا، أي أن تمر عبر الأخيرة.

يشكل تأثير هذا التدخل الحكومي على نمو كل من إنجلترا والمستعمرات مجالاً مفعماً للبحث والجدل منذ فترة طويلة، ووجدت دراسات القياس الاقتصادي التاريخي[١٩] المبكرة أن العبء الذي فرضه التدخل على المستعمرات كان صغيراً[٣٣]. ومن الجدير بالذكر أن آدم سميث نفسه دافع عن قوانين الملاحة على أساس أن "الدفاع أهم من الثروة" وأن الأسطول التجاري هو "مدرسة البحارة"، وبالتالي مصدر لجنود البحرية الملكية في زمن الحرب. وبالنسبة للمستعمرين على البر الرئيس الأمريكي كان حصر نقل الواردات على السفن الإنجليزية يعني بعض الخسارة في كفاءة النقل، لكن ذلك عوّضت عنه المكاسب من إقصاء الهولنديين من التجارة الواسعة والمربحة مع جزر

(١٧) نسبة إلى أوليفر كروميل، راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم]

(١٨) برلمان الإعادة هو البرلمان الذي تشكل بعد إعادة الملكية في إنجلترا واسكتلندا وأيرلندا في شخص تشارلز الثاني في العام ١٦٦٠، بعد الإطاحة بها عقب حرب الممالك الثلاث وتكوين الكومونويلث ثم الوصاية [المترجم].

(١٩) يقوم القياس الاقتصادي التاريخي Cliometrics على تطبيق النظرية الاقتصادية الحديثة والأساليب الإحصائية على دراسة التاريخ.

الهند الغربية. أما بالنسبة للصادرات الزراعية "المسماة"، فقد خسر منتجو التبغ بلا شك، لأن التجار الإنجليز والاسكتلنديين كانوا يعيدون تصدير أكثر من ٨٠٪ من مشترياتهم من المستعمرات إلى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. لكن منتجي السكر تمتعوا برسوم استيراد في إنجلترا أقل كثيراً من السكر المستوْرد من المستعمرات الفرنسية أو الهولندية.

المركنتيلية والتنافس التجاري والحروب الإنجليزية–الهولندية

رأينا في الفصل السابق أن الهولنديين هيمنوا بداية من العام ١٦٥٠ على التجارة العالمية في كل بحار العالم ومحيطاته. ولذلك وقعت الحروب الإنجليزية–الهولندية في أوج القوة الهولندية. يرى جوناثان إزرائيل أن الفترة ١٦٤٧–١٦٥٢ كانت "نقطة الذروة" في الهيمنة الهولندية على التجارة العالمية، وقد تزامنت مع توقف الأعمال العدائية مع إسبانيا في العام ١٦٤٨[٣٤]. أدى ذلك إلى انخفاض كبير، بنسبة ٥٠٪ في بعض الحالات، في تكاليف النقل والتأمين، وألهب نمواً كبيراً في التجارة، وبخاصة في البحر الأبيض المتوسط. فقد أصبح بمقدور التجار الهولنديين أن يتاجروا بحرية في إسبانيا والمستعمرات الإسبانية، كما اِعْتُرِف بممتلكاتهم في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد. وأطلق السلام مع إسبانيا أيضاً توسعاً عسكرياً هولندياً في جنوب شرق آسيا، ومعه تأسيس احتكارات فعالة لتوابل جزر الملوك.

اجتمع انخفاض أسعار الفائدة وتحسن التقنية في المراحل المتأخرة من صناعة الأقمشة مع سهولة الوصول إلى الصوف الإسباني لتعطي ميْزة مهمة للهولنديين في هذا القطاع المهم. وساعد الانخفاض النسبي في أسعار الشحن الهولندية والميْزة النسبية في إنتاج الأقمشة الصوفية في دفع تجارتهم البلطيقية على حساب إنجلترا والمدن الهانزية، وكذلك تجارتهم مع إيطاليا والمشرق. كما أصبح الهولنديون أكثر نشاطاً في الكاريبي بعد وقف الأعمال العدائية مع إسبانيا. وكان التأثير الفوري لهذه التطورات على إنجلترا السبب وراء ازدياد الاستياء الإنجليزي الذي أطلق الحرب الإنجليزية – الهولندية الأولى في الأعوام ١٦٥٢–١٦٥٤.

ظل الإنجليز يراقبون تقدم حليفهم البروتستانتي الأصغر منذ أواخر الحقبة الإليزابيثية بمزيج من الإعجاب والحسد والاستياء أو بتعبير تشارلز ويلسون "حسد بدائي ساذج على الأرباح الكبيرة التي كان الهولنديون يكسبونها بسهولة على ما يبدو من نظامهم الأكثر تقدماً في تجارة ما وراء البحار"[٣٥]. والإنجليز بعدد سكانهم الأكثر من ضعف عدد سكان هولندا وامتلاكهم موارد زراعية وصناعية أكثر كثيراً من الهولنديين، كان من الصعب أن يتسامحوا مع النجاح الهولندي. فقد كان الإنجليز مكتفين ذاتياً في الغذاء، حتى كانوا يشهدون بعض الفائض في السنوات الجيدة، بينما كان الهولنديون مضطرين للاعتماد على واردات القمح من البلطيق لتلبية احتياجاتهم. وكانت صناعة الأقمشة الصوفية الإنجليزية تستخدم الصوف الوفير من الأغنام المحلية، فيما كان الهولنديون مضطرين لاستيراد الصوف من إسبانيا. وكانت إنجلترا تصدّر "الأقمشة البيضاء" غير المكتملة وغير المصبوغة إلى هولندا، وهناك كان الجزء الأكبر من القيمة المضافة يُولَّد. وكان الحسد الأكبر موجهاً إلى الربح الهائل الذي كان الهولنديون يحققونه من صيد الرنغة من بحر الشمال، وفي الغالب من مياه قريبة من سواحل إنجلترا واسكتلندا.

تكشفت هذه الشكاوى جميعها في البيان الأشهر للمركنتيلية الإنجليزية، وهو كتاب توماس مون Thomas Mun "ثروة إنجلترا من التجارة الخارجية" الذي كُتِب إبان العقدين الثالث والرابع من القرن السابع عشر، لكنه لم ينشر إلا في العام ١٦٦٤، في عشية الحرب الإنجليزية- الهولندية الثانية. ذهب مون إلى أن صرح الازدهار التجاري الهولندي يقوم في حقيقته على سماح الإنجليز لهم بالصيد كما يشاؤون في المياه الإقليمية الإنجليزية، واستخدام زهاء ألف حافلة رنغة ونصف مليون رجل في كل مراحل عملية الإنتاج، وأنهم كانوا يصطادون وفق تقدير محافظ ما يزيد في قيمته عن مليون جنيه سنوياً. وقال مون إن المقاطعات المتحدة "بمثابة طائر جميل يزهو بريش جميل مستعار، لكن إذا أخذ كل طائر ريشته، فإن هذا الطائر الجميل سيتعرى"[٣٦]. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتحجيم الهولنديين في إعادة السيطرة على "مصايدهم العظيمة" وحرمانهم من "ريشهم المستعار" من

خلال التركيز على القوة البحرية، وهو ما يكشف اعتماد الوفرة على القوة في أوضح صوره.

جُرِبت في هذه السنوات، في عهدي جيمس الأول وتشارلز الأول، خطط مختلفة لزيادة المشاركة الوطنية في مصايد الرنغة، لكنها أُحبطت جميعاً بسبب عدم قدرة الإنجليز على منافسة الهولنديين على مستوى التنظيم التجاري والدعم المالي. كما آل إلى الفشل أيضاً، وللأسباب عينها، مشروع للاحتفاظ بالأقمشة الإنجليزية في الوطن لتشطيبها وصباغتها، وبالتالي توليد قيمة مضافة أكبر بدلاً من تركها للهولنديين، وهو المشروع الذي ارتبط باسم رجل الأعمال اللندني البارز ألدرمان كوكاين Alderman Cockayne. فكما اكتشفت دول نامية كثيرة في العصر الحالي، فإن "استبعاد الوسيط" وأخذ أرباحه ليس أمراً سهلاً في غياب ما يلزم ذلك من مهارات ومؤسسات ورأس مال.

خرجت إنجلترا من الحرب الأهلية بأسطول قوي وطبقة وسطى عدوانية كانت مستعدة لتحدي الهيمنة التجارية الهولندية. وفي ذلك يقول ديفيد أورمرود David Ormrod إن "القوة الدافعة وراء السياسة التجارية الإنجليزية بعد العام ١٦٥٠ كانت- بلا شك – المنافسة الهولندية"، فيما كان هدف هذه السياسة التجارية "يمكن تحديده حصراً في الصيغة الأساسية: إزالة ميْزة احتكار الشركات حينما يكون ذلك ملائماً، مع توفير الحماية للمصالح التجارية في إطار احتكار وطني واحد شامل يمنحه البرلمان"[٣٧]. ودفع أورمورد بأن الجماعات التجارية الجديدة في إنجلترا والمستعمرات الأمريكية كانت تعارض المنح التقليدي للاحتكارات بالامتياز الملكي لكيانات معينة مثل "المغامرين التجاريين"(٢٠)، ويطالبون بدلاً من ذلك بإجراءات تُبقي تجارات أو قطاعات معينة للمشروع الوطني، لكن تترك الباب مفتوحاً للمنافسة التي يمكن أن تنجح وتزدهر فيها شركات وطنية معينة، مدعومة بالتعريفات الجمركية والإعانات

(٢٠) "المغامرون التجاريون" اسم لعدة شركات كان نطاق عملها فيما وراء البحار، من أشهرها شركة المغامرين التجاريين التي يشير اسمها الكامل إلى نطاق عملها واحتكارها: "نقابة وشركة وزمالة المغامرين التجاريين لاكتشاف المناطق والممتلكات والجزر والأماكن غير المعروفة"، التي تأسست في لندن في العام ١٥٥١، بهدف البحث عن طرق تجارية جديدة إلى الصين وجزر التوابل [المترجم].

المالية والهبات و"المال المردود" (رد كل أو بعض رسوم الاستيراد على السلع المعاد تصديرها). وبذلك وجه قانون الملاحة "ضربة قاتلة لتجارة الشحن الهولندية" دون منح أي امتياز خاص لأي مؤسسة بريطانية محددة. وأصبحت القوة الجديدة التي تمتع بها البرلمان الذي كان يعمل من أجل المصلحة الجماعية للطبقة التجارية الوطنية كلها، وليس "النعمة والإحسان" من الملك على كل متوسل للاحتكار، هي المسؤولة من ذلك الوقت فصاعداً عن تنفيذ السياسة "المركنتيلية" الاقتصادية في إنجلترا. ويدفع أورمرود على نحو مقنع بأن هذه المقاربة كانت أكثر "حداثة" وكفاءة من المقاربات التخصيصية التي كانت تتبناها الجمهورية الهولندية التي تسببت في النهاية في فقدانها لأسبقيتها الاقتصادية، أولاً في الاقتصاد الإقليمي لبحر الشمال، وأخيراً في اقتصاد المحيط الأطلسي ككل مع منعطف القرن الثامن عشر[٣٨].

كان كرومويل نفسه حريصاً على إقامة علاقات جيدة مع الجمهورية البروتستانتية الأخرى الوحيدة في أوروبا، حتى إنه اقترح شكلاً من التحالف أو الاتحاد البروتستانتي لدفع المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة ضد إسبانيا والقوى الكاثوليكية الأخرى، وهي الفكرة التي رفضها الهولنديون الذين اتسموا بقدر فظ من الواقعية. ومع طواف أسطول الدولتين في البحار الضيقة بينهما، لم يكن مستبعداً أن تقع حادثة عرضية يقوم فيها الأسطول الإنجليزي بفتح النار على سفن هولندية قبالة دوفر وإغراق سفينتين حربيتين، بزعم أن هذه السفن لم تظهر الاحترام الملائم في مياهه الإقليمية. والتهبت المشاعر على الجانبين، واندلعت الحرب في العام ١٦٥٢، على الرغم من تردد كرومويل ورجال الدولة الهولنديين البارزين.

أدى اتساع الشبكة التجارية العالمية الهولندية وترابطها وتأسيس رخائهم في زمن السلم إلى جعل هذه الشبكة وذلك الرخاء ضعيفين وهشين جداً في زمن الحرب. طلبت الحكومة الهولندية من أمراء البحر توفير الحماية لأسطول القمح القادم من البلطيق وأسطول الفضة القادم من إسبانيا وسفن الهند الشرقية العائدة من باتافيا وسفن الهند الغربية العائدة من الكاريبي وأسطول الرنغة ببحر الشمال وكذلك السفن الأخرى المختلفة. ولا عجب أن يشمئز أميرا البحر ترومب Tromp ودي رويتر de Ruyter

القائدان البحريان الرفيعان من مهمة مرافقة السفن التجارية وحمايتها وأن يسعيا بدلاً من ذلك إلى البحث عن الأسطول الإنجليزي وتحطيمه في معركة حاسمة. وقعت عدة معارك كبرى في القنال الإنجليزي، كانت تنتهي عادة لصالح الإنجليز بسبب قوتهم النارية الأغزر. وكانت الأساطيل التجارية الهولندية العائدة تضطر كثيراً إلى الدوران حول شمال اسكتلندا لتجنب استيلاء الإنجليز عليها في القنال، وهو ما أدى إلى زيادة التكلفة كثيراً. وتمكّن الإنجليز من حصار الموانئ الهولندية بنجاح لفترات طويلة، ما ألحق أضراراً بالغة بتجارتهم ورفع أسعار الخبز والرنغة، وهما السلعتان الغذائيتان الأساسيتان في هولندا.

وفي النهاية تعب الجانبان من التكلفة والعرقلة التي فرضتهما الحرب، ووقعا معاهدة ويستمنستر التي أنهت الحرب دون أن تفرض أية شروط ثقيلة على أي من الجانبين. صحيح أن الإنجليز كانت لهم اليد العليا في الاشتباكات البحرية، لكن النتيجة النهائية كانت أقرب إلى التعادل. وصحيح أن التجارة الهولندية عانت أكثر على المدى القصير، لكنها لم تتضرر على المدى الطويل وتعافت سريعاً، ومع أن ضعفها أمام قوة بحرية منافسة انكشف بوضوح، فإن القادة الهولنديين المستقبليين لم ينسوا ذلك الدرس. وعلى الجانب الآخر، "كان بمقدور التجار الإنجليز أن ينظروا للوراء إلى الحرب الهولندية بشيء من الرضا"[٣٩]، وكان للثقة التي اكتسبوها تأثيرات بالغة الأهمية على الفكر والسياسة المستقبليين. واستمرت قوة الأسطول الإنجليزي في النمو طوال السنوات الباقية من النظام الكروميلي، بإضافة أكثر من مئتي سفينة، ولذلك فحين أعيد تشارلز الثاني إلى العرش كان أسطوله أكبر بعشرة أضعاف من أسطول أبيه[٤٠](٢١).

لم يتوقف نظام الإعادة عند حد اتباع السياسات البحرية والتجارية لحكومة الوصاية، بل أخذ يقويها أكثر فأكثر. فعُيِّن أخو الملك الأصغر جيمس دوق يورك أميراً أعلى للبحار، ولذلك كان مدافعاً متحمساً عن تأكيد القوة البحرية الإنجليزية. وأعطيت لكثير من أنصار كروميل ومستشاريه مناصب عليا وترقيات بعد أن أظهروا ولاءهم. وكان أهم هؤلاء المتحولين السير جورج داونينغ George Downing المغبون

(٢١) أبوه هو الملك تشارلز الأول الذي أعدمه أنصار البرلمان في العام ١٦٤٦ [المترجم].

بشهرته بالشارع اللندني الذي سُمي على اسمه، وليس بإنجازاته الرائعة كمدير اقتصادي وصانع سياسات. كان داونينغ من سلالة بيوريتانية هاجرت إلى نيو إنجلند ومن أوائل خريجي هارفارد، وعاد إلى إنجلترا للقتال في الجانب البرلماني. لم يكن داونينغ مفكراً يتسم بالأصالة، بل مؤمناً متحمساً بأفكار توماس مون حول ضرورة توازن فائض المدفوعات، وجمع إلى جانب ذلك معرفة منقطعة النظير بالممارسات التجارية والمالية الهولندية، حصّلها حين عمل سفيراً إنجليزياً في لاهاي، وهي التوليفة التي جعلته، كما يقول ويلسون، أبو الممارسة المركنتيلية في إنجلترا[٤١]. وجاء قانون الملاحة المعدل للعام ١٦٦٠ يحوي القصد المعادي لهولندا الموجود في قانون العام ١٦٥١، لكنه كان أكثر تطوراً وإلزاماً، حيث أصبح من الممكن التحقق من فرض النقل في السفن الإنجليزية في ضوء سجل السفن المصنوعة في الخارج التي كان يملكها مواطنون إنجليز، وهو ما لم يكن متاحاً في السابق. ووضع داونينغ أيضاً قانون السلع الذي فرض على السلع الأوروبية المصدّرة إلى المستعمرات أن تنقل في سفن إنجليزية. وإدراكاً من داونينغ لأن حظر بيع الأسماك الهولندية في إنجلترا ظل غير فعال طالما بقيت الصناعة الوطنية متخلفة، فقد ضاعف رسوم الاستيراد. وبالطريقة عينها، سمح للمواطنين الإنجليز بتسجيل السفن هولندية الصنع إلى أن تتمكن الصناعة الوطنية من إنجاز الاكتفاء الذاتي. ومع أن النظام التجاري الجديد الذي وضعه داونينغ كان يسترشد بروح قوية من النزعة القومية الاقتصادية المعادية لهولندا، فقد تميّز أيضاً بروح عملية حادة أفادت الأمة كثيراً في هذه الفترة التكوينية من نموها الاقتصادي، حين كانت تحاول أن "تلحق" بمنافسها الكبير و"تتفوق عليه" في السيادة على محيطات العالم وتجارته. وتقييم ويلسون لهذه المرحلة من التاريخ الاقتصادي البريطاني إبان العقد السابع من القرن السابع عشر يستحق أن يقتبس كاملاً[٤٢]:

> لا نبالغ إن اعتبرنا هذه السنوات نقطة تحول في مصير إنجلترا الاقتصادي، حين أفسح المفهوم الأحادي القديم لتجارة الصادرات في الأقمشة نصف المصنعة المجال لمفهوم جديد، هو التجارة الخارجية المتنامية في نطاقها وتنوعها التي أضافت إليها المناطق الاستعمارية الجديدة سلعها الجديدة. وهذه السلع بدورها أصبحت الأساس لتحسين الصناعات في لندن وموانئ

الساحل الغربي والأساس لتجارة واسعة في إعادة التصدير. وكان النظام كاملاً يعتمد على أسطول تجاري متنام، وتطورت الآليات التجارية والمالية الضرورية تدريجياً لتسهيل عمليات هذا النظام.

يلقى قول ويلسون بحدوث انقطاعٍ حاسمٍ في طبيعة التجارة الخارجية لإنجلترا إبان العقد الأول من حقبة الإعادة دعماً مستقلاً من البحوث الكمية الدقيقة الذي أجراها رالف ديفيس Ralph Davis[٤٣]. فقبل اندلاع الحرب الأهلية، تمثل ٨٠٪ من صادرات إنجلترا في الأقمشة الصوفية إلى أوروبا، وكانت التجارة غير الأوروبية تشكل نصيباً ضئيلاً من تجارتها. لكن بحلول العام ١٧٠٠، أصبح تصدير الأقمشة الصوفية يشكل أقل من نصف التجارة، على الرغم من النمو السريع في الأرقام المطلقة بسبب الزيادة الضخمة في إعادة تصدير منتجات المستعمرات التي حدثت في نهاية القرن. وكان من أبرز منتجات المستعمرات التي يعاد تصديرها التبغ والسكر. ولا بد أن ننتبه إلى أن قانون الملاحة كان المسؤول بالدرجة الأولى عن إرسال هذه المنتجات الاستعمارية عبر إنجلترا إلى قارة أوروبا، فلولاه لسيطر الهولنديون على معظم تجارة الشحن عبر المحيط الأطلسي بصناعة الشحن والتنظيم المالي الأكفا لديهم. وقد كان هذا التحول في تركيب التجارة الخارجية الإنجليزية- في رأي ديفيس- بالغ الأهمية لدرجة أننا "يمكن أن نطلق على الفترة الممتدة من الإعادة الإنجليزية إلى الاستقلال الأمريكي اسم الثورة التجارية"[٤٤].

ظهرت في بلاط تشارلز الثاني عصبة قوية مؤيدة لتجديد الأعمال العدائية ضد الهولنديين ومتابعة التجارة مع المستعمرات بمزيد من القوة. كانت هذه العصبة تتكون من تحالف بين دائرة داخلية من محاسيب الملك وزمرة تجار لندن. ووجد هؤلاء مؤيداً قوياً في دوق يورك المتلهف للمجد البحري. وتشكلت الشركة الأفريقية الملكية للتنقيب عن الذهب والتجارة في العبيد والعاج على الساحل الغربي لأفريقيا. واندلعت أعمال عدائية ممتدة مع الهولنديين، مع أن أحداً من الطرفين لم يعلن الحرب على الآخر. وفي آسيا، ظلت جزيرة جوز الطيب بولاو رون Pulau Run مثاراً للنزاع بين شركتي الهند الشرقية الهولندية والبريطانية، وارتفعت حدة التوترات أيضاً بسبب زواج تشارلز من الأميرة البرتغالية كاثرين من سلالة براغانزا Braganza الملكية الجديدة، حيث جلبت

العروس مهراً ضخماً تمثل في بومباي وطنجة، لكن البرتغاليين طلبوا في مقابل ذلك دعم مواقعهم الباقية في الهند ضد الاعتداءات الهولندية. وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية قد طردت البرتغاليين من حصونهم على ساحل مالابار، وزادت على ذلك أن حرمت السفن الإنجليزية من الحق في الإبرار. وقد اشتكى داونينغ من الميل الهولندي إلى التوسل الكاذب بغروتيوس(٢٢) ومبادئه حول حرية البحار، "ففي وجود هؤلاء الناس تتحقق الحرية البحرية في البحار البريطانية، في مقابل غلق البحار على ساحل أفريقيا وفي جزر الهند الشرقية"[٤٥].

وعلى البر الرئيس لأمريكا الشمالية، قامت فرقة مُغيرة بالاستيلاء على المستعمرة الهولندية التي كانت تعرف باسم نيو أمستردام وأعادوا تسميتها على اسم الأمير الأعلى للبحار، مع أنهم في ذلك الوقت شعروا أنها لا تساوي جزءاً صغيراً من بولاو رون. وقد تنامى الشعور الشعبي المعادي للهولنديين بفعل ما يسمى الآن الإعلام المطبوع. وحين كانت عصبة البلاط تبحث عن مبررات معقولة للحرب، يقال إن قائداً مزعوماً أبدى هذه الملاحظة: "لا يهم هذا السبب أو ذاك؟ إن ما نريده هو المزيد من التجارة التي يستحوذون عليها حالياً". وأخيراً، وجدوا مبرراً كافياً للحرب الإنجليزية- الهولندية الثانية التي أعلنت رسمياً في العام ١٦٦٥، على الرغم من تردد العقول الأكثر حكمة في الجانبين. ومرة أخرى تعادلت القوات البحرية، فعلى الرغم من دموية المعارك وشراستها، لم تتحقق نتيجة حاسمة. وتضاءل الحماس للحرب في إنجلترا، ووضعت معاهدة بريدا Breda حداً لها في العام ١٦٦٧ وأعطت الهولنديين تنازلات مهمة في تفسير قانون الملاحة، منها الاتفاق على عدم صعود السفن المحايدة وتفتيشها بحثاً عن الحمولات الحربية، كما كان الأسطول البريطاني يفعل قبل المعاهدة. وسُمِح للسفن الهولندية باستيراد النبيذ الراييني والأقمشة الكتانية الصقلية إلى إنجلترا باعتبارها منتجات من المنطقة الداخلية الطبيعية للجمهورية الهولندية. وأكدت المعاهدة السيطرة الهولندية على سورينام التي أصبحت قاعدة العمليات الرئيسة لهم في العالم الجديد، فضلاً عن ملكيتهم لبولاو رون. وحصل الإنجليز على الاعتراف بملكيتهم

(٢٢) راجع حاشية سابقة للمترجم حول هوغو غروتيوس [المترجم].

لنيويورك ونيوجيرسي وديلوار، فضلاً عن احتفاظهم ببعض الحصون والمحطات التجارية في غرب أفريقيا.

واندلعت حرب إنجليزية–هولندية ثالثة في العام ١٦٧٢ بتحريض من الفرنسيين المتحالفين مع إنجلترا. وغزا جيش فرنسي مكون من مئة وعشرين ألف رجل وبعض الحلفاء الألمان الجمهورية الهولندية، فيما كان أسطول إنجليزي- فرنسي هائل مكون من مئة وست وأربعين سفينة وأربعة وثلاثين ألف رجل يتأهب لإنزال القوات على الساحل الهولندي[٤٦]. وهكذا بدأ أن كل شيء يهدده الضياع في لحظة، لأن فرنسا كانت بالتأكيد أكبر قوة أوروبية على البر، وفي البحر كان الإنجليز مساوين للهولنديين على أقل تقدير. وحدث انهيار لأسواق أمستردام المالية، وخسرت أسهم شركة الهند الشرقية الهولندية نصف قيمتها، وانتشر في أوروبا توقع عام بأن أيام الجمهورية باتت معدودة. لكن حدثت المعجزة، حين تمكن الهولنديون بقيادة الشاب وليام الأورانجي(٢٣) القائم مقام وقائد القوات المسلحة من صد الإنجليز والفرنسيين في البحر ومنع الاحتلال الفرنسي لبلادهم بوسيلة تعبّر عن الاستماتة، حين فتحوا حواجز القنوات لإغراق الجيوش الفرنسية، في الوقت الذي تدخلت فيه إسبانيا والنمسا ضد فرنسا. وفرضت السفن المسلحة الهولندية ثأراً مدمراً على السفن الإنجليزية، حيث أغرقت سبعمئة سفينة على الأقل أو استولت عليها، وفقاً لإزرائيل، كان كثير منها يحمل حمولات ثمينة جداً[٤٧]. وبعد أن توصلت بريطانيا إلى سلام منفصل مع الهولنديين في العام ١٦٧٤، تحولت السياسة الإنجليزية اللاحقة إلى احتواء فرنسا بدلاً من مواصلة التنافس مع المقاطعات المتحدة.

بريطانيا وفرنسا والجمهورية الهولندية

ومن السخرية الرائعة لقانون الغاب الذي ساد عصر المركنتيلية أنه في اللحظة عينها التي كانت السمكة الكبيرة شركة الهند الشرقية الهولندية تلتهم فيها السمكتين

(٢٣) هو وليام الأورانجي الذي سيغزو إنجلترا ويخلع جيمس ويعتلي العرش الإنجليزي باسم وليام الثالث شريكاً لزوجته ماري ابنة جيمس باسم ماري الثانية [المترجم].

الصغيرتين كاندي وماكاسار في جنوب شرق آسيا، وجدت الجمهورية الهولندية نفسها عرضة للافتراس من سمكة أكبر، هي فرنسا لويس الرابع عشر الشاب ووزيره العظيم جين بابتيست كولبرت Jean-Baptiste Colbert. فالصعود الهولندي إلى صدارة التجارة العالمية لم يتسبب في استياء منافسها البحري الطبيعي الإنجليزي وحسب، بل أيضاً فرنسا، وهي السوق الرئيس لصادراتها والسلع التي كانت تعيد تصديرها والمصدر المهم لكثير من وارداتها. فقد ساد في دوائر التجارة والبلاط إحساساً بأن "الاعتماد المذل" للأمة الكبيرة على المتجر الهولندي زاد عن حده ويجب وضع حد له[٤٨]. لم يكن بمقدور فرنسا أن تحاكي الإجراءات الإنجليزية، من قبيل قوانين الملاحة، لأنها لم تكن تمتلك شيئاً في قوة الأسطول الحربي أو التجاري البريطاني، مع أن كولبرت بذل جهوداً جبارة لتحسين الأسطول الفرنسي. كان أقوى سلاح يمكن لفرنسا أن تستخدمه في أي حرب تجارية هو فرض التعريفات الجمركية على الواردات الضخمة التي كانت تأتيها من الجمهورية، مثل الأقمشة الصوفية الفاخرة والتوابل والجبن والرنغة ومنتجات زيت الحوت والسكر المكرر. ويشير إزرائيل إلى أن فرنسا كانت تستطيع أيضاً أن تؤذي الهولنديين في الأسواق الثالثة، وبخاصة إسبانيا وأمريكا الإسبانية والمشرق، بزيادة صادراتها من سلع مثل الأقمشة الكتانية والحريرية الفاخرة إلى هذه المناطق لمنافسة الصادرات الهولندية.

كان كولبرت أيضاً من المتحمسين لتشجيع الاستثمار في صناعات معينة، من بينها تكرير السكر الذي كان قطاعاً رئيساً في الصناعة الهولندية. وفي العام ١٦٦٤، رفع كولبرت التعريفات الجمركية على الصادرات الهولندية إلى فرنسا بدرجة معتدلة في أغلب الحالات، لكن بدرجة أكبر على السكر المكرر والتوابل لتشجيع شركتي الهند الشرقية والغربية الفرنسيتين اللتين أنشئتا حديثاً. وفي العام ١٦٦٧، وبعد انتهاء الحرب الإنجليزية- الهولندية الثانية، رفع كولبرت التعريفات الجمركية على الأقمشة الصوفية والكتانية الفاخرة إلى الضعف، وعلى السكر المكرر بنسبة ٥٠٪، وعلى زيت الحوت أربعة أضعاف، وعلى التبغ سبعة أضعاف[٤٩]. فردّ الهولنديون بمنع استيراد البراندي الفرنسي ورفع التعريفات الجمركية على الأقمشة الحريرية والكتانية، ما دفع

الفرنسيين بدورهم إلى رفع التعريفات الجمركية على واردات التوابل والرنغة. وبدا واضحاً أن حرباً تجارية واسعة النطاق قد اندلعت، وأن حرباً حقيقية كان مقدراً أن تليها قريباً في العام ١٦٧٢. وقد رأينا فيما سبق أن إنجلترا انسحبت من الحرب وعقدت سلاماً منفصلاً مع هولندا في العام ١٦٧٤، لكن ظلت الجمهورية تقاتل فرنسا حتى العام ١٦٧٨، في حرب كانت فرنسا تتمتع فيها بمزايا كثيرة، لكن هولندا جذبت حلفاءً أقوياءً إلى جانبها خوفاً من هيمنة ملك الشمس[٢٤] على أوروبا. وأعطت معاهدة نيجيمين Nijmegen التي أنهت الحرب الفرنسية- الهولندية شروطاً ممتازة للجمهورية، منها إبطال التعريفات الجمركية التي فرضها كولبرت في العام ١٦٦٧. وعلى ذلك، فإن الحرب لم تحقق الهدف الاقتصادي الفوري لفرنسا، لكن لا يمكن اعتبارها هزيمة على أية حال. ويدفع ستوي Stoye بأن لويس قدم تنازلات للهولنديين بغرض تفكيك التحالف الذي التأم معهم ضد فرنسا[٥٠]. وقد مكّنه ذلك من إجبارهم على قبول توسع القوة الفرنسية في أوروبا الغربية والشمالية والوسطى في المعاهدات اللاحقة التي أنهت كل الأعمال العدائية في العام ١٦٧٩.

أثار دخول فرنسا باعتبارها اللاعب الرئيس الثالث في المنافسة على السبق التجاري العالمي المشكلة الإستراتيجية المألوفة التي يقوم فيها لاعبان من الثلاثة بتشكيل تحالف ضد اللاعب الثالث. وفي الحرب الإنجليزية- الهولندية الثانية، تحالف الفرنسيون مع الهولنديين لمنع إنجلترا التي كانوا يعتبرونها حينذاك المنافس الأقوى لهم، من تحقيق الهيمنة. لكن بعد الأداء الإنجليزي السيئ، أخذ الفرنسيون يعتبرون الهولنديين خصمهم الرئيس، ولذلك وجدوا حليفاً طيعاً في تشارلز الثاني بدفع إعانات مالية سخية له وتحريضه على شن الحرب الإنجليزية- الهولندية الثالثة. وبعد فشل ذلك العمل في توجيه الضربة القاضية المتوقعة لهولندا، أثير مجدداً السؤال حول الطرف الذي يجب التحالف معه. وفي العام ١٦٧٧، طلب وليام الأورانجي، الاستيوارتي من ناحية أمه التي كانت أخت تشارلز الثاني، لنفسه هو الآخر زوجة استيوارتية، هي ماري ابنة دوق يورك، الملك جيمس الثاني لاحقاً. وبعد الثورة المجيدة

(٢٤) ملك الشمس أحد ألقاب لويس الرابع عشر [المترجم].

للعام ١٦٨٨ والحكم المشترك لوليام الثالث وماري الثانية، تأكد أن الإنجليز- المتحالفين مع الهولنديين - كانوا المنافسين على السبق في التجارة والإمبريالية العالمية لفرنسا لويس الرابع عشر. صحيح أن الجمهورية الهولندية لا يزال أمامها جولات لتخوضها في المستقبل، لكنها احتجبت أخيراً بجانب القوتين العظميين اللتين يفصل بينهما القنال الإنجليزي. وعاد التحالف البروتستانتي، أو "الاتحاد الرأسمالي البروتستانتي الدولي" الذي سبق أن اقترحه كروميل على قادة المقاطعات المتحدة في العام ١٦٥١ ورفضوه بازدراء، إلى الوجود للتصدي لقوة الدولة الكاثوليكية الأكبر في ذلك العصر وتعزيز ازدهار المقاطعات المتحدة وما سُمي بعد قانون الاتحاد للعام ١٧٠٧ بريطانيا العظمى.

بريطانيا وفرنسا: التوسع التجاري وحرب المائة عام الثانية

على مدار القرن الثامن عشر "الطويل" الذي نُعرِّفه وفقاً لأغراضنا الحالية بأنه الفترة الممتدة من العام ١٦٨٩ إلى العام ١٨١٥، غطت الحرب بين بريطانيا وفرنسا ما لا يقل عن أربعة وستين عاماً من الأعوام المئة والستة والعشرين[٥١]. ولذلك تميزت فترات السلام الفاصلة عادة بتعزيز المواقع والتحضير للحرب التالية. ومع أن معظم القتال وقع على البر الرئيس الأوروبي، فإن الحروب كانت عالمية في نطاقها ومداها، مع تركز قوي للحرب في أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية من جانب، والهند من جانب آخر. ومع أنه يمكن القول بأن الدافع الرئيس لفرنسا كان التوسع والهيمنة في قارة أوروبا نفسها، وأن دافع إنجلترا كان التوسع في مناطق موارد تجارتها الثمينة مع مستعمرات ما وراء البحار وحمايتها، فإن منطق المصالح المتعارضة فرض على بريطانيا ألا تترك فرنسا تسيطر على القارة الأوروبية، وعلى فرنسا ألا تترك بريطانيا توسع مستوطناتها ومراكزها التجارية فيما وراء البحار دون ردع. ولذلك كان على بريطانيا أن تحتفظ بجيش دائم جاهز للانتشار على القارة أو دعم الحلفاء لمقاومة الفرنسيين على الأرض، فيما كان على فرنسا أيضاً أن تحتفظ بأسطول قوي تكمله عند الضرورة أساطيل من سفن القرصنة. وقد فرض ذلك على الدولتين أن تجمعا دخلاً كافياً لتوفير

الموارد العسكرية المطلوبة، وهنا أيضاً كانت الوفرة ضرورية للحفاظ على القوة التي كانت بدورها ضرورية لضمان الوفرة. والنجاح النسبي للدولتين في توفير هذا الدخل كان المحدد الأساسي لنتيجة ما أسماه سيلي "حرب المئة العام الثانية"[٥٢].

أدى دخول فرنسا المتأخر إلى العالم الجديد بعد القوتين الأيبيريتين إلى إجبارها، كما حدث مع إنجلترا، على تركيز جهودها الاستعمارية على أمريكا الشمالية. وإلى جانب البحث عن المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والتوابل، كان المستكشفون الفرنسيون الأوائل من أمثال جاك كارتير Jacques Cartier مدفوعين أيضاً بالبحث العقيم عن "ممر شمالي غربي" إلى المحيط الهادي وآسيا، وهم غافلون عن الامتداد الشاسع للقبعة الجليدية الشمالية. كان أول موارد القارة الشمالية التي استغلت على نطاق واسع هو صيد أسماك القد على الضفاف الكبيرة لنيوفاوندلاند. وهنا أيضاً كان البرتغاليون هم الرواد، لكن في النهاية أخذ الصيادون من نورمندي وبريطانيا الصدارة في هذه الصناعة الأوروبية الرئيسة التي كان ناتجها يتوجه إلى السوق المحلي الكبير في فرنسا ويعتمد على إمدادات الملح الوفيرة من خليج بسكاي لتمليح السمك "الأخضر" الذي كانوا يصطادونه من البحر. وثمة فرع "ساحلي" أو "جاف" لصناعة صيد القد كان يقوم بتمليح الأسماك على اليابسة، وهذا النشاط كانت تقوم به مستعمرات صغيرة من المستوطنين تأسست فيما يعرف الآن بمقاطعتي نوفا اسكوتشيا ونيوفاوندلاند البحريتين في كندا. وكان سمك القد المجفف منخفض النوعية سلعة تصديرية مهمة إلى جزر الهند الغربية الفرنسية لإطعام السكان العبيد.

جذبت مستوطنات صيد الأسماك القبائل الأمريكية الأصلية لمبادلة فراء القندس مع المنتجات الأوروبية، وبخاصة الأسلحة النارية والبراندي. وكانت المنطقة الرئيسة للاستيطان الفرنسي تقع على طول ضفاف نهر سانت لورانس Saint Lawrence بين كيبك التي أسسها صامويل دي تشامبلين Samuel de Champlain في العام ١٦٠٨ ومونتريال التي أصبحت نقطة جمع فراء القندس وغيره من أنواع الفراء من المناطق الغربية. ومع أن قليلاً من المستعمرين الفرنسيين دخلوا الغابات بأنفسهم وركبوا الأنهار في الزوارق المصنوعة من لحاء شجر البتولا التي تعلموا صنعها من السكان الأصليين،

فإن السكان الأصليين ظلوا يقومون بمعظم الصيد على امتداد مناطق أخذت تتسع بسبب استنزاف الحيوانات من منطقة بعد أخرى. وغدت المنافسة بين القبائل على السيطرة على توريد الفراء أكثر فتكاً بسبب توفر الأسلحة النارية. تحالف اتحاد ألغونكوين Algonquin القبَلي مع الفرنسيين، بينما طلب منافسوهم الإروكويس Iroquois الدعم من الهولنديين في نيوأمستردام ولاحقاً من الإنجليز الذي حلوا محلهم.

مُنِح احتكار ملكي لتجارة الفراء في العام ١٦٠٠، وآل بعد العام ١٦٢٧ إلى شركة فرنسا الجديدة التي أسسها كاردينال ريتشلو Cardinal Richelieu لتنمية المستوطنات الفرنسية في أمريكا الشمالية. وأخضع كولبرت شركة فرنسا الجديدة للتاج مباشرة في العام ١٦٦٤، وأسس شركة جديدة هي شركة جزر الهند لكي تشرف على التجارة. وكانت شركة فرنسا الجديدة تدار من كيبك وفقاً لتراتبية مدنية وعسكرية وإكليروسية صارمة، على خلاف البنية الحرة غير المركزية للمستعمرات الأمريكية البريطانية. وكان استكشاف المناطق الداخلية بأمريكا الشمالية وبناء المراكز والمستوطنات المحصنة في ريف إلينويز والوصول إلى الميسيسيبي وتأسيس نيو أورلينز على مصبه في العام ١٧١٨ وتأسيس مقاطعة لويزيانا في العام ١٧٢٢، تعني جميعها أن فرنسا أوشكت على السيطرة على قوس شاسع من الأرض شمال مستعمرات البر الرئيس الإنجليزية وغربها وجنوبها، ما يمنع هذه المستوطنات من التوسع، لكنها مع ذلك كانت تفتقر إلى القاعدة السكانية في العالم الجديد لاستغلال هذه الميّزة بفعالية. وكان من أسباب ضعف الهجرة الفرنسية إلى كندا أن أصحاب المصالح في صيد الأسماك والفراء كانوا يخافون من أن تؤدي كثرة المستوطنين إلى كثرة الناتج وارتفاع التكلفة، وبالتالي خفض أسعار صادراتهم. ثمة سبب آخر، هو أن فرنسا على خلاف إنجلترا التي سمحت للمنشقين الدينيين بالهجرة إلى المستعمرات، حرمت الهوغونوت[٢٥] من

(٢٥) الهوغونوت Huguenots هم البروتستانت الفرنسيون خلال فترة الصراع الديني إبان القرن السادس عشر والسابع عشر، شكّلوا أقلية دينية في فرنسا، ودخلوا في نزاع مع الأغلبية الكاثوليكية، عُرِف بالحروب الدينية (١٥٦٢-١٥٩٨)، حكموا لفترة قصيرة حين اعتلى هنري الرابع البروتستانتي العرش في العام ١٥٨٩ الذي منحهم الحرية المدنية وقدراً كبيراً من الحرية الدينية بموجب مرسوم نانت للعام

هذه الفرصة. وكان الافتقار إلى قاعدة قوية من المستوطنين يعني أن التكاليف الإجمالية للدفاع والإدارة كانت أعلى، ما سبب ضغوطاً مالية إضافية على الدولة الأم.

أما في جزر الهند الغربية، فقد بدأ الفرنسيون بتقاسم جزيرة سانت كرستوف Saint-Christophe (سانت كيتس St. Kitts) مع البريطانيين، وانطلقوا منها لاحتلال مارتينيك Martinique وغوادلوب Guadeloupe وأخيراً سانت دومينغو Saint-Domingue. وبعد تجريب التبغ وغيره من المحاصيل، تخصصت هذه الجزر أخيراً في السكر الذي كان يزرع في مزارع كبيرة بعمالة من العبيد الأفارقة، تماماً كما كانت الحال في مستعمرتي باربادوس وجامايكا البريطانيتين. ونما الإنتاج الاستعماري الفرنسي من السكر بسرعة كبيرة، وبخاصة في التربة البكر الشاسعة في سانت دومينغو. ويذكر ديفيس أن إنتاج السكر في جزر الهند الغربية الفرنسية وفي المستعمرات البريطانية في باربادوس وجامايكا وبعض الجزر الأخرى الصغرى كان متساوياً في العام ١٧٢٠ عند زهاء أربعة وعشرين ألف طن، لكن بحلول العام ١٧٦٧ أصبحت المستعمرات الفرنسية تنتج سبعة وسبعين ألف طن، في مقابل سبعة وستين ألف طن للمستعمرات البريطانية[٥٣]. وكانت سانت دومينغو تنتج ثلاثة وستين ألف طن في العام ١٧٦٧، في مقابل ستة وثلاثين ألف طن في جامايكا، وهي المنتِج البريطاني الأكبر. ومن اللافت للنظر أن الأسماك والفراء المصدّرة من فرنسا الجديدة في العام ١٧٣٠ شكلت ٧٪ فقط من قيمة السكر المصدّر من مستعمرات جزر الهند الغربية[٥٤]، على الرغم من التباين الكبير بين مساحة هذين الجزأين من الإمبراطورية الفرنسية.

وفي ربع القرن الذي تلا الثورة المجيدة، خاضت إنجلترا حربين طويلتين مع فرنسا، هما حرب التحالف الكبير أو حرب التسعة أعوام من العام ١٦٨٩ إلى العام ١٦٩٧ وحرب الخلافة الإسبانية من العام ١٧٠١ إلى العام ١٧١٣. نتجت الحرب الأولى عن جهود وليام الثالث البريطاني وحلفائه النمساويين والألمان لكبح التوسع الفرنسي على البر الرئيس الأمريكي ومنع أية محاولة من لويس لإعادة جيمس الثاني

١٥٩٨ الذي أُلغي في العام ١٦٨٥، وحينها اضطر كثيرون منهم إلى الفرار إلى سويسرا وإنجلترا وأمريكا [المترجم].

إلى العرش الإنجليزي. وشهدت الحرب قتالاً شرساً، لكن دون نتائج حاسمة، ما أرهق الميزانية على الجانبين، وأدى إلى زيادة كبيرة في مستوى الرسوم الجمركية في إنجلترا. ففي العادة كانت التجارة الخارجية الإنجليزية تدفع رسوماً قدرها ٥٪ فقط على كل من الصادرات والواردات، وكانت بذلك "غير تمييزية" ومجرد إجراء لتحصيل الدخل. بينما اضطرت الاحتياجات المالية لحرب "التسعة أعوام " وليام وماري إلى أن يرفعا هذه الرسوم إلى ١٥٪ أو أعلى وأن يفرضا "قيما رسمية" أو أسعاراً تعسفية، كانت أعلى كثيراً من أسعار الاستيراد الفعلية، وهو ما أعطاها تأثيراً حمائياً في بعض الحالات. كما فرضا أيضاً رسوماً باهظة جداً على الواردات الفرنسية، وبخاصة منتجات صناعات الحرير والكتان الفرنسية الرائدة، وفعلا ذلك أيضاً مع واردات القطن والحرير من الهند والصين. ومع أن الرسوم الأعلى طُبِقت في البداية على الصادرات أيضاً، فقد تمكنت صناعات معنية، مثل صناعة الصوف القوية سياسياً، من خفضها أو إبطالها كلياً من خلال إصلاحات التعريفة للعام ١٧٢٢ التي أجراها السير روبرت والبول Robert Walpole. ثم رُفِعت رسوم الاستيراد أكثر من مرة خلال الحروب اللاحقة، ما جعل النظام حمائياً على نحو متزايد على مدار القرن الثامن عشر. ومع أن إنجلترا لم تحصل على أية مكاسب إقليمية أو تجارية من الحرب، فإن وليام حصل على الاعتراف الفرنسي به ملكاً لإنجلترا.

وفي أثناء الحرب، كان نشاط الأسطول الفرنسي في الكاريبي مكرساً في معظمه لما سُمي "القرصنة المَلكية" ضد أمريكا الإسبانية، حيث كانت سفن الملك تؤجر لمستثمرين من القطاع الخاص للإغارة على سفن العدو وحصونه ونهبها. وكانت العملية الكبرى في هذه الجهود هي غارة العام ١٦٩٧ على قرطاجنة التي نفذها أسطول كبير من فرنسا متحداً مع ميليشيا استعمارية وقراصنة من سانت دومينغو، التي غنموا منها عشرة ملايين من الجنيهات، اِستُثمِر معظمها في إنتاج السكر في الجزيرة. وكان من أهداف الهجوم الأخرى إلهاء الأسطول البريطاني الذي كان يُفترَض أن يكون في البحر الأبيض المتوسط لحماية الساحل الإسباني، وبذلك ساعد الهجوم في الاستيلاء الفرنسي على برشلونة وإجبار إسبانيا على الخروج من التحالف الكبير ضد فرنسا.

وأدى ذلك إلى إنهاء الحرب وتوقيع معاهدة ريزويك Ryswick التي اعترفت إسبانيا بمقتضاها بالادعاءات الفرنسية في سانت دومينغو وتوباغو Tobago[٥٥].

وبدأت أعمال عدائية على البر الرئيس من جانب كومت دي فرونتناك Comte de Frontenac الحاكم العام لفرنسا الجديدة باستخدام قوات نظامية وميليشيا كندية وحلفاء من الهنود ضد المستوطنات الواقعة في نيو إنجلند ونيويورك لتخفيف الضغط عن فرنسا في المسرح الأوروبي[٥٦]. وتضمن الرد البريطاني هجمات من جانب حلفائهم الإروكويس على المستوطنات الفرنسية، ما أدى إلى اشتباكات مع القبائل المتحالفة مع الفرنسيين، علماً بأن كل طرف من القبائل الأمريكية الأصلية كان يسعى إلى مصلحته الخاصة المتمثلة في السيطرة على الأرض وتجارة الفراء على حساب الطرف الآخر. وكان النجاح في النزاعات الاقتصادية والعسكرية بين المتنافسين الأوروبيين يعتمد كثيراً على قدرتهم على تزويد أتباعهم الأهليين بسلع أرخص سعراً أو أعلى جودة. وللأسف تمثل جانب مأساوي من هذا الصراع في المنافسة بين البراندي الفرنسي والرم الإنجليزي اللذين كانا مدمرين بنفس القدر لصحة السكان المحليين، على الرغم من أهميتهما في حث توريد الفراء أو التعاون العسكري. ومن المقبول بوجه عام أن الفرنسيين كانوا أكثر نجاحاً من الإنجليز بكثير في علاقاتهم مع القبائل. وكان من الانتصارات الدبلوماسية الفرنسية المهمة في معاهدة السلام في مونتريال للعام ١٧٠١ التي أنهت الحرب في أمريكا الشمالية أنها ضمنت حياد اتحاد الإروكويس في أي حرب مستقبلية بين الفرنسيين والبريطانيين[٥٧].

اندلعت حرب الخلافة الإسبانية لمنع سلالة البوربون من توحيد التاجين الفرنسي والإسباني بعد وفاة آخر ملوك هابسبرغ الإسبان وهو شارل الثاني دون أن يكون له خلف. فلو اتحدت ثروة الإمبراطورية الإسبانية الشاسعة فيما وراء البحار مع عدد سكان فرنسا وامتدادها الإقليمي في أوروبا تحت سلالة حاكمة واحدة، فإن مستقبل القوى البحرية الشمالية كان سيتأثر سلباً بالتأكيد. وكانت المصالح التجارية والمالية الفرنسية قد اخترقت الاقتصاد الإسباني في قادس وحصلت على رخصة احتكارية لاستيراد ثمانية وثلاثين ألف عبد إلى أمريكا الإسبانية بسعر مئة جنيه للرأس،

وهو حق كان يُمنَح اسمياً في السابق لمؤسسة برتغالية، لكن كان يشترك فيه على أرض الواقع كثير من الموردين الأوروبيين، وبخاصة الهولنديين والبريطانيين.

لم يشهد الكاريبي اشتباكات بحرية كبرى في أثناء الحرب، لكنه شهد اتساعاً في نطاق القرصنة الفرنسية، كان منها هجوم كبير على ريو دي جانيرو في العام ١٧١١ وإلحاق أضرار أخرى كبيرة بالمصالح الإنجليزية والهولندية والبرتغالية. ومع ذلك استمرت التجارة بين مستعمرات كل المتحاربين الأوروبيين، بل وازدهرت أيضاً، لأن ظروف زمن الحرب صعّبت على العواصم الاستعمارية في أوروبا فرض قيودها المركنتيلية. واستمر توسع زراعة السكر في سانت دومينغو ومارتينيك وغوادلوب بلا توقف، ووجدت مستعمرات البر الرئيس الإنجليزية أسواقاً متقبلة لمنتجاتها في جزر الكاريبي الفرنسية. ويذهب بريتشارد Pritchard بعيداً إلى القول بأن "حرب الخلافة الإسبانية من خلال كسر قوى التدخل والسيطرة وإعطاء المزيد من الحرية للتجارة أكثر من أي وقت مضى، ربما كانت المحفز الأهم للنمو الاقتصادي في التاريخ الاستعماري لفرنسا"[٥٨]. وأغمض الهولنديون المتلهفون دوماً للتجارة حتى مع أعدائهم في زمن الحرب، أعينهم عن جمع قروض في أمستردام لتمويل المجهود الحربي الفرنسي، ما كدر حلفاءهم الإنجليز كثيراً.

اضطرت فرنسا بفعل هزائمها في أوروبا على أيدي قائدي التحالف الرائعين الدوق مارلبورو Marlbobough ويوجين Eugene أمير سافوي، إلى التضحية بمصالحها التجارية الاستعمارية في الأمريكتين في نهاية الحرب للحيلولة دون تقديم مزيد من التنازلات الإقليمية في أوروبا. فسقطت المنطقة الشرقية من كندا الفرنسية المعروفة باسم أكاديا Acadia أمام قوة بريطانية إقليمية وتحول اسمها إلى نوفا اسكوتشيا. وتنازلت فرنسا عن هذه المنطقة لبريطانيا في معاهدة أوترخت للعام ١٧١٣ ومعها نيوفاوندلاند والجزء الفرنسي من سانت كيتس. ويرى بريتشارد أن "معاهدة أوترخت وجهت ضربة شديدة للحلم الفرنسي ببناء إمبراطورية، لم يتعاف منها أبداً"[٥٩].

كانت هذه المعاهدة معلماً بارزاً على صعود بريطانيا كقوة عظمى وعلى صعود إمبراطوريتها فيما وراء البحار. وذهب التاج الإسباني إلى عضو من سلالة البوربون

ممثلاً في شخص فيليب الخامس، لكن المعاهدة ضمنت عدم اندماج الفرعين الفرنسي والإسباني لسلالة البوربون لحكم المملكتين معاً. وتنازل الفرنسيون للبريطانيين عن جبل طارق الذي استولوا عليه في العام ١٧٠٤، ما أعطى الإنجليز قاعدة بحرية رئيسة لم يتخلوا عنها إلى يومنا هذا. وكان من المكافآت الاقتصادية المهمة الحصول على الإذن بتوريد العبيد للمتلكات الإسبانية لثلاثين عاماً. وثمة نتيجة عرضية أخرى مهمة للحرب هي معاهدة ميثون Methuen مع البرتغال التي وقعت في العام ١٧٠٣، ومُنِحت صادرات الأقمشة البريطانية بموجبها وصولاً تفضيلياً إلى البرتغال في مقابل إعطاء تفضيل لصادرات النبيذ البرتغالية إلى إنجلترا، وهي التجارة التي خلدها استخدام ديفيد ريكاردو لها كمثال لنظريته عن الميّزة النسبية. وفي العام ١٧١٥، توفي لويس الرابع عشر وخلفه على عرش فرنسا ابن حفيده، وخلف آخر ملوك آل ستيوارت في إنجلترا، وهي الملكة آن، أولُ ملوك آل هانوفر، وهو جورج الأول. وتلا معاهدة أوترخت التي أنهت ربع قرن من الحرب المتواصلة بين بريطانيا وفرنسا ربع قرن من السلام.

أصبحت التجارة البريطانية مع أمريكا الإسبانية تخضع لشروط إذن توريد العبيد للممتلكات الإسبانية، لكن التجارة غير الشرعية استمرت. وحاولت السلطات الإسبانية أن تمنع ما اعتبرته تهريباً صارخاً وتجارة ممنوعة باستخدام سفن تديرها أطقم متنوعة في تشكيلها، ضمت قراصنة سابقين، لمنع السفن الأجنبية التي يشتبهون في عملها في أي شكل من التجارة غير الشرعية. وفي إحدى هذه العمليات، قُطِعت أُذن ربان إنجليزي يدعى روبرت جينكنز في شجار على متن سفينة مع مجموعة فرنسية. وبعد سبعة أعوام عرض جينكنز أذنه المقطوعة التي احتفظ بها في قنينة من الخل على مجلس العموم الغاضب، ما أدى إلى إعلان الحرب الوحيدة في التاريخ التي سميت على اسم عضو مقطوع من الجسم: حرب الأُذن. فقامت قوة بحرية بريطانية كبيرة بالاستيلاء على بورتوبيلو، لكنها فشلت في تحقيق ذلك في قرطاجنة وهافانا. وسرعان ما تحول النزاع الإنجليزي-الإسباني إلى نزاع إنجليزي-فرنسي بعد اندلاع حرب الخلافة النمساوية (١٧٤٠-١٧٤٨) في

أوروبا، التي شهدت احتلال اليعاقبة[٢٦] لاسكتلندا بدعم فرنسي وثورة عشائر هايلند Highland في العام ١٧٤٥ التي سحقها النظام الهانوفري في معركة كولودين Culloden.

بعد معاهدة أوترخت، ساد نوع من التوازن الجيوسياسي والاقتصادي بين المستعمرات الفرنسية والبريطانية على البر الرئيس بأمريكا الشمالية، لكنه تبدد أخيراً. كان من القوى الدافعة لاختلال التوازن نمو عدد المستوطنين في فرجينيا الذي دفع التحرك غرب جبال ألغينيز Alleghenies إلى وادي أوهايو بحثاً عن أراضي زراعية إضافية بتمويل وتنظيم من مضاربي الأراضي. أثار ذلك اتحاد الإروكويس الذي ادعى ملكيته لهذه الأراضي، وأغضب السلطات الفرنسية التي خشيت من تقدم الإنجليز إلى الميسيسيبي وقطع الطريق بين لويزيانا وفرنسا الجديدة. ولذلك تدخل الفرنسيون بقوة في وادي أوهايو وشيّدوا سلسلة من الحصون وصعّدوا النزاع مع سكان فيرجينيا، ما اضطر الحكومة البريطانية لإرسال قوات نظامية لدعم المستعمرين. تعرضت قوة نظامية بريطانية بقيادة الجنرال برادوك Braddock وفرقة من ميليشيات فرجينيا بقيادة الشاب جورج واشنطن لكمين من الهنود المتحالفين مع الفرنسيين، قُتِل فيه برادوك. وأدت سلسلة من النتائج غير المتعمدة إلى إطلاق حرب السبعة أعوام ١٧٥٦-١٧٦٣ العالمية[٦٠] المعروفة في التاريخ الأمريكي بالحرب الفرنسية والهندية.

شهدت المراحل الأولى من الحرب في أمريكا الشمالية بعض الانتصارات الأولية للفرنسيين وحلفائهم الأمريكيين الأصليين، لكن قيادة المحيط الأطلسي ممثلة في القيادة القوية والشرسة والبارعة لوليام بت الأكبر William Pitt the Elder من العام ١٧٥٦ إلى العام ١٧٦١ ضمنت لبريطانيا نشر قوة عسكرية أكثر فعالية عبر المحيط والغلبة في النهاية. وطُرِد الفرنسيون من حصونهم في وادي أوهايو، وأخيراً سقطت لويسبرغ Louisbourg وكيبك ومونتريال أمام "العمليات المشتركة" المخططة جيداً من جانب القوات البحرية والبرية التي تمثل أروعها في استيلاء جيمس ولف James Wolfe على كيبك في العام ١٧٥٩ الذي قُتِل فيه جيمس ولف والقائد الفرنسي مونتكالم

(٢٦) اليعاقبة هم أنصار عودة الملك جيمس الثاني ونسله إلى السلطة في إنجلترا واسكتلندا وأيرلندا، وهو الملك جيمس الذي خلعه وليام الأورانجي وابنة جيمس ماري في العام ١٦٨٨ [المترجم].

Montcalm. وسقطت مونتريال في العام التالي. وألحقت البحرية الملكية أيضاً هزيمة ساحقة بالأساطيل الفرنسية في معارك خليج كيبرون Quiberon Bay على ساحل فرنسا ولاغوس على ساحل البرتغال في العام ١٧٥٩. واستولى الإنجليز على غوادلوب ومارتينيك في العام ١٧٥٩ والعام ١٧٦٢، إلى جانب عدة جزر أصغر، منها دومينيكا Dominica وسانت لوسيا Saint Lucia وغرينادا Grenada. وتحول النزاع الممتد بين شركتي الهند الشرقية الفرنسية والإنجليزية منذ العقد الخامس من القرن الثامن عشر لصالح الإنجليز. فاستولى الإنجليز على مقر الشركة الفرنسية في بونديشيري pondicherry في العام ١٧٦١، ما أدى إلى استيلائهم على المحطات التجارية الأخرى على الساحل الشرقي للهند، أيضاً بفضل التفوق البحري البريطاني. وفي العام ١٧٥٨، سقطت الحصون والمحطات التجارية الفرنسية على نهري السنغال وغامبيا وجزيرة غوريه Goree في غرب أفريقيا أمام حملات بحرية بريطانية صغيرة. فأسرع فرع البوربون الإسباني إلى تكوين "ميثاق أسري" مع أبناء عمومتهم الفرنسيين ودخلوا الحرب في العام ١٧٦٢، وسرعان ما فقدوا كوبا والفلبين بعد أن استولت أساطيل بحرية وقوات برية بريطانية على هافانا ومانيلا، كما تمكّنت حملة عسكرية بريطانية من إنهاء الاحتلال الإسباني للبرتغال وطردهم منها.

وفي أوروبا نفسها، أثار القتال العبقرية العسكرية لفردريك الأكبر ملك بروسيا مدعوماً بإعانات بريطانية كبيرة ضد الجيوش الضخمة التي نشرها أعداؤه الفرنسيون والنمساويون والروس. كان فريدريك في ضائقة شديدة لم ينقذه منها إلا موت الإمبراطورة إليزابيث في العام ١٧٦٢ والانسحاب اللاحق لروسيا من الحرب. وتوقفت الأعمال العدائية في كل المسارح أخيراً بمعاهدة باريس للعام ١٧٦٣. وعلى خلاف كل الحروب منذ عام ١٦٨٩ التي انتهت بتغييرات هامشية نسبياً للوضع السابق على الحرب، كانت حرب السبعة أعوام انتصاراً حاسماً لبريطانيا العظمى على فرنسا. فتنازلت فرنسا عن كل فرنسا الجديدة للبريطانيين الذين حصلوا أيضاً على فلوريدا من الإسبان، ما أعطاهم السيطرة على قارة أمريكا الشمالية شرق الميسيسيبي، من خليج هدسون إلى خليج المكسيك. وانتقلت لويزيانا من فرنسا إلى إسبانيا، وعادت لإسبانيا

أيضاً كوبا والفلبين. وأعيدت جزر السكر الكاريبية الثمينة إلى فرنسا، وذلك بالدرجة الأولى بسبب تأثير جماعات الضغط من أصحاب المزارع في الهند الغربية داخل بريطانيا الذين أرادوا أن تظل باربادوس وجامايكا تتمتع بالحماية المتوفرة لها بفعل رسوم الاستيراد الأعلى على السكر الأجنبي. وعلى الرغم من كل هذه المكاسب، شجب بت شروط السلام بمرارة بعد تنحيته من القيادة وتولية اللورد بوت Bute وهو أحد محاسيب الملك الجديد جورج الثالث، حيث اعتبرها بت في صالح فرنسا وأنها أعطتهم الإمكانية لشن هجوم مضاد[٦١]. وتنبا الوزير الأول الفرنسي الدوق شوازول Choiseul، وهو ما شاركه فيه بعض القادة البريطانيين، بأنه مع انقطاع الوجود الفرنسي عن القارة، ستطالب المستعمرات الأمريكية سريعاً بالاستقلال عن بريطانيا العظمى بسبب غياب التهديد الفرنسي[٦٢]. وقد كشف هذا التنبؤ عن بصيرة رجال الدولة في الجانبين الفرنسي والإنجليزي.

يتضح من الفقرة السابقة أن السيطرة على محيطات العالم هي التي مكّنت بريطانيا العظمى من إنجاز هذه المآثر المذهلة في إظهار القوة العالمية خلال بضعة أعوام، في حين أنه لم يكن يفصلها دائماً غير ممر مائي ضيق عن الغزو من أعتى قوة برية في أوروبا الغربية: فرنسا. وكما رأينا، فرغم هزيمة الإنجليز للأسطول الإسباني في العام ١٥٨٨، فلم يظهر التفوق البحري الإنجليزي إلا في حروبهم مع الهولنديين، وحتى في ذلك الوقت لم تستطع بريطانيا أن تتغلب تماماً على الأساطيل الهولندية. وفي حرب الخلافة الإسبانية، تطلب الأمر جمع قوة الأساطيل الإنجليزية والهولندية لمواجهة الأسطول الفرنسي الذي كان كولبرت قد وسّعه كثيراً، وهزم الفرنسيون الأسطول الإنجليزي- الهولندي في بيتشي هيد Beachy Head في العام ١٦٩٠ قبل أن يُهزمَوا في لاهوغ La Hogue. بل وشهدت حرب السبعة أعوام هزيمة بحرية بريطانية مذلة في منورقة Minorca في العام ١٧٥٦، وهي الحادثة التي أدت إلى إعدام أمير البحر بينغ Byng "لتشجيع الآخرين" كما قال فولتير في عبارته الشهير[٢٧].

(٢٧) تنسب عبارة pour encourager les autres [لتشجيع الآخرين] إلى الكاتب الفرنسي الشهير فولتير، وتقال عن أي فعل أو إجراء (مثل الإعدام) يتخذ لإجبار الآخرين على الإذعان أو الاستسلام [المترجم].

وإذا كان ذلك هو الهدف من الإعدام، فقد نجح تماماً، لأن أمراء البحر البريطانيين تقدموا- كما رأينا - لتحقيق سلسلة من الانتصارات في المحيط الأطلسي والمحيط الهادي والمحيط الهندي دون أية هزائم أخرى. والانتصار المذكور آنفاً في خليج كيبرون في نوفمبر ١٧٥٩ الذي كان بمثابة طرف الغار[٢٨] لحرب السبعة أعوام، أنهى في ضربة واحدة كل أمل للفرنسيين في خطة جريئة لغزو بريطانيا أو لتحديها مرة أخرى في البحر، فضلاً عن أنه قرر مصير الإمبراطورية الفرنسية في كندا في العام التالي[٦٣]. ومن المذهل واللافت للنظر أن استيلاء الإنجليز على مانيلا نُفِذ بخسارة ست وعشرين نفساً فقط من خلال حملة صغيرة موّلتها وجهزتها شركة الهند الشرقية من مدراس بخمسمئة جندي نظامي بريطاني وخمسمئة وخمسين جندي هندي نُقِلوا في عشر من سفن أسطول المحيط الهندي الملكي. وكانت الإصابات أعلى كثيراً عند الاستيلاء على هافانا، حيث زادت عن ستة آلاف قتيل، لكن ذلك لم يكن بسبب المقاومة الإسبانية التي كانت ضعيفة فعلاً، وإنما بسبب تفشي الحمى الصفراء التي يقال إنها جعلت الدكتور جونسون يصيح "اللهم احمِ بلادي من أي غزو آخر بهذه اللعنة"[٦٤].

شدّد المؤرخون البحريون في الكتابات الأخيرة على أن ركيزة الإستراتيجية البحرية البريطانية في حرب المئة عام الثانية تمثلت في النشر المنتظم للأسطول الغربي، وهو سرب من السفن الحربية، لحراسة المداخل الغربية للقنال الإنجليزي حتى المحيط الأطلسي، لكن مع القرب الذي يسمح لها بتلقي الأوامر والمعلومات من المقر ومراقبة أو اعتراض أو حصار أية تحركات مفاجئة من السفن الفرنسية التي كانت قواعدها الرئيسة توجد في بريست Brest وتولون. وإلى جانب هذه الوظيفة الدفاعية الأولية عن الجزر البريطانية، كان هذا السرب في موقع ممتاز لحماية حركة السفن التجارية بين بريطانيا وجزر الهند الشرقية والغربية ومنع سفن أعدائها الأوروبيين في زمن الحرب.

---

(٢٨) بمعنى أنه كان انتصاراً حاسماً على غرار الانتصار البريطاني في معركة طرف الغار Trafalgar البحرية التي وقعت في الحادي عشر من أكتوبر ١٨٠٥ بين الأسطول الإنجليزي والأسطولين الفرنسي والإسباني بالقرب من رأس طرف الغار في قادس بجنوب غرب إسبانيا، وكان الانتصار الحاسم الذي أنهى حرب التحالف الثالث (أغسطس إلى سبتمبر ١٨٠٥) ضمن سلسلة الحروب النابليونية (١٨٠٣- ١٨١٥) [المترجم].

وكانت البعثات اللصوصية أو الدفاعية المحدودة إلى البحار الأخرى تُنفَذ "بإرسال" قطع من الأسطول الرئيس إلى المياه المقصودة بحسب الحاجة. علاوة على أن أي عدو أوروبي غربي، مثل فرنسا أو إسبانيا، يريد أن يعترض القوة المرسلة في الطريق أو في وِجهتها النهائية كان عليه أن يغادر موانئ بلاده تحت العيون اليقظة للأسطول الغربي وخطر الإبادة إذا لم تكن هذه القوات المعادية كبيرة جداً.

كان ذلك هو الحل الرائع والاقتصادي للبحرية الملكية لمشكلة التوفيق بين أهدافها الدفاعية والهجومية بالموارد المحدودة المتاحة. فيذكر روجر Rodger أن ٦٤٪ من موارد بريطانيا البحرية من السفن والرجال كانت منتشرة في أوج حرب السبعة أعوام إما في الوطن أو بشكل دفاعي في البحر الأبيض المتوسط، ويقول إنه "في هذه الحرب التي تعد الأنجح بين الفتوحات التجارية التي خاضتها بريطانيا على الإطلاق، بقي معظم الأسطول في البلاد، وهو ما جعل تلك الفتوحات ممكنة"[٦٥]. وكان تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب عدداً كافياً من السفن الحربية، فضلاً عن القدرة على الاحتفاظ بجزء كاف منها في البحر، وذلك بدوره كان دالة لنطاق وكفاءة نظم الصيانة والإصلاح والإمداد بالرجال والتموين. ويؤكد باو Baugh أن البحرية الملكية إبان القرن الثامن عشر أدت كل هذه الوظائف المعاونة بنجاح منقطع النظير، لدرجة أنه في العام ١٧٦٢ كان ٨٠٪ من السفن والرجال في البحر، وهي نسبة عالية جداً لم يقترب منها الفرنسيون والإسبان[٦٦]. وكان طول الوقت في البحر يعني أيضاً تراكم الخبرة لدى الضباط الصغار وفرصة أكبر لتقييم أدائهم للترقية والتقدم. علاوة على أن قواعد البحرية الملكية كانت تقضي بأن يشتبك الربابنة مع العدو في أقرب فرصة، وهو ما جعل الأطقم متمرسة وجيدة التدريب[٦٧]. ولذلك، فحتى لو كانت القوات البحرية المنافِسة تمتلك عدداً مساوياً أو أكبر من سفن المواجهة والإسناد، فإن البحرية الملكية كانت دائماً تتفوق عليها في الأداء.

كانت الأساطيل مُكْلِفة جداً، فالسفينة ذات الأربعة والسبعين مدفعاً كانت تكلف خمسين ألف جنيه في تشييدها في العام ١٧٨٠، في حين كان أكبر مصنع في إنجلترا يكلفها عُشر ذلك المبلغ فقط[٦٨]. وكان الطاقم الكامل لأسطول المعركة يمكن أن

يصل إلى أربعة وعشرين ألف رجل، وهو عدد أكبر من معظم المدن آنذاك، وهو ما كان يعني ضغطاً كبيراً على المؤن حين يكون الأسطول كاملاً في الميناء[٦٩]. وكانت صيانة هذه الآلة العسكرية القوية تتطلب إنفاقاً ودخلاً حكوميين غير مسبوقين، وهو ما وثقه جون بروير John Brewer في كتابه الرائد "أوتار القوة" حول الدولة المالية- العسكرية البريطانية[٧٠]. يذكر بروير أنه بين العامين ١٦٨٠ و١٧٨٠ تضاعف حجم الجيش والأسطول البريطانيين ثلاث مرات[٧١]. وارتفع متوسط الدخل الضريبي السنوي من ٣.٦ مليون جنيه في أثناء حرب التسعة أعوام إلى ٨.٦ مليون جنيه في أثناء حرب السبعة أعوام[٧٢]. وعلى الرغم من هذا النمو السريع في الدخل الضريبي، لم تستطع بريطانيا أن تجاري نمو الإنفاق، ووجدت الحل في توسيع الدين الوطني من ١٦.٧ مليون جنيه في العام ١٦٩٧ إلى ١٣٢.٦ مليون جنيه في العام ١٧٦٣[٧٣]. وبلغ متوسط الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الإجمالي نحو ٧٠٪ في هذه الحروب(٢٩)، لكنها ارتفعت كنسبة من الدخل القومي من ٩٪ في العام ١٧١٠ إلى ١٤٪ في العام ١٧٦٠[٧٤]، وهي نسبة عالية حتى بمعايير اليوم، وهو ما يشير إلى القدرات القتالية الاستثنائية للدولة المالية- العسكرية البريطانية إبان القرن الثامن عشر. ويرجع بروير الكفاءة المالية للدولة إلى مركزية كل من جمع الدخل وإنفاقه في سلطة واحدة، هي الخزانة، وتعيين ممارسين ماهرين جداً في إدارات الضرائب والجمارك.

تفيدنا النتائج المدهشة التي توصل إليها ماثياس وأوبرين Mathias and O'Brien في مقارنة الجهود المالية لبريطانيا وفرنسا. فبناء على الأفكار النمطية المستقرة، يمكن للمرء أن يتوقع أن فرنسا بحكمها الملكي المطلق كانت تستطيع أن تجمع دخلاً أكبر مما تستطيع بريطانيا بملكيتها الدستورية ومؤسساتها السياسية النيابية أن تجمعه[٧٥]. لكنهما وجدا – على خلاف ذلك – أن بريطانيا كانت تجمع ضعف الدخل الضريبي الذي كانت فرنسا تجمعه لكل فرد على مدار معظم القرن الثامن عشر، وثلاثة أضعافه في أثناء الحروب النابليونية. ويرجع الفرق إلى الاعتماد الأكبر على مدى واسع من الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية في بريطانيا، والطريقة الفعالة لجمع

(٢٩) كانت هذه النسبة أعلى عند أوبرين (O'Brien, 1993).

تلك الضرائب باستخدام موظفين مكرسين لهذا الغرض. وفي "نحو العام ١٨٠٠، كان زهاء ثلث الدخل الضريبي يأتي من الرسوم الجمركية المفروضة بالدرجة الأولى على واردات المواد الغذائية الاستوائية والمشروبات الكحولية. فهل كان بمقدور الحكومة المركزية أن تموّل مؤسسة عسكرية ذات قدرة كافية على الدفاع عن سلامة حدود المملكة بدون قاعدة ضريبية اشتملت على كثير من السلع المستوْردة ذات الطلب غير المرن؟"[٧٦].

كما أن هذه القاعدة الضريبية الأقوى مكّنت بريطانيا أيضاً من الاقتراض على نطاق أوسع وبأسعار فائدة أدنى من فرنسا، ولذلك كانت بريطانيا قادرة على التعامل بسلاسة مع العبء المالي للحروب الكثيرة بطرح الدين الوطني في أسواق رأس المال التي كانت تخضع لرقابة البنك المركزي الذي أُنشئ في العام ١٦٩٤. وعادة ما يُنظَر إلى المستويات العالية للإنفاق العسكري وما تتطلبه من ضرائب واقتراض ثقيلين على أنها "طاردة" للاستثمار الخاص، وبالتالي مضرة لأداء الاقتصاد على المدى البعيد[٧٧]. لكن هذه المقاربة تتجاهل ضرورة توليد تجارة ما وراء البحار وحمايتها في عالم مركنتيلي لم تكن التجارة الحرة أحادية الجانب والموقف المسالم خيارات واردة فيه. ولذلك نجد أن الجمهورية الهولندية التي كان يمكن أن تستفيد أكثر من الجميع من نظام التجارة الحرة متعددة الأطراف كانت مضطرة لتكبيل نفسها بضرائب أثقل من بريطانيا للدفاع عن تجارتها الواسعة.

وعلى نحو ما تنبأ بت وشوازول، وإن كان لأسباب مختلفة، فإن بريطانيا لم تتمتع طويلاً بالمكاسب الواضحة لمعاهدة باريس للعام ١٧٦٣. فسرعان ما تعرضت المستعمرات الأمريكية لكساد طويل بعد الحرب نتج عن انهيار أسعار التبغ، ما أثار المعارضة للسيطرة الإمبراطورية. علاوة على أن الحرب كانت قد خلّفت "أزمة مالية عسكرية أوروبية" في أثرها[٧٨]، حيث وجد المتحاربون الرئيسون أنفسهم مضطرين لخدمة ديون هائلة. وفي بريطانيا، رفض مجلس العموم التصويت على رفع ضرائب الأطيان في العام ١٧٦٧، في الوقت الذي أصر قطاع الأعمال القوي في بريطانيا على أن تفي الحكومة بديونها وألا تتخلف عنها كما حدث في العام ١٦٧٢ في عهد تشارلز

الثاني. وسياسياً بدا أنه من الأسهل تحويل عبء الضرائب إلى المستعمرات، ومنها مثلاً جمع رسوم الطابع منها[٧٩]، وبخاصة لأن الحكومة شعرت بضرورة الحفاظ على تواجد عسكري قوي في أمريكا الشمالية. أثار ذلك الصيحة الشهيرة "لا ضرائب بلا تمثيل"، ما أدى إلى إبطال قانون الطابع والاستعاضة عنه بفرض رسوم جمركية أعلى، فضلاً عن التشدد في فرض قواعد المركنتيلية التجارية وغيرها من الإجراءات المقيتة الأخرى مثل الالتزام بإيواء القوات المسلحة في حالات الطوارئ. وكان مصدر الخلاف الرئيس هو محاولة الحكومة البريطانية منع الاستيطان في الأقاليم الغربية لتجنب الاشتباكات مع القبائل الأمريكية الأصلية. وأدت التوترات أخيراً، وفقاً لسلسلة من الخطوات المعروفة، إلى إعلان الاستقلال الأمريكي في العام ١٧٧٦ واندلاع الحرب الثورية.

كانت فرنسا التي أوجعتها الهزائم المذلة في حرب السبعة أعوام قد أجرت إصلاحات عسكرية واسعة، كان من بينها برنامج طموح لبناء الأسطول شهد ارتفاع الإنفاق البحري من زهاء ثلاثين مليون جنيه سنوياً إبان العقد السابع من القرن الثامن عشر إلى أكثر من مئة وخمسين مليون جنيه في نهاية العقد التالي[٨٠]. ودخلت النزاع في جانب المستعمرين في العام ١٧٧٨ وسرعان ما تبعتها إسبانيا وحتى الجمهورية الهولندية المتحالفة مع إنجلترا منذ مدة طويلة، بينما أعلنت القوى الأوروبية الأخرى حيادها، ما عرّض إنجلترا لعزلة كاملة. لكن فرنسا هذه المرة لم تكن متورطة في اشتباك على القارة الأوروبية وكان بمقدورها أن تركز على الحرب البحرية والحرب في المستعمرات، في حين كانت بريطانيا مضطرة للحرب على القارة الأمريكية لقمع المستعمرين الثائرين في نزاع كان أقرب في خصائصه إلى العصيان أو الثورة منه إلى الحرب التقليدية بين جيشين متقاتلين. وكان الأسطول الفرنسي الموسع جنباً إلى جنب مع الأسطول الإسباني يتفوقان عدداً على الأسطول البريطاني، وكانا قادرين على تحقيق سيطرة كافية مؤقتة على المحيط الأطلسي لمنع اللورد كورنواليس Cornwallis وجيش بريطاني كبير كان جورج واشنطن وخمسة آلاف وثمانمائة جندي نظامي فرنسي يحاصرونه في يوركتاون على خليج تشيزبيك في العام ١٧٨١ من إجلاء القوات أو الحصول على إمدادات من البحر، ما أجبر كورنواليس على الاستسلام. وكانت تلك

هي المعركة الحاسمة في الحرب التي انتهت بسلام باريس في العام ١٧٨٣. واعترف واشنطن نفسه بأهمية المساعدة الفرنسية بلغة رائعة في رسالة إلى أمير البحر دغراس De Grasse قال فيها: "أنت تعلم أنه مهما كانت جهود الجيوش البرية، فإن الأسطول هو الصوت المرجِّح في النزاع الحالي"[٨١]. ربما كان المؤرخ الكندي إيكلز Eccles أوضح كثيراً من ذلك، حين قال إن "المبادرة الفرنسية والتكتيكات الفرنسية والسفن الفرنسية والأسلحة والمدافع والجنود الفرنسيين هم الذين أنجزوا ذلك الانتصار الحاسم وغير المتوقع. فالأمريكيون لم يكن بوسعهم أن يحققوه وحدهم"[٨٢]. وسلام باريس الذي منح الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية الجديدة احتفظ لبريطانيا بكندا ونوفا اسكوتشيا وأعاد فلوريدا إلى إسبانيا. وظلت لويزيانا في أيدي الإسبان حتى العام ١٨٠٠ حين أعيدت لفترة قصيرة إلى فرنسا قبل أن تبيعها إلى الولايات المتحدة في عملية "شراء لويزيانا" في العام ١٨٠٣.

كان حجم القوات المسلحة البريطانية المنتشرة ونطاق الإنفاق العسكري في أثناء الحرب الثورية الأمريكية أعلى حتى منهما في حرب السبعة أعوام، فارتفع الدين الوطني مئة مليون جنيه أخرى ليبلغ مئتين وثلاثة وأربعين مليون جنيه[٨٣]. وتركت الحرب أيضاً نتائج سلبية تماماً على النظام المالي الفرنسي الأكثر اضطراباً، حيث اقترض وزير المالية كالون Calonne وسلفه نيكر Necker أكثر من تسعمائة مليون جنيه إبان العقد الممتد بين العامين ١٧٧٧ و١٧٨٧[٨٤]. وساء الموقف لدرجة أن كالون أخبر لويس السادس عشر بأنه لا يمكن إيجاد علاج مالي دون الإصلاح الكامل للمجتمع والجهاز الإداري للنظام القديم، وهو ما أدى إلى استدعاء مجلس الطبقات في العام ١٧٨٩ واندلاع الثورة الفرنسية. وبذلك بدا الفصل الأخير في مسرحية حرب المئة عام الثانية يتكشف، وهو ما سنبحث نتائجه في الفصل السابع.

لكن ما النتائج التي تركتها هذه الأحداث المهمة على التجارة البريطانية والفرنسية؟ لقد رأينا في القسم الأخير أن التجارة الخارجية لإنجلترا تغيرت كثيراً على مدى العقود الأربعة الأخيرة من القرن السابع عشر بسبب النمو الانفجاري

لصادرات المستعمرات التي كانت إنجلترا تعيد تصديرها، على رأسها التبغ والسكر، التي حلت في الأهمية النسبية محل الصادرات التقليدية للأقمشة الصوفية. كانت هذه السلع من سلع الترف الغالية في الأسواق الأوروبية، لكن التوسع السريع للزراعة في منطقة تشيزبيك وجزر الهند الغربية أدى إلى انخفاض كبير في الأسعار واستجابات عالية المرونة في طلب المستهلكين، ما أوجد أسواقاً ضخمة للمنتَجين. فيذكر ديفيس أن التبغ كان يباع بعشرين أو أربعة وعشرين شلناً للرطل في عهد جيمس الأول، فيما انخفض سعره إلى شلن واحد في عهد حفيده تشارلز الثاني[٨٥]. واتبع السكر نمطاً مماثلاً، وكذلك "سلع البقالة الاستوائية" الآسيوية، مثل الشاي الذي انخفض سعره من ما بين اثني عشر وستة وثلاثين شلناً للرطل إبان العقد الثالث من القرن الثامن عشر إلى ما بين شلنين وعشرة شلنات للرطل في العام ١٧٨٥، وأصبح مشروب الطبقة العاملة في منتصف القرن. وفي بريطانيا، ارتفع استهلاك السكر لكل فرد من أربعة أرطال تقريباً في العامين ١٦٩٨-١٦٩٩ إلى ضعف ذلك المستوى إبان العقد الأول من القرن الثامن عشر، ثم تضاعف ثانية إبان العقد السادس من القرن الثامن عشر، ثم إلى نحو أربعة وعشرين رطلاً إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر، بينما تضاعف استهلاك الشاي لكل فرد أربعة أضعاف بين العقد الرابع والعقد الأخير من القرن الثامن عشر[٨٦]. وحفَّزت وفرة هذه السلع العمال على الانتقال من الراحة إلى العمل ومن الإنتاج التَعَيُّشي إلى النشاطات التجارية، وتحدث دارسون من أمثال جان دي فريز وجوكيم فوث Joachim Voth عن حدوث "ثورة دؤوب"[٨٧](٣٠) أسهمت بقوة في النمو الاقتصادي في أوروبا القرن الثامن عشر[٨٨].

(٣٠) الثورة الدؤوب industrious revolution هو الاسم الذي أطلق على الفترة من العام ١٦٠٠ إلى العام ١٨٠٠ التي أدت إلى الثورة الصناعية industrial revolution، ومفهوم الثورة الدؤوب يتعامل مع السلوك الإنفاقي للأسر وإنتاج السلع واستهلاكها، وغالباً ما توصف الثورة الدؤوب بارتفاع الطلب على السلع التجارية التي يوفرها السوق، ما يقلل قيمة السلع المحلية، وتحدث عادة في فترة تشهد فيها أجور العمال ركوداً أو تراجعاً. وخلاصة الفكرة أن الرغبة الشديدة في السلع والدأب على تحصيلها بالكدح كانا المقدمة للثورة الصناعية [المترجم].

شهد القرن الثامن عشر استمرار توسع الصادرات الصوفية إلى السوق الرئيس ممثلاً في القارة الأوروبية، وإن كان بشكل بطيئاً نسبياً، كما يوضح الجدول رقم (٥,٤)[٨٩]. وفي المقابل، نمت أسواق ما وراء البحار بسرعة أكبر. وكانت السلع الأولى بين الصادرات الإنجليزية إبان القرن الثامن عشر تضم تشكيلة متنوعة من المصنوعات مثل "المسامير والفؤوس والأسلحة النارية والأسطُل والمركبات والساعات والسروج والمناديل والأزرار والحبال" وغيرها من المصنوعات الكثيرة التي كان موظفو الجمارك يدرجونها تحت بند "سلع متنوعة"، كانت جميعها تتجه إلى المستعمرات عبر المحيط الأطلسي. وهذه الفئة من السلع الإنجليزية المدرجة تحت اسم "المصنوعات الأخرى" في الجدول رقم (٥,٤) تضاعفت صادراتها تقريباً إلى القارة الأوروبية على مدار القرن الثامن عشر، فيما ظلت أهم الأسواق لها هي أسواق ما وراء البحار. ولذلك ارتفعت الصادرات إلى أفريقيا وأمريكا من أقل من ثلاثمئة ألف جنيه في بداية القرن إلى أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه بحلول أوائل العقد الثامن من القرن الثامن عشر، ما يعكس تقدم هذا القطاع في بريطانيا نفسها، وكذلك اتساع الإمبراطورية نتيجة للأداء الجيد في حرب السبعة أعوام. ومن اللافت للنظر أن الهند والشرق الأقصى أخذا ما قيمته أربعائة وثمانية آلاف جنيه من هذه السلع في الأعوام ١٧٥٢-١٧٥٤ وما قيمته خمسمئة وواحد ألف جنيه في الأعوام ١٧٧٢-١٧٧٤، مقارنة بكميات تافهة في الأعوام ١٧٢٢-١٧٢٤. وكانت القارة الأوروبية السوق الكبرى لهذه السلع في بداية القرن، فيما كانت صادرات ما وراء البحار أكبر منها بثلاثة أضعاف في عشية الثورة الأمريكية.

نتج التراجع الحاد الأولي في إعادة تصدير التبغ والسكر الموثق في الجدول عن تأثيرات المنافسة الفرنسية، فيما نتجت الزيادة اللاحقة عن تأثيرات الانتصار في حرب السبعة أعوام. وارتفعت صادرات الشاي القادمة من الصين والقهوة القادمة من جزر الهند الغربية من كميات تافهة إلى ما قيمته مئتين وخمسة وتسعون ألف جنيه وثمانمئة وثلاثة وسبعون ألف جنيه على التوالي إبان الفترة ١٧٧٢-١٧٧٢. وارتفعت قيمة إعادة تصدير أقمشة الكاليكو الهندية من جانب شركة الهند الشرقية إلى أوروبا

وأفريقيا سريعاً إلى أكثر من الضعف إلى ما قيمته سبعمئة وواحد ألف جنيه إبان الفترة نفسها. وهذه كلها أدلة واضحة على أن التجارة البريطانية في الثلاثة أرباع الأولى من القرن الثامن عشر اكتسبت طابعاً عابراً للقارات، مقارنة بتوجهها الأوروبي التقليدي في نهاية القرن السابع عشر. وقد حدث ذلك على وجه خاص في العناصر الأكثر دينامية بالصادرات المصنعة المتنوعة وتجارة إعادة التصدير، وهو ما يوضح الأهمية المتزايدة للإمبراطورية للاقتصاد البريطاني في ذلك الوقت ودور القوة في ضمان الوفرة.

الجدول رقم (٥,٤). الصادرات الإنجليزية إبان الفترة ١٦٩٩- ١٧٧٤ (بآلاف الجنيهات الإسترلينية).

	١٦٩٩- ١٧٠١	١٧٢٢- ١٧٢٤	١٧٥٢- ١٧٥٤	١٧٧٢- ١٧٧٤
السلع الصوفية				
القارة الأوروبية	٢٧٤٥	٢٥٩٢	٣٢٧٩	٢٦٣٠
أيرلندا وجزر القنال	٢٦	١٩	٤٧	٢١٩
أمريكا وأفريقيا	١٨٥	٣٠٣	٣٧٤	١١٤٨
الهند والشرق الأقصى	٨٩	٧٢	٢٣٠	١٨٩
المصنوعات الأخرى				
القارة الأوروبية	٤٥٦	٣٦٧	٦٤٧	٩٨٧
أيرلندا وجزر القنال	٦٠	٤٠	١٦٨	٢٨٠
أمريكا وأفريقيا	٢٩٠	٣٧٦	١١٩٧	٢٥٣٣
الهند والشرق الأقصى	٢٢	١٥	٤٠٨	٥٠١
إعادة التصدير (إلى كل الأسواق)				
الإجمالي	١٩٨٦	٢.٧١٤	٣٤٩٢	٥٨١٨
ومنه:				
الكاليكو	٣٤٠	٤٨٤	٤٩٩	٧٠١
المصنوعات الإجمالية	٧٤٦	١١١٦	١١٤٥	١٥٦٢
التبغ	٤٢١	٣٨٧	٩٥٣	٩٠٤
الشاي	٢٨٧	٢١١	١١٠	٤٢٩
الفلفل	٩٣	٤٤	١٠٤	١١٠
السكر	٢	٢٦٧	٢١٧	٢٩٥
القهوة	٢	١٥١	٨٤	٨٧٣
الأرز	٤	٦٣	٢٠٦	٣٦٣

المصدر: Davis (1962, pp. 291, 302)

يفاجئنا كروزيت Crouzet بالقول بأن التجارة الخارجية الفرنسية نمت أسرع من التجارة الإنجليزية بين العامين ١٧١٥ و١٧٨٤[٩٠]. يُعرِّف كروزيت "التجارة الخارجية" الكلية بأنها إجمالي قيّم الصادرات والواردات والسلع المعاد تصديرها، وقد وجد أنه في حين ارتفعت التجارة الخارجية الإنجليزية الحقيقية بعامل قدره ٢.٤ إبان الفترة ١٧١٦-١٧٢٠ والفترة ١٧٨٤-١٧٨٨، نمت التجارة الخارجية الفرنسية إبان الفترة نفسها بعامل قدره ٣ على الأقل.

وهذا النمو الأسرع للتجارة الخارجية الفرنسية مكّنها من اللحاق بنظيرتها البريطانية بحلول منتصف العقد التاسع من القرن الثامن عشر، بعد أن كانت أكثر قليلاً من نصف نظيرتها البريطانية خلال الأعوام ١٧١٦-١٧٢٠. لكنها مع ذلك وصلت بالكاد إلى ثُلث المستوى البريطاني بالأسعار الحقيقية لكل فرد. أما بالنسبة إلى اتجاه التجارة، فقد كانت فرنسا تستحوذ على حصة كبيرة من التجارة مع إسبانيا وأمريكا الإسبانية، وذلك بالطبع بفضل الارتباط الأسري بين فرعي سلالة البوربون الحاكمة في البلدين، فيما سيطرت بريطانيا على السوق البرازيلية - البرتغالية الصغرى بفضل معاهدة ميثون. ويكمن الفارق الرئيس في تصدير المصنوعات في أن فرنسا لم تكن تتمتع بالسوق المتنامية للمستعمرات البريطانية على البر الرئيس الأمريكي، علماً بأن عدد سكان فرنسا الجديدة كان صغيراً جداً مقارنة بالمستعمرات البريطانية. يوضح الجدول رقم (٥,٥) المأخوذ عن عمل كوينكا استيبان Cuenca Esteban أنه حتى إبان الفترة ١٧٨٧-١٧٨٩ بعد الاستقلال الأمريكي، ظلت بريطانيا تصدّر كميات كبيرة من السلع المنتجة داخلياً إلى الولايات المتحدة، وهو السوق الذي ظلت فرنسا على ما يبدو غير قادرة على اختراقه[٩١]. لكن فرنسا حققت نمواً سريعاً في إعادة تصدير السكر من ممتلكاتها بجزر الهند الغربية في مارتينيك وغوادلوب، وبخاصة من سانت دومينغو. وكانت منافسة السكر منخفض التكلفة من هذا المصدر هي السبب وراء خفض أسعار السكر البريطاني المعاد تصديره من باربادوس وجامايكا، حيث نمت التجارة مع المستعمرات الفرنسية عشرة أضعاف من الأعوام ١٧١٦-١٧٢٠ إلى الأعوام ١٧٨٤-١٧٨٨، ما جعلها تشكّل ٤٠٪ تقريباً من مجموع هذه التجارة في ذلك الوقت. لكن

الجدول رقم (٥,٥) يوضح أيضاً نقطة الضعف الفرنسية المتمثلة في أن معظم وارداتها الاستعمارية كانت تأتي من سانت دومينغو.

الجدول رقم (٥,٥). التجارة البريطانية والفرنسية في العامين ١٧٨٧- ١٧٨٩ (بآلاف الجنيهات الإسترلينية)

	الصادرات المحلية		إعادة التصدير		الواردات	
	بريطانيا	فرنسا	بريطانيا	فرنسا	بريطانيا	فرنسا
إلى/من مستعمراتها وأفريقيا وآسيا	٦٩١٩	٣٦١٠	١٧١٩	٣٣	١٤٨٣٠	٩١٧٣
ومنه:						
أيرلندا	١٥٦٩		٩٦١		٣٣٥٨	
جزر الهند الغربية	١٧٦١		٢٠٨		٥٥٨٢	٨٠٠٠
كندا	٧٨١		٢٤٠		٢٦٨	
آسيا	٢١٧٠		٥٤		٥٤٦٥	٩٠٠
أفريقيا	٦٣٦		٢٥٧		١٥٧	٢٧٣
إلى/من المستعمرات الأمريكية الأجنبية	٦١٧	٢٠٠	٢		١٠٩٦	
إلى/من الولايات المتحدة	٢٥٦٧	٥٦	٣٣٤	٥	١٢٤٦	٤٠١
إلى/من أوروبا والمشرق	٧٧٤١	٦٧٥٠	٢٧٩٧	٦٩٢١	٩٩٥٨	١١٩٦٤
الإجمالي	١٧٨٤٦	١٠٦١٧	٤٨٥٢	٦٩٦٠	٢٧١٣٢	٢١٥٣٩

المصدر: Cuenca Esteban (2004, tables 2.1, 2.2, and 2.3, pp. 38-42)

الهند: تفكك الإمبراطورية المغولية والانتقال إلى الحكم الاستعماري

جاء في الفصل السابق أن الإمبراطورية المغولية كانت كياناً سياسياً ضخماً وقوياً جداً، وكان عدد سكانها أضعاف عدد سكان الإمبراطوريات المعاصرة، ولم يكن يفوقها في ذلك غير إمبراطورية مانشو تشينغ الصينية. وفي عهد شاه جهان Shah Jahan

(١٦٢٨-١٦٥٨) وابنه أورانكزيب Aurangzeb (١٦٥٨-١٧٠٧)، توغل المغول شمالاً حتى أفغانستان وشرقاً حتى آسام Assam وجنوباً حتى طرف شبه الجزيرة. وفتح أورانكزيب السلطنتين الدكنيتين بيجابور Bijapur وكلكندا Golconda اللتين قاومتا كل المحاولات السابقة لضمهما من جانب أسرته. وامتدت تخوم الزراعة والإسلام بعيداً حتى البنغال، وكانت المنسوجات القطنية الهندية تبيعها الشركات التجارية الأوروبية في جميع أنحاء العالم. وعلى حدودهم الشمالية الغربية، حقق المغول توازناً مستقراً مع الصفويين، بوجود كابول في أيدي المغول وهرات في أيدي الصفويين وقندهار محل نزاع تنتقل بين هذا الجانب وذاك. وعلى الرغم من هذه النزاعات، استفادت الدولتان والأفغان من تجارة القوافل التي تبادلوها معاً ومع آسيا الوسطى.

كان عهد أورانكزيب الطويل هو الفترة التي شهدت فيها الدولة أقصى اتساع إقليمي لها وكذلك بداية سقوطها. ويمكن القول بأن اتساع الدولة وسقوطها كان مرتبطين سبباً وفقاً لظاهرة "التوسع الإمبراطوري المفرط" المعروفة، بمعنى توسع الإمبراطورية أبعد من النقطة المثالية التي تتوازن عندها فوائد وتكاليف ضم أقاليم أخرى وبعدها يكون التأثير الصافي للتوسع سلبياً[٩٢]. ولا شك في أن غزو السلطنتين الدكنيتين ومحاولة إخضاعهما للإدارة المباشرة قد أرهق موارد الإمبراطورية وتركها عرضة للثورات والغزو في أوقات أخرى في المستقبل. وكان ظهور اتحاد مراثا(٣١)، تلك الدولة اللصوصية المتجولة التي أنشأها القائد المحارب الجريء والكاريزمي شيفاجي بهوصله Shivaji Bhonsle (١٦٧٤-١٦٨٠) في المنطقة الغربية لمهاراشترا Maharashtra، أحد التهديدات الكبرى التي واجهها المغول في تلك الفترة. وبعد أن أمنّت دولة مراثا قاعدتها الداخلية في الأراضي الواقعة بين جبال غات الغربية Western Ghats والساحل، اندفعت بقيادة شيفاجي وخلفاؤه إلى الشمال والشرق، وكانوا يغيرون على المغول والدول الإسلامية والهندوسية

(٣١) مراثا Maratha أو مراثية أو مهراتا طائفة هندية محاربة، كانت لهم إمبراطورية من العام ١٦٧٤ إلى العام ١٨١٨ ضمت في أوجها كثيراً من مناطق الهند، وكانت العامل الأول في القضاء على الإمبراطورية المغولية في الهند [المترجم].

الأخرى ما لم تشتر سلامهم بدفع ربع العائدات المنتظمة المقدرّة للأراضي على الأقل.

وبدلاً من أن يترك أورانكزيب سلطنتي الدكن لتكونا دولتين حاجزتين ضد تهديد دولة مراثا الأشد فتكاً، آثر ضم هاتين السلطنتين ومواجهة دولة مراثا بنفسه. ربما يرجع هذا الخطأ الجيوسياسي إلى تعصبه للإسلام السني الذي جعله لا يتسامح مع المذهب الشيعي لحكام الدكن. وكان من الممكن الحفاظ على تقليد التسامح الديني المغولي الذي أرساه الملك أكبر لو كُتِب لأخي أورانكزيب الأكبر المثقف وغير الأصولي دينياً دارا شوكوه Dara Shukoh النصر في معركة الخلافة بين الأخوين التي انتهت بأسر الأخير وإعدامه. وأدى اضطهاد أورانكزيب لغير المسلمين بإجراءات مثل إعادة فرض ضريبة الرأس المعروفة بالجزية على الكفار إلى إضعاف الولاء التقليدي للنظام من جانب أمراء راجبوت Rajput ودفع السيخ المسالمين عادة والفلاحين الأشداء من جماعة الجات Jats بشمال الهند إلى مقاومة عنيفة ومطولة.

وأخيراً، وربما الأهم بين كل العوامل، كانت الأزمة العسكرية- المالية من النوع الذي واجهته الدول الأوروبية الكبرى، المسؤولة عن أفول الإمبراطورية[٩٣]. فعلى نحو ما حدث في أوروبا، أدت التقنيات العسكرية الجديدة إلى زيادة تكلفة الحرب المتواصلة التي وجدت الإمبراطورية نفسها متورطة فيها. وفي هذه الأثناء، أدى الاستقلال المتزايد لحكام الأقاليم والمسؤولين الآخرين إلى احتفاظهم على نحو متزايد بالعائدات والمستحقات التي كانوا يجمعونها لاستخدامهم الخاص، بدلاً من إرسالها كاملة إلى المركز. وأدى تراجع الدخل إلى استنزاف أعداد الجيوش الإمبراطورية وفعاليتها، ما أعاق منع عائدات الدولة من التراجع أكثر فأكثر. وقد تجلى هذا التراجع المغولي في الظهور المفاجئ والمتعاقب لاثنين من أمراء الحرب الأفغان البارزين، وهما نادر شاه Nadir Shah وأحمد شاه الدراني Ahmad Shah Durrani. أنهى الأول حكم الدولة الصفوية في العام ١٧٣٦، وشن في العام ١٧٣٩ هجوماً مدمراً على شمال الهند ودلهي، وذبح الآلاف وأعمل النهب في كل شيء،

حتى عرش الطاووس الأسطوري لشاه جهان. وبعد أعوام قليلة، وقعت غزوات أكثر تدميراً من قبائل الدراني الأفغانية بقيادة أحمد شاه الدراني.

وعززت الزيادة في العائدات المتراكمة لدى الرؤساء الإقليميين الرغبة لدى منافسيهم الذين طلبوا الدعم من دولة مراثا أو الشركات الأوروبية في مقابل منحهم امتيازات تجارية. وبهذه الطريقة تمكّنت شركة الهند الشرقية الإنجليزية من السيطرة على مقاطعة البنغال الغنية إبان العقدين السادس والسابع من القرن الثامن عشر. تأسست هذه الشركة في العام ١٦٠٠ ومُنِحت حق احتكار التجارة الإنجليزية شرق رأس الرجاء الصالح وغرب مضيق ماجلان، في البداية لخمسة عشر عاماً. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن جهود الشركة الأولية تركزت على تجارة التوابل في الأرخبيل الإندونيسي في منافسة غير ناجحة كثيراً مع الهولنديين. وحين اختارت الشركة مدينة سورات Surat في غوجارات في العام ١٦٠٧ لكي تكون محطتها الأولى في الهند، كانت تنوي العمل كقاعدة لتوريد التجارة الإندونيسية، وليس تجارة الهند نفسها. وقد مضى وقت طويل قبل أن تتحقق فوائد سورات باعتبارها "المنبع الرئيس الذي نأخذ منه كل تجارتنا بجزر الهند الشرقية، فقد وجدنا هنا سلعاً يمكن أن نأخذها ونبيعها في كل أجزاء جزر الهند الشرقية وفي إنجلترا أيضاً"[٩٤]. وكانت المنطقة الداخلية لمدينة سورات تورّد المنسوجات القطنية والنيلة والملح الصخري، كما كانت ميناءً ملائماً للإبحار منه إلى جزر التوابل في الشرق وكذلك إلى الخليج العربي والبحر الأحمر، علاوة على قربها من العاصمة المغولية أكرة بطلبها الهائل على سلع الترف من كل نوع، والتي أسست الشركة مصنعاً فيها.

استخدمت الشركة قواتها البحرية لحماية نفسها من البرتغاليين، فضلاً عن مرافقة السفن الهندية التي كانت تحمل حمولات ثمينة إلى البحر الأحمر والخليج العربي، وكذلك آلاف الحجاج إلى مكة. رفعت كل هذه الخدمات والدبلوماسية الماهرة للسفير السير توماس رو Thomas Roe مكانة الشركة لدى الإمبراطور جهانكير Jehangir، ما جعله يمنح الشركة عدة امتيازات تجارية. فأنشأت الشركة في العام ١٦١١ مصنعاً آخر في ميناء ماسولياتام المهم على الساحل الشرقي. ويذكر أندروز Andrews

أن الاختراق التجاري الإنجليزي لشبه القارة الهندية كان يجري على قدم وساق بحلول العام ١٦٣٠[٩٥]. وفي العام ١٦٣٩، حصلت الشركة على موقع مدراس من حاكم محلي وشيّدت عليه قلعة فورت سانت جورج، تلاها في العام ١٦٩٠ إنشاء ميناء كلكتا وقلعة فورت وليام. وفي العام ١٦٦٨، حصلت الشركة من تشارلز الثاني على ميناء بومباي المستقبلي الذي حل في النهاية محل سورات باعتباره المركز الرئيس للشركة على الساحل الغربي. ولاحقاً، أصبحت هذه المراكز التجارية الثلاثة للشركة: بومباي ومدراس وكلكتا، الموانئ الرئيسة لدولة الهند الحديثة. نمت مدراس سريعاً وغدا عدد سكانها أكثر من ثلاثمئة ألف نسمة بحلول العام ١٧٠٠، فيما كانت كلكتا وبومباي تضمان مئة ألف وسبعين ألفاً على التوالي في منتصف القرن الثامن عشر[٩٦]. وكانت كل واحدة من هذه المدن مقراً "لرئاسة" مستقلة مسؤولة فقط أمام المديرين في لندن، ما ضمن درجة ضرورية من اللامركزية على حساب فقدان التنسيق والاتساق في السياسة العامة لشبه القارة كله.

وإبان العقد التاسع من القرن السابع عشر، اندفع رئيس الشركة في لندن السير جوزياه تشايلد Josiah Child- المعروف أكثر للأجيال التالية بتأليف الكتاب المركنتيلي الكلاسيكي "مقالة جديدة في التجارة"- على نحو متهور لتخويف المغول بالتلويح باستخدام القوة البحرية في البنغال وغرب الهند، لكنه سرعان ما تراجع حين استولى أورانكزيب على مصنع سورات وهدد بطرد الإنجليز من الهند. ولم تجرب الشركة أية تدخلات أخرى بالقوة السافرة حتى العقد السادس من القرن الثامن عشر، أي بعد فترة طويلة من وفاة أورانكزيب القوي. وتوسعت التجارة بثبات بعد إعادة تنظيم الشركة في العام ١٧٠٨، حين تكتل المطالبان المتنافسان على الوثيقة الأصلية للاحتكار الملكي في "الشركة المتحدة لتجار إنجلترا بجزر الهند الشرقية" برأس مال قدره واحد وربع مليون جنيه، وهو مبلغ ضخم جداً في ذلك الوقت، كان يمتلكه زهاء ثلاثة آلاف من حاملي الأسهم. وكانت نسب ربح الشركة محترمة دائماً، إذ حرصت على الحفاظ على معدل ربح قدره ٨٪، وهو ضعف سعر الفائدة على دين السندات[٩٧].

ترجع جذور التجارة الفرنسية المنظمة في الهند، كما هي الحال مع أشياء كثيرة أخرى في فرنسا إبان النظام القديم، إلى كولبرت الذي دشن "الشركة العامة" في العام ١٦٦٤ "لكي تجلب للمملكة النشاط التجاري وتمنع الإنجليز والهولنديين من الاستئثار به، كما كانوا يفعلون حتى ذلك الوقت"[٩٨]. وأرسل الفرنسيون أسطولاً إلى المياه الهندية في العام ١٦٧١، لكنه لم يحقق شيئاً عدا تأسيس محطة تجارية في قرية بونديشيري في العام ١٦٧٤. وتطورت هذة المحطة إلى المقر المحصن للتجارة الفرنسية على شبه القارة، وبلغ عدد سكانها مئة وعشرين ألف نسمة بحلول العام ١٧٤٠. وأنشأ الفرنسيون في العام ١٦٨٨ مركزاً مهماً آخر في شاندرناغور Chandernagore في البنغال، كانوا يحصلون منه على إمدادات المنسوجات الحريرية والقطنية الثمينة. وأرسل الفرنسيون ثلاثين سفينة إلى الهند بين العامين ١٧١١ و١٧١٦، لكنه نصف العدد الإنجليزي وخُمس العدد الهولندي فقط (راجع الشكل رقم ٤.٥). وبعد إعادة تنظيم الشركة الفرنسية إبان العقد الثالث من القرن الثامن عشر، تطورت بونديشيري ونمت التجارة مع الهند إلى حالة مزدهرة. فبين العامين ١٧٢٨ و١٧٤٠، ارتفع حجم تجارتها عشرة أضعاف من تسعة وثمانين ألف جنيه إلى ثمانمائة وثمانين ألف جنيه، لكنه ظل مع ذلك نصف نظيره البريطاني[٩٩]. على أن معدل ربح الشركة الفرنسية إبان العقد الرابع من القرن الثامن عشر كان ٢٥٪، وهو أعلى كثيراً من الحد الأقصى لمنافِستها الإنجليزية، وهو ١٠٪[١٠٠].

هيمن الصراع الإنجليزي- الفرنسي العالمي على العقدين الخامس والسادس من القرن الثامن عشر في الهند، وتَعقَّد كما رأينا بفعل الغزوات الإيرانية والأفغانية في الشمال والنزاعات السياسية الهندية المحلية التي أخذت القوتان الأوروبيتان فيها صف الأطراف المتنازعة، ما أدى إلى سلسلة مركبة جداً من الأفعال والأفعال المضادة من جانب كل الأطراف. وانتهى ذلك كله بالانتصار النهائي للإنجليز والهزيمة الكاملة للفرنسيين، حتى وإن لم يدركوها بالطبع في ذلك الوقت، والإخضاع المستقبلي لكل القوى الهندية للإنجليز. كان الرأي الإستراتيجي الموّجه للقائد الفرنسي في الهند جوزيف فرانسوا دوبلكس Joseph Francois Dupleix هو أن الهند في منتصف القرن

الثامن عشر كانت عرضة للاستيلاء عليها دون تكلفة تذكر من جانب أية قوة أوروبية قيادية بجيش صغير جيد التدريب من القوات المحلية بقيادة ضباط أوروبيين وقليل من الجنود النظاميين يستخدمون المدفعية والأسلحة الحديثة، إلى جانب دبلوماسية ماهرة تثير الملوك المحليين ضد أحدهم الآخر. وبذلك كان من الممكن حكم الدول المحلية أو المقاطعات المغولية الغنية كدُمى تابعة للشركات الأوروبية التي كان يمكّنها بذلك أن تحقق السيطرة على موارد الدخل المحلية المربحة لتمويل النشاطات التجارية أو توسيع نفوذها السياسي. لكن من سوء حظ دوبلكس وفرنسا أن روبرت كلايف Robert Clive الضابط الشاب بشركة الهند الشرقية وبريطانيا مدعومة بقوتها المالية والبحرية المتفوقة هم الذين كتب لهم النجاح في النهاية باستخدم المقاربة نفسها التي ابتكرها دوبلكس.

لاحت فرصة بريطانيا حين مات نوّاب البنغال[٣٢] الذي استطاعت الشركة في ظل حكمه المستقل أن تدفع مصالحها التجارية قدماً في تلك المقاطعة، وخلفه حفيده المتهور الشاب سراج الدولة الذي استفز البريطانيين بالاستيلاء على كلكتا. انطلق روبرت كلايف من مدراس على رأس قوة من الجنود النظاميين البريطانيين والجنود الهنود وواجه سراج والجيش البنغالي في بلاسي Plassey في العام ١٧٥٧. قُتِل سراج سريعاً في المعركة وحل محله مير جعفر نواباً للبنغال، ثم أطاح البريطانيون بالأخير حين ثبت أنه غير متجاوب بما يكفي مع الرغبات البريطانية. ومرة أخرى أساء النواب البنغالي الجديد تقدير قوة البريطانيين حين بذل جهوداً قوية لتأكيد استقلاله، فاستدعى جيشاً بقيادة نواب أوده[٣٣] وولي العهد المغولي شاه علم نفسه. لكن قوات الشركة

---

(٣٢) نوّاب Nawab لقب تشريفي كان يمنحه الإمبراطور المغولي للحكام المسلمين للدول أو الإمارات التابعة التي تتمتع بشبه حكم ذاتي. والنواب الذي مات هو علي وردي خان الذي حكم البنغال من العام ١٧٤٠ إلى العام ١٧٥٦، بعد أن أطاح بالأسرة الناصرية، وحفيده الذي خلفه هو ميرزا محمد سراج الدولة المعروف بسراج الدولة أو منصور الملك الذي كان آخر النواب المستقلين للبنغال، إذ أُعدِم في الثاني من يوليو ١٧٥٧ بعد هزيمته في معركة بلاسي بأوامر من مير محمد جعفر علي خان بهادور الذي تآمر عليه مع الإنجليز [المترجم].

(٣٣) أوده Oudh أو Awadh منطقة في وسط مقاطعة أوتار براديش الهندية الحالية، كانت قبل الاستقلال تعرف باسم المقاطعتين المتحدتين لأكرة وأوده، أسسها سادات علي خان في العام ١٧٢٢ في العاصمة فايز أباد التي انتقلت بعد ذلك إلى أوتار براديش [المترجم].

هزمت هذا الجيش في معركة بوكسار Buxar الشرسة في العام ١٧٦٤ ، وبذلك خضعت البنغال تماماً للسيطرة البريطانية. وحصلت الشركة بمقتضى معاهدة العام ١٧٦٥ مع شاه علم على "الديواني" وهو الحق في جمع عوائد البنغال، ووضعت أوده أيضاً تحت شكل من الإشراف فرضه مقيم بريطاني وحامية عسكرية. وبذلك أصبحت البنغال بعائدات أراضيها الوفيرة وصناعاتها الواسعة في مجال المنسوجات الحريرية والقطنية "رأس الجسر البريطاني" للسيطرة على الهند[١٠١].

وفي البنغال، انغمس موظفو الشركة، بمن فيهم كلايف نفسه، في حالة شديدة من الفساد، تسببت في فضيحة في إنجلترا، أدت إلى تشديد التدخل الحكومي في الشركة بموجب قانون التدخل للعام ١٧٧٣. وانتحر كلايف في العام ١٧٧٤ بسبب حزنه من التهم الموجهة له، التي لم يخففها حتى منحه وسام النبالة. وتولى وارين هاستينغز Warren Hastings منصب الحاكم العام الجديد الذي أصبح يضم السلطة على رئاسات مدراس وبومباي والبنغال. وضع هاستينغز أساساً صلباً لإدارة البنغال، فضلاً عن أنه احتوى التهديدات الخطيرة للموقف البريطاني في الهند من جانب الحاكم المسلم حيدر علي حاكم ولاية مايسور Mysore التي كانت هندوسية في السابق، الذي كان مدعوماً من الفرنسيين ومن دولة مراثا. غادر هاستينغز الهند في العام ١٧٨٥ ليواجه تهماً ومحاكمة في إنجلترا ويتعرض للسلخ في خطابات إدموند بورك التي شوّهت سمعته لدرجة لا تُمحى، على الرغم من براءته النهائية. وقد تمثل إنجازه كما أوجزه بيرسيفال سبير Percival Spear بذكاء في أنه "تسلم إدارة عوائد وترك دولة"[١٠٢].

خلَف هاستينغز في منصب الحاكم العام اللورد كرونواليس بعد أن تعافى من استسلامه لجورج واشنطن في يوركتاون، فقضى على بقايا الفساد في البنغال وأصلح شروط العمل بالشركة برفع الرواتب، وفي مقابل ذلك حظر على الموظفين التجارة لحسابهم الشخصي. وقام الحاكم العام التالي الإنجليزي الأيرلندي ريتشارد ويلسلي- المركيز ويلسلي لاحقاً- باحتواء وهزيمة دولة مراثا ودولة مايسور التي آلت إلى تيبو سلطان Tipu Sultan ابن حيدر، ألد عدو واجهه البريطانيون في الهند. واكتسب أخو ويلسلي الأصغر آرثر الذي عمل هو الآخر في الشركة، خبرة عسكرية ثمينة من قتال

دولة مراثا أهّلته للحصول مستقبلاً على لقبي دوق ولينغتون Duke of Wellington ومُظَفّر وترلو Victor of Waterloo[٣٤]. ومد البريطانيون نفوذهم أعلى وادي نهر الغانج في أوده ونحو دلهي. وفي العام ١٨٠٣، وضع الإمبراطور المغولي شاه علم نفسه تحت الحماية البريطانية، بعد أن سمل الأفغان عينيه في العام ١٧٨٨[٣٥]، وكان الرجل قد وَهنَ قبل ذلك بوقت طويل، وقد أكدت الحماية رمزياً ما كان واضحاً للكافة في ذلك الوقت من أن بريطانيا أصبحت الحاكم الحقيقي لما كان يعرف بالإمبراطورية المغولية.

وبعد هذا الوصف المطول للخلفية السياسية المعقدة، يمكننا أن نتحوّل أخيراً إلى بنية النظام الاقتصادي للإمبراطورية المغولية وتطورها. لقد قامت هذه الدولة والمدن التي قطنتها معظم النخبة على انتزاع ضرائب الأرض من الفلاحين. فـ"المغولي العظيم يلتهم كل شيء" كما قال مسافر فلورنسي، كان يشير على ما يبدو إلى انتزاع عائدات واسعة من الريف إلى المركز لإعادة توزيعها على مجموعة من المسؤولين العسكريين والمدنيين في النظام، الذين كان لكل واحد منهم حاشية من الأتباع يعولها[١٠٣]. ويقول تابان رايشوظوري إن "الإمبراطورية المغولية كانت حوتاً نهماً، وكان تأثيرها على الاقتصاد يقتصر قبل كل شيء على شهيتها التي لا تشبع إلى الموارد"[١٠٤]. ويذكر ماديسون Maddison أن ضرائب الأرض كانت تشكل نحو ١٥٪ من الدخل القومي[١٠٥]. ومما تجدر ملاحظته أن هذا الرقم كان مماثلاً لنظيره في إنجلترا القرن الثامن عشر، وهي قضية سنعود لها في الفصل التالي. وكان من السمات المهمة للنظام الضريبي المغولي أنه كان يفرض معدلات أدنى على الأراضي المخصصة للمحاصيل النقدية مثل القطن وقصب السكر عن الأراضي المخصصة للحبوب الغذائية، بغرض تشجيع تتجير

---

(٣٤) وقعت معركة وترلو Waterloo في موقع بهذا الاسم في بلجيكا الحالية في الثامن عشر من يونيو ١٨١٥، بعد فرار نابليون من منفاه على جزيرة ألبا، لقي فيها هزيمته الحاسمة أمام جيش إنجليزي بقيادة دوق ولينغتون وجيش ألماني بقيادة بلوخر [المترجم].

(٣٥) بعد أن ضعفت الدولة المغولية، فرض عدوها اللدود غلام قادر حفيد نجيب خان نفسه على شاه علم كبيراً للوزراء، بمعاونة حلفائه السيخ، وبعد أن نهب غلام كل القصور الإمبراطورية بحثاً عن كنوز المغول وخاب أمله في العثور عليها، استخدم العنف مع الأسرة الحاكمة وسمل عيني شاه في العاشر من أغسطس ١٧٨٨ [المترجم].

الاقتصاد. وكانت الدولة أيضاً تقدم حوافز لاستصلاح الأراضي الجديدة وتشييد البنية التحتية مثل الآبار. وأسهم نمو التجارة الخارجية في عائدات الإمبراطورية، فرفع عوائد الأراضي والرسوم الجمركية، وهو ما أدى كما رأينا إلى تدفق السبائك وزيادة عرض العملة المسكوكة.

وعلى الرغم من صراعات الخلافة والحروب مع دولة مراثا، استفادت شبه القارة بصفة عامة من السلام المغولي. وكانت شبة القارة تتميّز بتباينات إقليمية شديدة في وفرة الحبوب الغذائية، فكانت بعض المناطق مثل البنغال تتمتع بفائض كبير فيها، بينما كانت مناطق أخرى مثل غوجارات تعاني نقصاً، ما استلزم تجارة واسعة بين المناطق براً وبحراً لموازنة الطلب والعرض. وكانت البنغال وغوجارات تعتمدان أيضاً على إحداهما الأخرى في توفير المواد الأولية لسلعهم المصنعة الرئيسة. فكانت صناعة المنسوجات القطنية بالبنغال تستورد القطن من غوجارات، وصناعة المنسوجات الحريرية في غوجارات تستورد الحرير الطبيعي من البنغال[١٠٦]. ولم تكن المنسوجات القطنية تقتصر على الموصلين الفاخر المنتج بالدرجة الأولى لتجارة الصادرات، بل ضمت أيضاً قدراً أكبر من الأقمشة الخشنة الموجهة للمستهلكين العاديين.

وكما ذكرنا في الفصل السابق، فإن جمع الإمبراطورية المغولية لعوائد الأراضي نقداً استوجب هو نفسه التجارة والتبادل بين المدن والريف، لكي يحصل المزارعون على النقد المطلوب ولكي ينفقه أثرياء المدن. وكما وثق غروفر Grover بغزارة، فإن تلك الاحتياجات أدت إلى ربط المدن والمناطق في شمال الهند معاً بنظام من الطرق واسعة الانتشار، فضلاً عن الأنهار[١٠٧]. وكانت معدلات التأمين منخفضة جداً، عند مستوى ٢٪ تقريباً، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الأمان في نقل السلع بين الأسواق. وثمة جماعة كاملة عُرِفت باسم البانجارا Banjaras كانت متخصصة في نقل السلع من مكان لآخر بواسطة ثيران الحمل التي كانت تستخدم غالباً في قطعان بالآلاف، وهو ما أسهم بدوره في خفض فجوات الأسعار. وحتى الغزوات والحروب المتكررة التي وقعت في العقود الوسطى من القرن الثامن عشر لم تعرقل أداء النظام الاقتصادي بشكل دائم. وساعدت العملة الفضية الموّحدة عالية النقاء والنظام المصرفي

والائتماني المتطور الذي تضمن استخدام أدوات مالية متقدمة مثل الحوالة أو الهوندي hundi، في تيسير اندماج أسواق السلع ورأس المال، التي كانت مع ذلك أبعد ما تكون عن الكمال بسبب الكثير من نقائص السوق في الاقتصاد ما قبل الصناعي القائم حينذاك.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، فقد واصل التجار الهنود في تلك الفترة الاتصال بموانئ البحر الأحمر والخليج العربي في الغرب، وبورما وسيام والجزر الإندونيسية في الشرق. كان من أبرز هؤلاء التجار إبان القرن السابع عشر الأمير التاجر الياني(٣٦) فيرجي فورا Virji Vora السوراتي الذي اشتهر بأنه أغنى رجل في عصره وقيل إن ثروته بلغت زهاء خمسين مليون روبية أو عشرة ملايين جنيه[١٠٨]. وامتدت مصالحه التجارية باتساع شركة الهند الشرقية نفسها، واعتمدت عليه الشركة في القروض في عدة مواقف حرجة. لكن مع حلول أواخر القرن الثامن عشر، كانت الجماعة التجارية الهندية تتراجع أكثر فأكثر أمام الشركة، وبقوا فقط كمساعدين للشركة في نشاطاتها في التجارة الدولية، فيما بقي لهم الدور الرئيس في التجارة الداخلية.

وقد أعجب معظم التجار الأوروبيين كثيراً بالفطنة التجارية للتجار الغوجاراتيين والتاميليين الذين تعاملوا معهم في كل من الهند وجنوب شرق آسيا. كانت الهند المصدّر الأول للسلع المصنعة إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانت منسوجاتها القطنية مطلوبة بشدة في كل قارات العالم المعروفة. وعلى الرغم من ذلك، ذكر حبيب Habib أنه "من الحماقة إنكار أن الهند إبان القرن السابع عشر كانت قد تخلفت بالتأكيد عن أوروبا الغربية، ما لم تظهر أدلة مناقضة لذلك"[١٠٩]. وهذا التأكيد القاطع من هذه المرجعية الرائدة حول التاريخ الاقتصادي للإمبراطورية المغولية الذي يحمل إلى جانب ذلك أوراق اعتماد راديكالية وقومية تعصمه من التحيز ضدها، يعد ترياقاً جيداً للرؤية غير التاريخية التي ترى أنه لم

(٣٦) الياني هو أحد أتباع اليانية، وهي دين هندي نشأ إبان القرن السادس قبل الميلاد، قوامه تحرير الروح بالمعرفة والإيمان وحسن السلوك [المترجم].

تكن هناك، حتى وقت الثورة الصناعية نفسها، أية فجوة تقنية ملحوظة بين أوروبا الغربية وبقية العالم(٣٧).

يقدم حبيب أدلة على أنه في حين كان التكيف مع التقنية رائعاً في بعض المناطق، كما حدث في إدخال محاصيل العالم الجديد النقدية مثل التبغ والذرة الصفراء وفي بناء السفن، فقد فشلت الهند المغولية، كما فشل بقية العالم الإسلامي، في إدخال تجديدات رئيسة مثل طباعة الكتب وآلية الساعة الميكانيكية والتحسينات البصرية مثل النظارات والمناظير، وتخلفت الهند أيضاً في تقنية الحديد والصلب على الرغم من ريادتها المبكرة في هذا المجال. ويلاحظ أيضاً أن وفرة العمالة الماهرة الرخيصة في الهند أغنتهم في كثير من المجالات عن نقص الأدوات والأجهزة الميكانيكية مختلفة الأنواع، ما أعاق الدافع إلى إدخال الماكينات. وبالفعل كان لانخفاض الأجور الفضية الفضل في بقاء الهند تنافسية في سوق المنسوجات الدولية خلال القرن الثامن عشر[١١٠]. وفي مجال التقنية العسكرية، كان المغول ماهرين في تصنيع البنادق والمدافع النحاسية الثقيلة، لكنهم تخلفوا في صناعة المدافع الحديدية الأخف التي كانت أكفأ كثيراً في ساحات المعارك من العملاق البرونزي الذي ظل حكامهم ميالين إلى استخدامه.

على أن التراجع السريع للإمبراطورية الذي تلا موت أورانكزيب لا يجب تفسيره على أنه انطوى بالضرورة على تراجع مقابل في الاقتصاد. فمن الوارد جداً أن نمو الاستقلالية المحلية الذي أدى إلى تناقص انتقال الدخل إلى المركز، قد صاحبته زيادات في الدخول الحقيقية احتفظ بها الفلاحون أنفسهم أو ملاك الأراضي المحليون أو "طبقات النبلاء الإقليميين" الذين أصبحوا نقاطاً محورية في نمط غير مركزي أكثر تحفيزاً للنمو من النمط السابق الذي خضع للقوة الكاملة للوياثان المغولي(٣٨). ولذلك دفع

---

(٣٧) يذهب حبيب أبعد من ذلك في مقالة كلاسيكية أسبق (١٩٦٩) إلى إنكار أن الاقتصاد المغولي كان يمتلك القدرة على شق طريق مستقل إلى الرأسمالية والنمو الاقتصادي الحديث.

(٣٨) اللوياثان Levathian، أو التنين كما يترجمه البعض، اسم كائن بحري ضخم ورد اسمه في الكتاب المقدس، يستخدم للدلالة على قوة الدولة وسطوتها وشموليتها، وقد نال هذه الدلالة من اسم الكتاب الأساسي الذي وضع فيه توماس هوبز فلسفته السياسية التي أرساها على فكرة القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، لكنها جاءت- رغم ذلك- دعوة للحكم المطلق وتبريراً له، تأسيساً على إيمان هوبز

عدد من المؤلفين مثل بايلي Bayly بأن النمو الملحوظ، وإن كان بطيئاً، في الناتج والسكان إبان القرن السابع عشر لم يتوقف، بل استمر حتى منتصف القرن الثامن عشر، على الرغم من أنه لم ينتج عن فقدان المركز لسلطته[١١١]. فقد استطاعت هذه "الطبقة الوسطى الجديدة" الميّالة إلى التجارة والسوق التي وصفها بايلي بأنها "الطبقات المتوسطة بالمجتمع من قاطني المدن والتجار وأرستقراطية الدولة المتمكنة من مهارات السوق والتعليم"، أن تشكل شراكة ملائمة، وإن كانت قلقلة ومشاكسة، لتعظيم مصالحها ونشاطاتها التجارية مع شركة الهند الشرقية، وأن تنظم تدبير وتوريد صادرات الشركة من الهند، وأن تجمع عائداتها، وحتى أن تقدم قروضاً للشركة متى احتاجت[١١٢]. وعلى ذلك، فإن "المجتمع الاستعماري" الذي انبثق في الهند بعد معركة بلاسي لم يكن ناتجاً فقط عن "المدد الغيبي"(٣٩) الذي قدمه "الاستعمار" وحده، وإنما بالأحرى كان تطوراً حميداً للمجتمع الهندي نفسه، بعد أن خفّت وطأة الدولة المغولية في "الدول الكثيرة التي خلفتها".

تتمتع هذه الفرضية، إضافة إلى المزايا الأخرى التي قد تمتلكها أو لا تمتلكها، بميّزة تروق للكثيرين، وهي تحديداً أن الفاعلين الهنود لم يكونوا مجرد ضحايا عاجزين، بل كانوا مشاركين نشطين في حسم نتيجة المواجهة الثقافية التاريخية التي تقررت بفعل الطرفين. لكن فرضية الاستمرارية بين النظامين ما قبل الاستعماري والاستعماري رُفِضت تماماً من جانب عرفان حبيب وآثار علي Athar Ali اللذين يشدّدان على عداء الشركة لظهور أي منافسين محليين محتملين لدورها المهيمن في

بالطبيعة البشرية الشريرة وقوله إن حالة الطبيعة تميزت بحرب الكل ضد الكل. ولذلك ذهب هوبز إلى أن الناس تنازلوا للسلطة، بمقتضى العقد الاجتماعي، عن كل حقوقهم في مقابل حفظها للأمن والحياة، ويعتبر هوبز بذلك من دعاة الحكم المطلق، وإن كان على أرضية سلطة الشعب والعقد الاجتماعي، وليس الحق الإلهي المقدس للملوك [المترجم].

(٣٩) إن المصطلح المستخدم هنا- كما ورد في حاشية سابقة- هو المصطلح اللاتيني deus ex machine [بمعنى "الرب في التدبير"] الذي يشير في الأدب إلى "المدد الغيبي" الذي يحوّل أحداث الرواية من الضراء إلى السراء بفعل قوى خارقة. والمقصود هنا هو أن التحول الإيجابي الذي شهده الاقتصاد الهندي- أي المدد الغيبي- لم ينتج فقط عن السياسات الاستعمارية، وإنما نتج أيضاً عن التطور الداخلي للمجتمع الهندي [المترجم].

الاقتصاد[١١٣]. ربما كان الفرق بين الموقفين أصغر مما يبدو، إذ يؤكد أحدهما على الجانب التعاوني ويؤكد الآخر على الجانب العدائي في علاقة كانت بطبيعتها معقدة ومتناقضة جداً. ويسجل راجات كانتا راي Rajat Kanta Ray كلاً من يأس الخاسرين، وهم ملاك الأراضي المغول وأتباعهم والمفكرين المسلمين الذين حزنوا لما اعتبروه "انقلاباً" لعالمهم المألوف، والاستجابة المتحمسة للفرص الجديدة التي أتاحتها السيطرة البريطانية من جانب الطبقة المتوسطة الهندوسية البنغالية الصاعدة المسماة البدرالوك bhadralok التي انخرطت منذ البداية في بذور المعارضة القومية للحكم الاستعماري، لكنها تعاونت معه بقوة لاحقاً[١١٤].

لعلها من قبيل المصادفة فقط أن التاريخ الدقيق لشركة الهند الشرقية الإنجليزية حتى تأسيس مركزها الأول في البنغال كتبه أحد أبرز الأعضاء المعاصرين لهذه الجماعة الاجتماعية الرائعة، هو شوظوري Chaudhuri[١١٥]. يقدم شوظوري مجموعة من الجداول الإحصائية المفصلة للنشاطات التجارية للشركة إبان الفترة ١٦٦٠-١٧٦٠ تعطي قيمة الواردات الإجمالية من آسيا (الهند غالبا) التي كانت الشركة تشتريها لتبيعها في إنجلترا أو لإعادة تصديرها إلى أوروبا وبقية العالم، والصادرات السلعية (المعادن النفيسة بالدرجة الأولى) التي كانت الشركة تصدّرها إلى آسيا (غالباً الهند أيضا) لدفع ثمن هذه الواردات. ومن العام ١٦٦٠ إلى العام ١٧٦٠، كان معدل النمو المُركّب للواردات والصادرات نحو ٢.٢٪ سنوياً، وهو معدل أسرع من نمو السكان أو الناتج الإجمالي في أوروبا أو آسيا في تلك الفترة، على الرغم من حدوث بعض التقلبات الواضحة في السلسلة، كان من أبرزها التراجع الحاد إبان العقد الأخير من القرن السابع عشر.

كان الفلفل القادم من مالابار وجنوب شرق آسيا مهماً في أوائل القرن السابع عشر، حتى إنه زاد عن ٢٥٪ من الواردات الإجمالية لشركة الهند الشرقية البريطانية في بعض الأعوام، لكن المنسوجات القطنية أخذت منه مكان الصدارة وهيمنت على الشحنات من الهند إبان القرن الثامن عشر. كانت هذه المنسوجات القطنية الهندية التي كانت الشركة توزعها على مستوى العالم – دون شك – إحدى قصص النجاح

الكبرى بالاقتصاد العالمي. فهذه المنسوجات، بفضل التنوع الكبير في نوعيتها وأسعارها، كانت تلبي احياجات كامل الطيف بالأسواق، من الموصلين البنغالي الفاخر الذي كانت ترتديه السيدات الأرستقراطيات في إنجلترا إلى أقمشة كورومانديل الزرقاء الخشنة التي كان يلبسها العبيد الأفارقة في الكاريبي. وتعد تلبية الشركة للطلبات العالمية على هذه المنتجات المتنوعة بعرض مكافئ، معجزة لوجستية في ذلك العصر ما قبل الصناعي. فطلبات التوريد كانت تُرسَل من لندن إلى كلكتا ومدراس وبومباي، وتُوقَع العقود مع اتحادات من التجار المحليين على تسليم الأقمشة من جانب النساجين الريفيين في المناطق الداخلية، أو غيرها من الشروط المتفق عليها مع التجار. وكانت المنافسة من الأقطان الهندية تفزع كلاً من صناعة الصوف ونساجي الحرير في سبيتالفيلدز Spitalfields بإنجلترا، ما حث إجراءات حمائية قوية أبطأت توسع الصادرات من الهند، لكنها لم توقفها. وتراوحت المنسوجات بين ٦٠٪ و٨٠٪ من الواردات الكلية لشركة الهند الشرقية البريطانية حتى العقد السادس من القرن الثامن عشر، حين أدت واردات الشاي المتزايدة (التي رفعت نصيب الصين إلى الثلث بنهاية الفترة) إلى خفض حصة المنسوجات إلى أقل من ٥٥٪ فقط. وكان الحرير الطبيعي المشترى من البنغال والصين أحد الواردات المهمة الأخرى التي تجاوزت في أغلب الأحيان ١٠٪، وأحياناً ٢٠٪، من قيمة الواردات الإجمالية. وبلغت واردات القهوة من المخا[٤٠] ما بين ١٥٪ و٢٠ من الواردات الإجمالية إبان العقد الثالث من القرن الثامن عشر، لكنها انخفضت لاحقاً إلى نحو ٥٪، فيما كان الملح الصخري والنيلة من الواردات الصغيرة نسبياً.

إن التاريخ النهائي لسلسلة شوظوري هو العام ١٧٦٠، لكننا نعرف من مصادر أخرى أنه نتيجة لضمان الديواني[٤١]، كانت العائدات البنغالية والقروض من المقيمين

(٤٠) المخا أو المخاء Mokha إحدى مدن ومديريات محافظة تعز اليمنية، على ساحل البحر الأحمر، اشتهرت بكونها السوق الرئيس لتصدير القهوة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. وقد أخذت قهوة الموكا والموكاتشينو اسمها من هذا الميناء [المترجم].

(٤١) "الديواني" هو الحق في جمع عوائد البنغال، الذي منحته معاهدة العام ١٧٦٥ مع شاه علم لشركة الهند الشرقية البريطانية [المترجم].

البريطانيين الخاصين في الهند، مثل موظفي الشركة الذين يستثمرون مدخراتهم، يمكن أن تموّل المشتريات الأساسية من المنسوجات والسلع الأخرى، ما قلّل إخراج "المعادن النفيسة" من أوروبا عن ذي قبل. وبالفعل انخفضت حصة "المعادن النفيسة" في الصادرات الإجمالية لشركة الهند الشرقية البريطانية من أكثر من ٧٥٪ على مدار معظم الفترة ١٦٦٠-١٧٦٠ إلى ٣٠٪ أو نحوها في نهايتها، وهو ما تزامن مع الانتصار في بلاسي وغزو البنغال[١١٦]. وساعدت عوائد البنغال البالغة ثلاثة ملايين جنيه سنوياً[١١٧] في تمويل حمولات السلع الهندية العائدة إلى أوروبا، فضلاً عن تمويل شراء الشاي الصيني من كانتون والقطن الخام من غوجارات. وكانت بيهار والبنغال - علاوة على ذلك - مصدر الأفيون الذي ثبت أنه أفضل وسيلة لدى الشركة لتمويل تجارة الشاي الصينية المربحة، الذي حصلت الشركة على حق احتكار شرائه في العام ١٧٧٣[١١٨]. وكان الأفيون يباع في كلكتا في مزاد عام للتجار الخاصين الذين كانوا يصدّرونه بعد ذلك إلى كانتون، وقد كان ذلك خطوة على الطريق إلى حروب الأفيون الشائنة في منتصف القرن التاسع عشر التي حوّلت الصين نفسها إلى دولة تابعة عاجزة.

وإلى جانب تجارة الشركة نفسها، كان التجار الإنجليز أيضاً يمارسون التجارة الخاصة، وكانوا في معظمهم من موظفي الشركة لكن يعملون برأسمالهم الخاص لمصلحتهم الخاصة. وشكّل تعارض المصالح الواضح الذي فرضته هذه الحالة موضوعاً متواتراً في تاريخ الشركة. فالحظر التام للتجارة الخاصة على الموظفين كان من شأنه أن ينشر الاستياء بينهم ويحبطهم عن العمل، لكن عدم وضع أية قيود كان- بالطبع - يقلل أرباح حملة الأسهم بشدة، وهو ما أدى إلى تبني نوع من التسوية على أرض الواقع. فكان كثير من موظفي الشركة وغيرهم من الأوروبيين الآخرين يدخلون في شراكة مع التجار الهنود المحليين أو الأرمن أو يأخذون منهم قروضاً للعمل في التجارة الآسيوية البينية. كما استغل البحارة الأوروبيون تقنياتهم الملاحية المتفوقة لدخول تجارة الشحن مع السفن المصنوعة محلياً، وفرضوا فرق قيمة لعملهم الأكثر كفاءة وأمانة.

كان من أبرز هؤلاء البحارة والتجار الخاصين توماس بت Thomas Pitt (١٦٥٣-١٧٢٦)، جد بت الأكبر، المعروف باسم دايموند [الماسة] بسبب حجر أتى به من الهند وباعه لدوق أورليانز في مقابل مئة وخمسة وعشرين ألف جنيه، وهو مبلغ ضخم في ذلك الوقت. بدا دايموند بت حياته المهنية رباناً لسفينة متطفلة، ثم ترقى إلى حاكم فورت سانت جورج في مدراس من العام ١٦٩٧ إلى العام ١٧٠٩، وكوّن ثروته عن طريق تنظيم عدة رحلات مربحة جداً لحسابه الخاص. وموّلت أرباحه من الهند شراء "القصبة المتعفنة" الشهيرة أولد ساروم[٤٢] التي دخل منها حفيده الأكثر شهرة وليام مجلس العموم في العام ١٧٣٥. ثمة تاجر خاص بارز آخر تولى في النهاية منصب حاكم مدراس، هو إلياهو يل Elihu Yale (١٦٤٩-١٧٢١) الذي استخدم جزءاً من الثروة التي جمعها في العام ١٧٠١ كوقف لمؤسسة تعليمية شهيرة في كونيكتيكت لا تزال تحمل اسمه إلى الآن[٤٣]. على أن ازدهار مدراس لم يكن يعتمد فقط على تصدير المنسوجات القطنية من ساحل كورومانديل، بل أيضاً على نقل السلع من البنغال وبورما وسيام والصين إلى الساحل الغربي للهند، وإلى البحر الأحمر والخليج العربي. وقد أدى تأسيس كلكتا وفورت وليام إلى تحويل تجارة البنغال المربحة إليهما، ولذلك بدأت حظوظ مدراس تتراجع. وشهدت كلكتا ازدهاراً مدهشاً بعد انتصار كلايف، فأخذ التجار الخاصون الإنجليز يسافرون بأعداد متزايدة، ليس إلى كانتون مباشرة وحسب، بل أيضاً لجمع حمولات ثمينة من القصدير والتوابل من مستوطنة بينانغ[٤٤] البريطانية الجديدة التي تأسست في العام ١٧٨٦ ومركز بينكولين Bencoolen الأقدم في سومطرة أيضاً[١١٩].

---

(٤٢) أولد ساروم أو ساروم القديمة Old Sarum بلدة تقع على تل على بعد نحو ميلين من سالسبيري الحديثة. والقصبة المتعفنة بلدة أو دائرة برلمانية في المملكة المتحدة عدد ناخبيها صغير جداً ويمكن أن يستخدمها صاحبها للحصول على معقد برلماني غير مستحق في مجلس العموم قبل إصلاحه في العام ١٨٣٢، عن طريق رشوة سكانها القليلين [المترجم].

(٤٣) جامعة يل Yale بالتأكيد [المترجم].

(٤٤) بينانغ Penang ولاية وجزيرة في شبه جزيرة ماليزيا تقع على مضيق مالاكا [المترجم].

نختتم هذا القسم بلفت الانتباه مرة أخرى إلى القطيعة الأساسية التي حدثت في العلاقة بين الهنود والشركات الأوروبية بعد بلاسي وضم البريطانيين للبنغال. فحتى ذلك الوقت كانت الشركات مضطرة لأن تتنافس فيما بينها ومع الطلب المحلي الكبير في الأسواق على المنسوجات القطنية والحرير الطبيعي والنيلة والملح الصخري وكل الأشياء الأخرى التي تسعى لشرائها. وأياً كانت تخفيضات الأسعار التي تتلقاها، فإنها كانت ناتجة عن حجم طلباتها ورغبة الموردين في الاحتفاظ بعلاقات طويلة المدى مع العملاء المهمين. وفي عهد شاه جهان وأورانكزيب وحتى خلفائهم الأضعف حتى العقد السادس من القرن الثامن عشر لم تكن هناك إمكانية حقيقية لاستخدام القوة لإجبار الوكلاء المحليين في أية صفقة. قدمت أم براكاش Om Prakash حجة استنتاجية معقولة مؤداها أنه نظراً لأن نمو الطلب على المنسوجات القطنية في أوروبا كان أسرع من قدرة الهند على التوريد، فإن شروط التبادل التجاري كانت تتحول بذلك في غير صالح الشركات الأوروبية ولصالح التجار والنساجين الهنود[١٢٠]. تلقى هذه الفرضية بعض الدعم من مؤشر أسعار الواردات لشركة الهند الشرقية البريطانية عند شوظوري الذي ارتفع بشدة من ١٠٠ في العام ١٦٦٤ إلى ١٥٥ في العام ١٧٠٥ وظل فوق حاجز المئة بدرجة كبيرة حتى نحو العام ١٧٢٥[١٢١]. وذلك يشير إلى أن نمطاً من النمو السريع للطلب في أوروبا، دفع الأسعار لأعلى في البداية، إلى أن أدت الاستجابة بالعرض الزائد إلى تراجع الأسعار مقتربة من مستوياتها الأولية. ومع العرض الوفير للعمالة الماهرة وعدم وجود أدلة على ندرة الأرض في ذلك الوقت، فمن المفترض أن منحنيات العرض للمنسوجات القطنية كانت مرنة جداً، إن لم تكن مرنة بالكامل، على المدى البعيد، ولذلك عادت في النهاية إلى الأسعار الأولية.

في تلك الفترة ما قبل الاستعمارية من العام ١٦٠٠ إلى العام ١٧٥٠، كانت الهند ناجحة في تجارتها مع أوروبا من خلال وساطة الشركات الأوروبية، واستغلت ميّزتها النسبية القوية في المنسوجات القطنية للحصول على تدفقات الفضة التي كانت تحتاجها لدعم وتوسيع قاعدتها النقدية على أساس علاقات السوق التنافسية. لكن بعد معركة بلاسي، أصبحت الشركة الإنجليزية تسيطر على البنغال وتمتلك جيشاً لا يقل

عن مئة وخمسة عشر ألف جندي (معظمهم من الجنود الهنود بقيادة ضباط إنجليز) قادراً على فرض الاحتكار واحتكار الطلب(٤٥) على كل من التجار المحليين والشركات الأوروبية المنافسة على ساحل كورومانديل وجنوب الهند أيضاً[١٢٢]. ربما كان الاحتكار الأبشع بينها جميعاً هو احتكار الأفيون في البنغال[١٢٣]. علاوة على أن عائدات البنغال لم توقف التدفق السنوي السابق للفضة من الشركة إلى الهند وحسب، بل عكست هذا الاتجاه، فيما أسماه الكُتاب القوميون الهنود "استنزاف" المعادن النفيسة خارج البلاد لشراء الشاي من الصين أو كأرباح لإنجلترا. ويمكن التعرف على أهمية ذلك لبريطانيا من النتيجة الأخيرة التي توصل إليها كوينكا استيبان بناء على فحص إحصاءات ميزان المدفوعات البريطاني، وهي أنه "لولا الاعتمادات المتراكمة من تحويلات الهند منذ العام ١٧٥٧ لتضرر تمويل بريطانيا للحرب البرية في أثناء الحروب الفرنسية كثيراً"، وهو تأكيد آخر على دور الوفرة في الحفاظ على القوة في تلك الفترة[١٢٤].

جنوب شرق آسيا ونهاية عصر التجارة

شهد النصف الثاني من القرن السابع عشر- كما جاء في الفصل السابق- توكيد الهولنديين لاحتكارهم لتجارة القرنفل وجوز الطيب. ولذلك فمن المؤكد أن شركة الهند الشرقية الهولندية كانت من الناحية العسكرية والسياسية في وضع مواتٍ لتحسين أرباحها. لكن من منظور الحساب الاقتصادي للتكلفة والعائد كانت الصورة مختلفة تماماً. فقد ارتفعت التكاليف العسكرية والإدارية دون حدوث ارتفاع مقابل في العائدات والأرباح نتيجة لغياب الحوافز لدى الفلاحين المحليين والتجار والحكام لتوليد مزيد من الإنتاج والتجارة بسبب السيطرة الاحتكارية للشركة واتباعها سياسة التسليم الإجباري. وكان سوق التوابل في أوروبا قد بدأ أيضاً في التشبع بحلول النصف الثاني من القرن السابع عشر. وفيما كانت الشركات في البداية تطلب المنسوجات القطنية الهندية كمجرد وسيلة

(٤٥) راجع حاشية سابقة حول احتكار الطلب [المترجم].

للحصول على التوابل، غدت هذه المنسوجات المطلب الأول في الأسواق الأوروبية، ووجدت شركة الهند الشرقية الهولندية صعوبة متزايدة في منافسة خصمها الإنجليزي في هذا المجال الدينامي من مجالات التجارة العابرة للقارات.

يعتبر أنتوني ريد Anthony Reid منتصف القرن السابع عشر "حداً فاصلاً" في تاريخ المنطقة، حيث توقفت الاتجاهات الإيجابية التي أطلقها التوسع التجاري في وقت سابق، أو انقلبت تماماً، بفعل الركود الناتج عن "أزمة القرن السابع عشر" العالمية التي تعمقت في هذه المنطقة بسبب السياسات القمعية للشركة الشرقية الهولندية. يحظى رأي ريد بالقبول فيما يتعلق بالعالم الملايوي – الإندونيسي، في حين يرفضها فيكتور ليبرمان Victor Lieberman فيما يتعلق بدولة بورما ويرفضها ظيرافات نا بومبيجرا Dhiravat na Pombejra فيما يتعلق بدولة سيام، اللتين تقعان على البر الرئيس[١٢٥]. فيذهب ليبرمان– كما رأينا– إلى أن المملكة البورمية لما يسمى "سلالة تونغنغو المعادة إلى السلطة"، على الرغم من أنها نقلت عاصمتها من بيغو في دلتا إيراوادي إلى آفا الأبعد إلى داخل البلاد، ظلت قادرة على جمع عائدات من الضرائب واحتكار التجارة في الساحل لإكمال قاعدتها الضريبية الزراعية من المنطقة الداخلية، إلى جانب مشاركتها النشطة في التجارة البرية مع الصين. ولذلك واصلت هذه المملكة التوسع من حيث الناتج والسكان وحشد الموارد العسكرية، ما مكّنها من فرض نفوذها وتوسيعه إلى مناطق بعيدة دون إعاقة جدية، إلى أن أطيح بها في العام ١٧٥٢. وفي خط فكري مماثل، يدفع بومبيجرا بأن مملكة أيوثايا، مع أنها تحررت من الارتباطات التجارية مع الفرنسيين والهولنديين والبريطانيين، فقد واصلت التجارة بقوة مع اليابان والصين والهند والعالم الإسلامي، ما يدحض مجدداً فرضية الحد الفاصل إبان القرن السابع عشر. ومن أجل ذلك كله سنلقي فيما يلي نظرة عن قرب على هاتين الدولتين الآسيويتين القويتين، ونعود بعد ذلك إلى جزر جنوب شرق آسيا لنرسم صورة لتراجعها النسبي في تلك الفترة.

ركز الحكام البورميون في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر بالدرجة الأولى على تعزيز إدارتهم الداخلية وطرد جيرانهم على حدود سيام

ويونان ومانيبور. وإبان العقد الخامس من القرن الثامن عشر، نجحت ثورة من جانب المونيين في بورما الدنيا في طرد حكامهم البورميين والاندفاع شمالاً والاستيلاء على العاصمة آفا نفسها في العام ١٧٥٢، وبذلك انتهت دولة تونغنغو. تصدى زعيم قروي لمقاومة الاحتلال الموني، وأظهر قدرات استثنائية في القيادة السياسية والعسكرية، ووحد السكان المحبطين وبقايا قوات آفا لمقاومة الغزاة. فاسترد آفا في العام ١٧٥٣، ونجح أخيراً في طرد المونيين إلى بورما الدنيا، وحمل اسم ألونغبايا Alaungpaya (بمعنى "بوذا المستقبلي")، وحكم حتى وفاته في العام ١٧٦٠، باعتباره مؤسس سلالة كونبونغ Konbaung التي كانت آخر من حكم بورما قبل استيلاء البريطانيين عليها في العام ١٨٨٥.

تزامن صعود ألونغبايا للسلطة مع التحضير لحرب السبعة أعوام، وبسبب الطبيعة العالمية لذلك النزاع تورطت بورما فيه بشكل غير مباشر. فدوبلكس الذي كان يبحث عن أية فرصة للاصطياد في الماء العكر، إذا كانت تفيده ضد الإنجليز، تبادل بعثات دبلوماسية مع المونيين على أمل أن يجد حليفاً طيعاً يمتلك ميناءً طبيعياً ممتازاً وتسهيلات بناء السفن في سيريام، وهو الميناء الذي اتخذه فيليب دي بريتو البرتغالي قاعدة له في العام ١٥٩٩، ما يمكّنه من تطويق البريطانيين في البنغال. وعمل ممثله سير دي برونو Sieur de Bruno مستشاراً عسكرياً للمونيين وكانت السفن الحربية الفرنسية تطلق النار على الزوارق الحربية البورمية في المعارك حول سيريام وداغون Dagon. واستولى ألونغبايا على المدينة الأخيرة في العام ١٧٥٥، وأطلق عليها اسم رانغون Rangoon (بمعنى "نهاية النزاع")، ونزل إلى دلتا إيراوادي لنقل الحرب إلى وطن الأجداد المونيين. وعندما حوصر الفرنسيون مع المونيين في سيريام، أُرسِلت حملة مكونة من ثلاث سفن حربية من بونديشيري لنجدتهم. لكن لسوء حظ الفرنسيين، استولى ألونغبايا على السفن الحربية وأخذ أسلحتها وبنادقها لجيشه وأجبر أطقمها وضباطها الصغار على العمل على المدافع وقطع رقاب الضباط الاثني عشر الكبار، ومن بينهم سير دي برونو. وأحدثت الأسلحة والأطقم الفرنسية تحسناً كبيراً في نوعية المدفعية البورمية ضد المونيين، وأيضاً في النزاعات اللاحقة مع السياميين والمانشو، التي استخدمت فيها

كقوات خاصة. ويذكر هارفي Harvey أن أحد هؤلاء الفرنسيين، وهو شافليار ميلارد Chevalier Milard، أصبح قائد الحرس وقائد المدفعية لدولة كونبونغ، بينما قضى كثيرون منهم بقية حياتهم في القرى الداخلية البورمية "بعيداً عن منحدرات بريتون والنساء اللاتي كن ينتظرن عودتهم دون جدوى"، لكن ربما قدمت لهم زوجاتهم البورميات بعض العزاء[١٢٦].

استولى ألونغبايا على سيريام وبيغو وأنزل الموت والخراب بالمونيين، قبل أن يحوّل انتباه البورميين مرة أخرى إلى أيوثايا، ذلك الهدف السيامي الثمين. لكنه مات صغيراً في عمر السادسة والأربعين في العام ١٧٦٠ قبل أن يتمكن من الاستيلاء عليها، لكنها سقطت في العام ١٧٦٧ أمام ابنه هسينبيوشين Hsinbyushin (بمعنى "سيد الفيل الأبيض" ١٧٦٣-١٧٧٦) الذي دمر المدينة تماماً، وعاد بآلاف الأسرى إلى بورما. وكان من الإنجازات البارزة والبنّاءة للأسلحة البورمية هزيمة الغزوات المتكررة لبورما من جانب المانشو في أواخر العقد السابع من القرن الثامن عشر التي نتجت عن الخلافات الحدودية في دول الشان(٤٦). وتلا ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية الودية والتجارة البرية المكثفة بين الدولتين التي دامت حتى الغزو البريطاني[١٢٧]. ونجح حاكم آخر من أبناء ألونغبايا هو بوداوبايا Bodawpaya (١٧٨٢-١٨١٩) في توسيع إمبراطوريته البورمية الثالثة إلى أوسع مدى في تاريخ البلاد[١٢٨]، بضم أراكان ومانيبور إلى فتوحات أبيه وأخيه، لكنه بذلك وقع في خطر مواجهة دولة غازية كبرى أخرى، هي شركة الهند الشرقية البريطانية المسيطرة على مقاطعتي البنغال وآسام المجاورتين.

بدأت شركة الهند الشرقية الهولندية عملياتها في سيام بعد فترة قصيرة من دخولها في المياه الشرقية في أوائل القرن السابع عشر، لكن قدرتها توقفت عند حد الاستيلاء على موطئ قدم لها قبل عهد الملك براسات ثونغ Prasat Thong (١٦٢٩-١٦٥٦) الذي حصل منه الهولنديون على تنازلات ثمينة للتجارة في جلود الأيل والقصدير، في مقابل مساعدته بحرياً ضد الدول البورمية والملايوية. كان التجار الآسيويون من غير

(٤٦) دول الشان shan states إمارات حكمت مناطق واسعة من دولة بورما الحالية ومقاطعة يونان الصينية ولاوس وتايلند من القرن الثالث عشر إلى القرن العشرين [المترجم].

السكان المحليين أكثر نفوذاً في سيام من الأوروبيين في تلك الفترة. وكان اضطهاد شوغونية توكوغاوا للمسيحيين اليابانيين قد دفع كثيرين منهم إلى اللجوء إلى جنوب شرق آسيا، وكان من هؤلاء الساموراي المسيحيين شخص يدعى يامادا ناغاماسا Yamada Nagamasa، أصبح رئيس الحرس الملكي في سيام، ولعب دوراً مهماً في صراع الخلافة في وقت لاحق من القرن السابع عشر. وكان النفوذ الفارسي قوياً أيضاً في بلاط أيوثايا، ويعتقد أنه لعب دوراً فعالاً في وصول الملك ناراي Narai (١٦٥٦-١٦٨٨) إلى السلطة، وهو أكثر الملوك السياميين تأثيراً في "حركة التغريب" قبل القرن التاسع عشر.

حصل مستشارو ناراي الفرس في العام ١٦٦٢ على احتكار ملكي لكل تجارة ما وراء البحار، ما فرض صعوبات على الهولنديين الذين وجدوا أنفسهم أيضاً في مواجهة منافسة متزايدة من التجار الأوروبيين والآسيويين الخاصين، فضلاً عن شركة الهند الشرقية الإنجليزية. كانت الشركة البريطانية تضم موظفاً يونانياً شاباً في غاية الموهبة والطموح اسمه قسطنطين فولكون Constantine Phaulkon جاء إلى سيام في العام ١٦٧٨ وساعدته إجادته السريعة للغة التايلندية على الاتصال بالملك ناراي حين عمل مترجماً له. ثم دخل الخدمة الملكية وسرعان ما أعطاه الملك السيطرة على كل العلاقات التجارية الخارجية والسياسة الخارجية للمملكة، وصعد في النهاية إلى قمة الإدارة المدنية حين تولى منصباً مكافئاً لرئيس الوزراء. قضى فولكون على نفوذ الزمرة الإسلامية في البلاط، وبنى صلات وثيقة مع شركة الهند الشرقية الفرنسية، حين دخلت في علاقات دبلوماسية وتجارية مع البلاط السيامي، وحين أرسلت بعثة تبشيرية يسوعية فرنسية. وتبادلت أيوثايا السفارات مع باريس التي أرسلت فرقة كبيرة من القوات الفرنسية في العام ١٦٨٧ بحجة حراسة مركزها التجاري، لكنها بدلاً من ذلك استولت على مواقع في بانكوك، كانت قريبة من العاصمة نفسها لدرجة تبعث على القلق. فأثار ذلك قلق الزمرة المحلية بالبلاط التي ارتابت، وربما كانت محقة، في أن فولكون كان يخطط للسيطرة على الدولة وناراي المنحوس نفسه بالتآمر مع الفرنسيين. فضربوا ضربتهم سريعاً بأسر فولكون وإعدامه قبل أن يموت ناراي بالمرض بعدها بقليل. ثم اغتصب قائد الانقلاب العرش، وسحب الفرنسيون فرقتهم دون الدخول في أية أعمال عدائية.

وبعدها تجنب البلاط السيامي أية اشتباكات مع القوى الأوروبية، إلى أن أصبحت حتمية إبان القرن التاسع عشر. ومع ذلك، واصلت التجارة الخارجية العمل بنشاط، وبخاصة مع الصين واليابان. وكانت معظم هذه التجارة من نوع سلع المحطات التجارية، وكانت أيوثايا القناة لصادرات جنوب شرق آسيا في مقابل الواردات الصينية واليابانية إلى المنطقة. واكتسب تصدير الأرز من سيام إلى جنوب الصين أهمية خاصة على مدار القرن الثامن عشر، وبرز المهاجرون الصينيون والأسر ذات الأصول الصينية في كل من التجارة والبيروقراطية المدنية، حيث تنافسوا على النفوذ مع عشائر كبيرة أخرى من أصول أجنبية، منهم "البرهمن" Brahmins والفرس[١٢٩]. وكان انتباه البلاط في ذلك الوقت منصباً على العلاقات مع لاوس وكمبوديا، ولذلك لم يكن مستعداً تماماً للهجوم البورمي بقيادة ألونغبايا وخلفائه إبان العقد السابع من القرن الثامن عشر.

وكما حدث في حالة نارسون بعد باينونغ(٤٧)، تعافى السياميون سريعاً مرة أخرى بزعامة قائد كاريزمي، لم يكن في هذه المرة ولي العهد السيامي، وإنما حاكم إقليمي نصف صيني يدعى فراي تاكسين Phray Taksin. أنشا تاكسين عاصمته في ثونبوري Thonburi على الجانب الآخر للنهر من بانكوك واستخدم اتصالاته مع جماعة توشيو Teochiu الصينية التجارية فيما وراء البحار التي ينتمي إليها أبوه لتمويل مقاومته للبورميين. وفي غضون ثلاثة أعوام كان قد استرد كل أراضي أيوثايا المفقودة وتُوِّج ملكاً[١٣٠]. ثم فقد عقله وأخذ يمارس أفعالاً تدنيسية وقاسية، ما أزعج البلاط ورجال الدين البوذيين الأقوياء، فخُلِع وأُعدِم في العام ١٧٨٢ في نهاية مؤسفة لبطل قومي. ثم وصلت إلى السلطة سلالة جديدة نصف صينية كانت تتمتع بارتباطات أسرية قوية مع كل الفئات المختلفة بالبيروقراطية، وهي سلالة تشاركي Chakri التي لا تزال تحكم حتى اليوم. كان الملك راما الأول Rama I مؤسس هذه الدولة صهر تاكسين. ونقل العاصمة بشكل دائم أسفل النهر إلى بانكوك الأقرب إلى البحر والعالم الخارجي، في تناقض صريح مع التحرك البورمي السابق من بيغو الساحلية إلى آفا

(٤٧) تذكر أن باينونغ هو مؤسس أقوى إمبراطورية بورمية، وأنه بعد أن تهاوت هذه الدولة، أعادها ولي العهد السيامي الشاب نارسون إلى سابق قوتها [المترجم].

الداخلية. وعلى ذلك، فإن البورميين حين دمروا أيوثايا صنعوا في الحقيقة جميلاً غير مقصود في السياميين، كانت له نتائج تاريخية كبرى.

نتحول أخيراً وسريعاً إلى حرب فيتنام بين النغيون Nguyen الجنوبيين والترنه Trinh الشماليين، لنجد أن الحرب استنزفت الدولتين، واندلعت إبان العقد الثامن من القرن الثامن عشر ثورة عارمة بين الفلاحين تُعرَف بثورة تاي سون Tay Son أوشكت أن تقضي على الدولتين. فقد هزم نغوين أنه Nguyen Anh الثوار وهم على حافة النصر بمساعدة رجل دين فرنسي يدعى بيغنيو دي بيهين Pigneau de Behaine. وأعاد نغوين أنه وحدة الدولة الفيتنامية، وحكم باسم الإمبراطور غيا لونغ Gia Long بداية من العام ١٨٠٢. وكما هي الحال مع الأسر الحاكمة الجديدة في سيام وبورما، كانت إمبراطورية تشينغ تحصل على الجزية والولاء في مقابل منح الاعتراف. واستمرت سلالة نغوين حتى العام ١٩٥٥، حين خُلِع الملك باو داي Bao Dai وأُعلِنت جمهورية فيتنام التي كان نغو دينه ديم التعس أول رئيس لها(٤٨).

وبعد أن استعرضنا التطورات الأساسية على البر الرئيس، نعرض فيما يلي سير الأحداث في الأرخبيل. بحلول العقد الثالث من القرن الثامن عشر، كانت دولة جوهور كحليف لشركة الهند الشرقية الهولندية قد أصبحت الدولة المحلية المهيمنة في منطقة المضايق وكانت عاصمتها في ميناء رياو Riau تشبه المراكز التجارية الإسلامية في مالاكا القديمة. وظهر عنصر جديد على المشهد السياسي الملايوي في ذلك الوقت، هو دور اللاجئين البوغيزيين والماكاساريين من سولاويزي الذين طردهم الحكم الدكتاتوري لأرونغ بالاكا الذي قابلناه في الفصل السابق. اعتمدت هذه الجماعات على مهارتها التقليدية في كل من الحرب والتجارة لشق طريقها على شبه الجزيرة كمغيرين ومرتزقة وتجار ومستوطنين،

(٤٨) نغو دينه ديم Ngo Dinh Diem أول رئيس لفيتنام الجنوبية، أيدته الولايات المتحدة في حربها ضد شمال فيتنام الشيوعية، ولما تأكد لهم فشله في حرب الشيوعيين وقمع المعارضين، رعت انقلاباً عليه من جنرالات الجيش الذين أعدموه في الأول من نوفمبر ١٩٦٣ [المترجم].

على نحو يشبه كثيراً حالة الفايكنغ في أوروبا بالقرب من نهاية الألفية الأولى. لم تتمكن هذه الجماعات نظراً لأنها غريبة عن البلاد أن تحظى بالشرعية كحكام مستقلين للدول الملايوية، لكنهم في جوهور أصبحوا ملوكاً ثانويين يعرفون باسم يانتوان مودا Yantuan Mudas، جمعوا في أيديهم السلطة الفعلية. وحدث سقوط البوغيزيين حين تجاوزوا قدراتهم بمحاولة الاستيلاء على مالاكا من شركة الهند الشرقية الهولندية في العام ١٧٨٤، حين هزمهم أسطول من هولندا وقتل قائدهم. وأُجبر جميع البوغيزيين على مغادرة رياو وجوهور ودولة سيلانغور Selangor المجاورة التي كانت لفترة قصيرة تحت السيطرة الهولندية. لكن شركة الهند الشرقية الهولندية كانت حينذاك في أيامها الأخيرة بسبب الأحداث الحاسمة في أوروبا (راجع الفصل السابع)، وسرعان ما طردهم من رياو هجوم من القراصنة من بحر سولو Sulu Sea، فترك الهولنديون الميناء والضواحي في حالة فوضوية، كانت المقدمة لما أسماه أندايا وأندايا Andaya and Andaya "زوال دولة المحطة التجارية الملايوية"[١٣١].

لم يتمتع وسط جاوة وشرقها بالسلم أو الازدهار إبان القرن الثامن عشر. فشركة الهند الشرقية الهولندية كانت تحتاج إلى دولة دُمية طيعة في داخل الجزيرة، بما يسمح لها بالتركيز على التجارة في باتافيا وعلى طول الساحل. لكنهم لسوء الحظ وجدوا أن دعمهم للأمراء التابعين لهم ضد ادعاءات المنافسين والثوار المتنوعين أمر مكلف لهم ويستنزفهم من حرب دموية إلى أخرى في عمليات الخلافة المتتابعة. وتوصلوا أخيراً إلى تسوية بتقسيم ماتارام إلى بلاطين منفصلين في غونجاكارتا Jongjakata وسوراكارتا Surakarta مع تعيين حكام محليين مستقلين تحت رقابة مقيمين هولنديين، وتركوا لأنفسهم الإدارة المباشرة لباتافيا والسواحل. وأرادوا أن يمارسوا السيطرة على إنتاج القهوة والسكر والنيلة والمحاصيل النقدية الأخرى في أجزاء معينة بداخل الجزيرة، ولذلك اعتمدوا على الإكراه والرقابة الإدارية على طبقة الفلاحين، بدلاً من حوافز الأسعار. وفي هذه الأثناء وقعت اضطرابات في باتافيا في العام ١٧٤٠، ربما تآمر فيها الهولنديون

أنفسهم، أدت إلى ذبح عشرات الآلاف من الصينيين، وتلتها ثورة تسببت هي الأخرى في أضرار كبيرة وخسائر جديدة في الأرواح، قبل أن تُقمَع. فيما جاء النصف الثاني من القرن الثامن عشر عموماً أكثر سلاماً وأمناً، لكن كل من شركة الهند الشرقية الهولندية وجاوة كانتا في حالة ركود واضحة. يقول ريكليفز Ricklefs عن هذه الحقبة إنه "في وسط الفساد وعدم الكفاءة والأزمة المالية كانت هذه الإمبراطورية الهولندية الأولى في إندونيسيا تدخل في حالة من السبات"[١٣٢].

كان البريطانيون بالطبع المستفيدين الحقيقيين من كل هذه التطورات التي لم يلعبوا فيها مطلقاً أي دور مباشر. وقد أدى احتلال شركة الهند الشرقية البريطانية للبنغال - كما رأينا - إلى توسع سريع في التجارة الخاصة(٤٩) البريطانية مع الصين، لأن الشركة كانت تلتقط أية فرصة تلوح في المضايق على طول الطريق. وكانت جزيرة بينانغ التي أجرها لشركة الهند الشرقية البريطانية في العام ١٧٨٦ سلطان كيداه على أمل نيل الحماية البريطانية ضد ادعاءات سادته السياميين التقليديين التي أصبحت سلالة تشاركي الجديدة تعلنها صريحة، كانت مكاناً مفيداً لتبادل القطن والأفيون البنغاليّين مع القصدير والمنتجات الأخرى الملايوية التي كانت تحظى بمكانة كبيرة في كانتون في مقابل الشاي، وكانت تصلح أيضاً كقاعدة بحرية. وأجَّر البريطانيون أيضاً المنطقة المقابلة للجزيرة على البر الرئيس في العام ١٨٠٠ وأطلقوا عليها اسم مقاطعة ويلسلي(٥٠)، وهي ريشة أخرى في قبعة تلك الأسرة الشهيرة. وأدى الطلب على القصدير إلى الازدهار في شبه الجزيرة الملايوية التي كان يتوفر فيها بكثرة، وبخاصة في دولة بيراك Perak، ما قدم حافزاً

(٤٩) التجار الدوليون الخاصون private country traders أو التجار الخاصون هم التجار الإنجليز الذين مارسوا التجارة حول سواحل الهند وداخل آسيا نفسها، في مقابل شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي احتكرت التجارة بين آسيا وأوروبا، وكان تمويل تجارتهم يأتي في الغالب من موظفي الشركة أنفسهم [المترجم].

(٥٠) تذكر أن الحاكم العام الإنجليزي- الأيرلندي ريتشارد ويلسلي- المركيز ويلسلي لاحقاً- لعب دوراً كبيراً في ترسيخ أقدام شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند، وأن أخاه الأصغر آرثر عمل بالشركة وأبلى بلاء حسناً فيما بعد في معركة وترلو، وحصل على لقبي دوق ولينغتون ومُظَفّر وترلو [المترجم].

إضافياً للهجرة من المقاطعات الصينية الجنوبية التي كانت المصدر لمعظم الخبرة التجارية والتقنية في هذه الصناعة. وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية في وضع لا يسمح لها بالاستفادة من هذه التجارة، لأن الاحتلال الفرنسي لهولندا أجبر وليام الخامس على الفرار إلى إنجلترا ووضع الممتلكات الهولندية في الشرق الأقصى في أيدي الإنجليز إلى أن يتمكن من العودة إلى بلاده.

الجدول رقم (٥,٦). صادرات الفلفل من جنوب شرق آسيا إبان الفترة ١٦٥٠–١٧٨٩ (بالأطنان).

السنة	أوروبا والشرق الأوسط	الصين	الهند واليابان وأمريكا	الإجمالي
١٦٥٠- ١٦٥٩	٢٢٠٠	٤٠٠	١٤٠٠	٤٠٠٠
١٦٦٠- ١٦٦٩	٢٩٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	٤٩٠٠
١٦٧٠- ١٦٧٩	٤٥٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	٦٥٠٠
١٦٨٠- ١٦٨٩	٢٦٠٠	٦٠٠	١٥٠٠	٤٧٠٠
١٦٩٠- ١٦٩٩	٢٦٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	٥٣٠٠
١٧٠٠- ١٧٠٩	١٨٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	٤٨٠٠
١٧١٠- ١٧١٩	١٩٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٤٦٠٠
١٧٢٠- ١٧٢٩	٣٦٠٠	٩٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠
١٧٣٠- ١٧٣٩	٣٠٠٠	١١٠٠	١٦٠٠	٥٧٠٠
١٧٤٠- ١٧٤٩	٣٦٠٠	٨٠٠	١٦٠٠	٦٠٠٠
١٧٥٠- ١٧٥٩	٢٣٠٠	١٠٠٠	١٦٠٠	٤٩٠٠
١٧٦٠- ١٧٦٩	٢٧٠٠	١٢٠٠	١٧٠٠	٥٦٠٠
١٧٧٠- ١٧٧٩	٢٤٠٠	١٩٠٠	١٨٠٠	٦١٠٠
١٧٨٠- ١٧٨٩	٢١٠٠	٢١٠٠	١٩٠٠	٦١٠٠

المصدر: Bulbeck et al. (1998, table 3.7, p. 86)

لكن ماذا عن التجارة في تلك الفترة وزعم ريد بأن منتصف القرن السابع عشر شكل حداً فاصلاً في أرخبيل جنوب شرق آسيا، إذ كان نقطة النهاية لعصر التجارة الذي بدأ قبل ربع ألفية؟ يبيّن الجدول رقم (٥,٦) أن صادرات الفلفل واصلت النمو حتى العقد الثامن من القرن السابع عشر، لكنها تراجعت بعد ذلك ولم تستعد هذا المستوى المرتفع حتى العقد التاسع من القرن الثامن عشر. واستقرت الصادرات إلى

الهند واليابان وأمريكا عند مستواها السابق، بينما ارتفعت الصادرات إلى الصين بعد العقد الثامن من القرن السابع عشر، وانخفضت الصادرات إلى أوروبا، ربما نتيجة للممارسات الاحتكارية الهولندية. ويقدم الشكل رقم (٥,١) أدلة أقوى على تأثير الاحتكار الهولندي على اقتصاد جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت صادرات القرنفل الإندونيسية من العقد الأول من القرن السادس عشر (حين كانت مئة وسبعين طنا) إلى العقد الثالث من القرن السابع عشر (حيث بلغت أربعمئة وخمسين طنا). وبالتزامن مع ذلك انفجرت أسعار بيع القرنفل في جنوب شرق آسيا من خمسة وثلاثين دولاراً للطن إلى ألف دولار للطن، وهو ارتفاع مذهل حتى في سياق ثورة الأسعار التي ناقشناها في الفصل الرابع. لكن الأسعار الإندونيسية انهارت إبان العقد السادس من القرن السابع عشر مع توسيع الهولنديين لسيطرتهم، فوصلت إلى مئتين وستة دولارات للطن إبان العقد السابع من القرن السابع عشر، ولم يتغير هذا الرقم حتى العقد التاسع من القرن الثامن عشر. على أن هذا الانهيار في الأسعار لم ينتج عن زيادة العرض، لأن الصادرات تراجعت بشدة، وإنما نتج عن سيطرة الهولنديين على احتكار الطلب الذي عَرَّفناه في موضعٍ سابق. ربما كان الضغط الاحتكاري لأسعار الشراء المنخفضة للمحاصيل النقدية مقترناً بارتفاع أسعار بيع المواد الغذائية والمنسوجات، أحد العوامل التي دفعت الفلاحين الملايويين - الإندونيسيين المنتجين إلى العودة إلى الإنتاج التَعَيُّشي خلال تلك الفترة، وهو عكس ما حدث في الثورة الدؤوب في أوروبا.

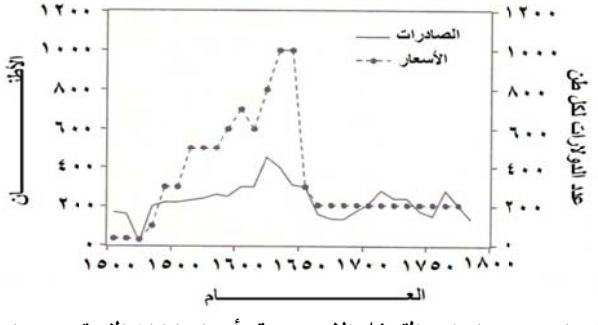

الشكل رقم ٥,١). صادرات القرنفل الإندونيسية وأسعارها إبان الفترة ١٥٠٠-١٧٨٩.

المصدر: Bulbeck et al. (1998, table 2.15, pp. 58-59)

قد يعترض البعض بأن هذه البيانات لاثنتين فقط من السلع، ربما تكونان غير ممثلتين لاتجاه التجارة، لكن توجد أدلة أوسع على حدوث تراجع في ازدهار الأرخبيل في تلك الفترة. يوجد مؤشر مفيد جداً في البيانات حول واردات جنوب شرق آسيا من المنسوجات القطنية الهندية من ساحل كورومانديل وغوجارات والبنغال. والواردات من هذه الأقمشة الهندية "ذات الألوان الزاهية والنَسْج الرفيع" تشكل "أفضل مؤشر على الازدهار التجاري في المنطقة" وفقاً لريد[١٣٣]، لأن عائدات الصادرات من جنوب شرق آسيا كانت تنفق عليها بالدرجة الأولى. وقد ارتفعت واردات الأقمشة إلى ذروتها بين العامين ١٦٢٠ و١٦٥٠ ، وبلغت قيمتها خلال هذه الفترة ما يعادل زهاء ستين طناً من الفضة سنوياً، أي أربعة أضعاف حجمها في العام ١٥١٠[١٣٤]. ثم انخفضت إلى نصف هذا الحجم تقريباً إبان العقد التاسع من القرن السابع عشر بسبب السياسة الاحتكارية التقييدية لشركة الهند الشرقية الهولندية وتشبع السوق الأوروبي من الفلفل والتوابل الرفيعة. ومع أن دول البر الرئيس مثل بورما وسيام وكوشينشينا في عهد السلالات الجديدة النشطة تمكنت من الحفاظ على مستوى النمو السابق أو توسيعه بتغيير وجهة التجارة البرية وتجارة ما وراء البحار مع إمبراطورية تشينغ الصينية، فمن الواضح أن الفترة ١٦٥٠-١٨٠٠ كانت فترة ركود، إن لم يكن تراجعاً في المستويات المعيشية لسكان الجزر الإندونيسية الرئيسة ومعظم شبه جزيرة الملايو. ويرجع ريد إلى هذه الفترة "جذور الفقر في جنوب شرق آسيا"[١٣٥].

ثمة تحذيران حيال هذا التقييم السلبي يتعلقان بالصين. أولاً، وكما رأينا، كانت دول البر الرئيس هي التي تتاجر كثيراً مع الصين براً، وازدهرت نتيجة لتلك التجارة. وهنا كان الآسيويون يملكون زمام أمرهم بحزم. ويتعلق التحذير الثاني بالمشاركة الصينية في التجارة البحرية في تلك الفترة. فقد قمعت سلالة تشينغ- كما سنرى- المناطق الساحلية الصينية في البداية بلا رحمة، في صراعها ضد أنصار سلالة مينغ، ما أدى إلى تراجع حاد في التجارة والشحن. لكن بعد نحو العام ١٦٨٥، ازداد نشاط السفن والتجار والمستوطنين الصينيين كثيراً في جنوب شرق آسيا، وبخاصة في فيتنام والفلبين وسيام وكذلك في جاوة وسومطرة والدول الملايوية. وانتشرت الجماعات

المنفية الموالية لسلالة مينغ في كمبوديا وفيتنام. وأسست إحدى هذه الجماعات بقيادة سلالة ماك Mac دولة شبه مستقلة في ميناء هاتين Hatien على الساحل الشرقي لخليج سيام في أوائل العقد الأول من القرن الثامن عشر، لعبت دوراً بارزاً في التاريخ الفيتنامي. وكان الحضور الصيني- كما رأينا- واضحاً في كل من مانيلا وباتافيا، وكان الدور الضروري الذي لعبه الصينيون في اقتصاد المدينتين محل استياء المستعمرين الأوروبيين والشعوب المحلية على حد سواء. وطرد الإسبان كل التجار الصينيين من الفلبين في العام ١٧٥٥، وتركوا المجال مفتوحاً للصينيين- الفلبينيين المهجنين من الكاثوليك الرومان الذين كانوا يحملون أسماء إسبانية، ليصبحوا النخبة التجارية وفيما بعد النخبة المهنية والسياسية التي لا تزال موجودة إلى اليوم[١٣٦]. وفي إندونيسيا، أصبحت الزراعة الريحية لشركة الهند الشرقية الهولندية وللحكام المحليين نشاطاً آخر لرجال الأعمال الصينيين. وفي سيام، برز دور التجار الصينيين جلياً مع تغيير اتجاه التجارة بعيداً عن الغرب ونحو الصين مع نهاية القرن السابع عشر(٥١).

إمبراطورية مانشو

نعود الآن إلى الوسط الأوراسي الشاسع، من روسيا عبر آسيا الوسطى إلى الصين والشرق الأقصى. إن أحداً من شعوب ودول هذه الأقاليم لم يشارك مباشرة في "رحلات الاستكشاف"، لكنهم جميعاً واجهوا نتائجها عاجلاً أم آجلاً، سواء في شكل الضغط المتنامي من جانب القوى البحرية الأوروبية الغربية أو الإمكانات التجارية التي أطلقتها، كما في حالة تدفق الفضة من العالم الجديد الذي نوقش في الفصل السابق. والموضوع الرئيس الخاص بتفاعل الشرق والغرب عبر وسط أوراسيا الذي نتناوله هنا هو الاندفاع نحو المركز من الاتجاهين من جانب الدولتين الجديدتين القويتين اللتين ظهرتا على الطرفين: إمبراطورية مانشو تشينغ في الصين وموسكو في روسيا. لقد رأينا فيما سبق أن الصين وروسيا وقعتا فريسة للإمبراطورية المغولية، حيث خضعت الصين للحكم المباشر لسلالة يوان وأصبحت

(٥١) انظر وانغ (Wang, 1981, 2000) وسكنر (Skinner, 1996) للحصول على روايات متبصرة حول تكوين الجماعات "الكريولية" الصينية فيما وراء البحار في تلك الفترة.

روسيا دولة تابعة خاضعة للقبيلة الذهبية. طردت سلالة مينغ المحلية المغول في العام ١٣٦٨، لكنها لم تلاحقهم بعيداً داخل السهل بعد المحاولات المبكرة الفاشلة، واعتمدت بدلاً من ذلك على إستراتيجية دفاعية خلف سور الصين العظيم الذي شُيّد لمنع الغزوات المستقبلية من جانب بدو السهل. وقد غدا بمقدور إمبراطورية مانشو بعد سقوط إمبراطورية مينغ في العام ١٦٤٤ أن تبدأ "المشروع العظيم" للغزو والاستعمار في عمق آسيا الوسطى على حساب القبائل المغولية والتركية. وعلى الطرف المقابل، بدأت القوة المتصاعدة لدولة موسكو مهمتها الإمبريالية بغزو خانية قازان - كما رأينا - بقيادة إيفان الرهيب في العام ١٥٥٤، ما أدى إلى فتح الطريق إلى سيبيريا وثروات تجارة الفراء والمحيط الهادي. وكانت التجارة والحرب بين الإمبراطوريتين، وبينهما وبين القبائل المحلية، خيارات متاحة لإمبراطوريتين على خط الصدام. نتناول فيما يلي صعود إمبراطورية مانشو ثم نتحول إلى علاقاتها التجارية مع بقية العالم بحراً وبراً.

على خلاف الانطباع الشائع، لم يكن المانشو أنفسهم بدواً رعاة من السهول. فقد كان نظامهم الاقتصادي الأصلي يعتمد على مزيج من تربية الماشية والصيد والزراعة على الحدود الشمالية الشرقية للصين، وتعرضوا على مدى فترة طويلة للتأثيرات الثقافية للدولة الكبرى المجاورة التي كانوا تابعين لها. وهم ينتسبون إلى الجورجين الذين كانت منهم سلالة تشين التي حكمت شمال الصين- كما رأينا- من العام ١١٢٥ إلى العام ١٢٣٤، قبل أن يسقطها المغول. ويرجع الفضل إلى زعيمين بارزين، هما الزعيم القبَلي نورهاشي Nurhachi (١٦٠٧-١٦٢٦) وابنه أباهاي Abahai (١٦٣٥-١٦٤٣) (الذي عُرِف فيما بعد باسم هونغ تايجي Hong Taiji) في بناء آلة عسكرية قوية، كانت تُموَّل جزئياً من التجارة المربحة في الفراء وجذور الجنسة الطبية التي توفرت لهم بفضل موقعهم على الحدود الشمالية الشرقية للصين(٥٢). وقد استخدما هذه القوة لغزو كوريا وإخضاع معظم منغوليا الداخلية. وفي النهاية، استعانوا بقوات مساعِدة مغولية وجنرالات منشقين عن

(٥٢) تاريخ البداية لعهد هذين الزعيمين هو التاريخ الذي أصبح كل منهما فيه خاناً.

إمبراطورية مينغ لاستغلال الحرب الأهلية في الصين للاستيلاء على بكين في العام ١٦٤٤ ثم الصين كلها بحلول العقد التاسع من القرن السابع عشر بعد إخماد مقاومة أنصار سلالة مينغ في يونان وجنوب الصين وتايوان.

حافظت سلالة تشينغ على هويتها الثقافية المنفصلة كنخبة حاكمة بمنع التزاوج بين المانشو والصينيين، لكنهم تبنوا المؤسسات الصينية التقليدية في إدارة إمبراطوريتهم التي كانت تقوم بالدرجة الأولى على الطبقة المتعلمة الصينية. فكل وزارة أو إدارة كانت تديرها قيادة "ثنائية" تضم موظفاً من المانشو وموظفاً صينياً، بغرض تحقيق التوازن بين الخبرة الفنية للصينيين والولاء الأكبر المفترض للمانشو. وفي كثير من النواحي، كان المانشو باعتبارهم دخلاء على الحضارة الراقية المهيمنة في شرق آسيا مضطرين لأن يكونوا "صينيين أكثر من الصينيين أنفسهم"، ويبدو أن الصينيين أنفسهم تقبلوا تشينغ كسلالة "أقرب" عرقياً وثقافياً من سلالة يوان المغولية قبل ثلاثة قرون. وحتى التبني الإلزامي لتصفيفة الشعر المنشورية للذكور التي تتميّز "بالضفيرة" والتي كان الصينيون يحتقرونها في البداية كرمز للقهر الأجنبي، قبلوها لاحقاً، قبل أن يرفضوها ثانية بعد نمو النزعة القومية في أواخر القرن التاسع عشر. ويعد تاريخ إمبراطورية تشينغ مثالاً رائعاً لنجاح جماعة عرقية لا تزيد عن مليون شخص في حكم أكبر أمة في العالم دون أن تفقد هويتها الاجتماعية والثقافية والسياسية المميّزة من العام ١٦٤٤ إلى العام ١٩١١.

تجارة ما وراء البحار الصينية

لقد رأينا أن التجارة الدولية في بحر الصين الجنوبي، وحتى عبر المحيط الهادي مع مانيلا، كانت مزدهرة في عهد سلالة مينغ السابقة على الرغم من موقفها السلبي منها. وكان البرتغاليون في مكاو والهولنديون بارتباطاتهم باليابان يضيفون إلى النشاطات الحيوية للتجار الصينيين من مقاطعتي فوجيان وغواندونغ الساحليتين الجنوبيتين في التجارة مع جنوب شرق آسيا في ذروة عصر التجارة في تلك المنطقة. لا عجب — إذن - في أن نجد الجماعات التجارية في هاتين المقاطعتين غير متقبلة للإذعان لحكم المانشو. كانت المنطقة في ذلك الوقت تخضع لسيطرة سلالة زينغ

Zheng البارزة التي امتلكت أساطيل قوية، اِستُخدِمت إما في القرصنة أو في قمع القرصنة لخدمة إمبراطورية مينغ، بعد أن عيّنت الأخيرة زعيم السلالة المدعو زينغ زيلونغ Zheng Zhilong (١٦٠٤-١٦٦١) أميراً أعلى للبحار لحراسة السواحل الجنوبية. ذهب هذا الرجل إلى مكاو في شبابه، وتعلم اللغة البرتغالية، وعُمِّد في المسيحية باسم نيقولاس جاسبارد إكوان Nicholas Gaspard Iquan. وعمل مترجماً للبرتغاليين والهولنديين، وكوّن ثروته من العمل وكيلاً للي تان Li Tan (أو لي دان Li Dan) مؤسس الإمبراطورية التجارية المرتبطة بجزر ريوكيو Ryukyu واليابان، والمعروف للأوروبيين باسم "الكابتن صين" Captain China[١٣٧]. آلت أصول لي تان في اليابان وتايوان بعد موته في العام ١٦٢٥ إلى زينغ الذي استخدمها لتقوية مكانته في ميناء أموي (هسيا مين) وجنوب الصين. ويبدو أن لي تان كان أحد عبيد القوادس(٥٣) الإسبانية في مانيلا قبل أن يصبح زعيماً للجماعة التجارية الصينية في مدينة هيرادو Hirado على جزيرة كيوشو الجنوبية. كان لي يتقاضى مقابلاً مجزياً أيضاً عن تمثيل شركة الهند الشرقية الهولندية لدى السلطات الصينية. ولذلك كانت تربطه اتصالات وصلات شخصية بكل الفاعلين الرئيسين في عالم تجارة شرق آسيا في عصره، ويجسد تجارة "الحرير في مقابل الفضة" الصينية- اليابانية التي نوقشت في الفصل السابق[١٣٨]. أعطى المانشو الفرصة لزينغ زيلونغ للاحتفاظ بموقعه إذا تخلى عن سلالة مينغ، وهو ما فعله على الفور، مما أغضب ابنه نصف الياباني زينغ شينغونغ Zheng Chenggong (١٦٢٣-١٦٦٢) المعروف أكثر للتاريخ باسم كوشينغا Coxinga وهو تحريف هولندي

(٥٣) كانت السفن الحربية (القوادس) تعمل في معظمها بمجدفين من العبيد، كانوا يؤدون عملهم وهم مكبلين في أماكنهم، غالبيتهم أسرتهم الجيوش أو اختطفهم القراصنة لهذا الغرض من الأمم المعادية. وكانت بعض الدول تقضي على المدانين بقضاء بعض السنوات على القوادس كعقوبة، وهي عقوبة كانت أقرب إلى حكم الإعدام، وكانت تدخر في إسبانيا القرن السادس عشر للمسلمين الأندلسيين الذين أطلق عليهم اسم المورسكيين. ويقال إن أسطول التحالف الأوروبي بقيادة إسبانيا حين هزم الأسطول العثماني في معركة ليبانتو البحرية في العام ١٥٧١، حرر ثلاثين ألف مجدف نصراني كانوا عبيداً على السفن العثمانية [المترجم].

لأحد ألقابه الصينية. ولد كوشينغا في مدينة هيرادو وعاش مع أمه اليابانية قبل أن يلحق بأبيه في الصين في عمر السابعة. وتلقى تعليماً كلاسيكياً وتدريباً على فنون الحرب كانا عوناً له في حياته العاصفة اللاحقة.

يقدم دينغ Deng بعض المعلومات المتفرقة اللافتة للنظر حول نطاق العمليات التجارية التي قام بها زينغ[١٣٩]. فيقول إن الربح السنوي الذي حققه من التجارة مع اليابان وحدها بلغ عشرين طناً من الفضة، وبلغت أرباحه الإجمالية من خمسة وثمانين طناً إلى مئة طن. ومن حيث الحمولة الطنية، كانت تجارة زينغ مع اليابان ما بين سبعة أضعاف وأحد عشر ضعف التجارة الهولندية. ويقول دينغ أيضاً إن سفن زينغ المبحرة إلى اليابان كانت تحمل أكثر من سبعين طناً من الحرير الطبيعي، وهو ما يشير ضمناً إلى الحجم الضخم لهذه السفن نظراً لخفة وزن الحرير. مكّنت هذه الأرباح الضخمة ثلاثة من أجيال الأسرة من الاحتفاظ بثمانية آلاف سفينة ومئة وسبعين ألف جندي من العقد الخامس إلى العقد التاسع من القرن السابع عشر.

وحين اعتقلت إمبراطورية مانشو أباه شكاً في أن إذعانه كان مجرد حيلة، تولى كوشينغا السيطرة على موارد الأسرة الضخمة واستخدمها بكفاءة في المقاومة المسلحة للغزاة، وهزم قواتهم على البر والبحر، حتى إنه أبحر في نهر اليانغستي في العام ١٦٥٩ بأسطول يضم مئات السفن وعشرات الآلاف من الجنود لتهديد مقاطعة نانجينغ Nanjing، قبل أن يصدوه ويجبروه على الانسحاب. ووجد قاعدة أكثر أماناً في تايوان، فأنزل قواته عليها وطرد شركة الهند الشرقية الهولندية من مركزها في فورت زيلاندیا بعد حصار طويل. ولما تيقنت إمبراطورية مانشو من أن قوته الاقتصادية والعسكرية في تايوان تعتمد على الاتصال بالبر الرئيس، أمرت بإخلاء مسافة طويلة على الساحل الشرقي بعمق عشرين ميلاً تماماً من السكان، ما شكّل محنة كبرى للسكان وضربة معيقة للتجارة على مدى عقود. لكن هذا الإجراء كان فعالاً على الرغم من ذلك في إنجاز هدفه الإستراتيجي. ومات كوشينغا في العام ١٦٦٢ بعد فترة قصيرة من إعدام إمبراطورية مانشو لأبيه عقاباً على ثورته، لكن ابنه زينغ جينغ Zheng Jing (مات في العام ١٦٨١) والأفراد الناجون الآخرون من الأسرة صمدوا على تايوان إلى أن

استولت عليها قوات المانشو في العام ١٦٨٣ بقيادة رفيق سابق لزينغ، حكمها كولاية تابعة لمقاطعة فوجيان. كان قمع إمبراطورية زينغ التجارية وضرب اقتصاد الساحل الصيني الجنوبي في صالح الأوروبيين، حيث أراحهم – بلا شك – من منافس قوي في التجارة الآسيوية. وفتحت إمبراطورية تشينغ من حيث المبدأ كل الموانئ للتجارة في العام ١٦٨٥، في مقابل الحصول على ٢٠٪ رسوم استيراد، لكن في الحقيقة بقيت قيود إدارية واحتكارية أعاقت توسع التجارة.

ومع ذلك، تؤكد مازومدار Mazumdar أنه "حدثت زيادة غير مسبوقة في تجارة ما وراء البحار من الصين"[١٤٠]. ربما أدى القضاء على هيمنة أسرة زينغ في ذاته إلى حث كثير من القادمين الجدد على الدخول في تجارة جنوب الصين من ميناء أموي. وتذكر مازومدار أن عدد الينكات الصينية التي زارت باتافيا ارتفع من واحد وخمسين ينكاً إبان الفترة ١٦٨٤– ١٦٨٨ إلى اثنين وثمانين ينكاً إبان الفترة ١٦٩٩–١٧٠٣، وهو ما يفوق عدد الينكات القادمة إلى باتافيا من مكاو إبان الفترتين نفسيهما[١٤١]. وتشير أيضاً إلى حدوث نشاط صيني أكبر كثيراً، من حيث الأرقام المطلقة ومقارنة بالهولنديين، على الطريق إلى ناجازاكي بين رفع إمبراطورية تشينغ للحظر على الطرف الصيني في العام ١٦٨٥ وفرض القيود اليابانية على التجارة في العام ١٧١٥. فقد أبحر ما لا يقل عن خمسمئة وأربعين سفينة صينية إلى ناجازاكي إبان الفترة ١٦٨٤–١٦٨٨، مع أن السلطات اليابانية سمحت لمئة وثمانٍ وعشرين منها فقط بالدخول، مقارنة بتسع عشرة سفينة هولندية فقط سُمِح لها بالدخول، وظلت السفن الصينية تتفوق عدداً على نظيراتها الهولندية بهامش مماثل طوال هذه الفترة. وكانت الحاجة إلى النحاس الياباني لأغراض سك العملة هو السبب الرئيس لحرص نظام تشينغ على توسيع التجارة مع اليابان. وأخيراً، توضح مازومدار أيضاً أن السفن الصينية المتجهة إلى مانيلا كانت أكثر عدداً بكثير من السفن البرتغالية في تلك الفترة.

ويمكن اعتبار الصراع بين أسرة زينغ وإمبراطورية تشينغ مثالاً آخر للموضوعات الرئيسة لهذا الفصل، وهو النزاع بين الكيانات التجارية البحرية والكيانات الزراعية الداخلية الذي ينتهي عادة، كما في هذه الحالة، بانتصار الأخيرة. ومن الفرضيات

الكبرى المناقضة للحقائق من نوع "ماذا لو؟" في التاريخ الصيني السؤال التالي: ماذا لو نجح كوشينغا في الاستيلاء على نانجينغ؟ وماذا لو راهن الموظفون-المتعلمون الصينيون الذين آثروا السلامة بخدمة تشينغ في أدوارهم المعتادة، على ثائر شاب وزعيم قرصان مثل كوشينغا دفاعاً عن السلالة الحاكمة الصينية المحلية؟ هل كان يمكن طرد المانشو من الصين، أو على الأقل ترك الجنوب يتمتع بالاستقلالية الكافية للعمل بالتجارة الدولية سريعة النمو إبان القرن الثامن عشر قائداً للقوى الأوروبية وليس تابعاً لها؟ لقد كانت أسرة زينغ بارتباطاتها باليابانيين والبرتغاليين والهولنديين والشبكة التجارية التي ورثوها عن لي تان منفتحة تماماً على كل التيارات الدولية التي كانت تموج في حركة العولمة إبان العصر الحديث المبكر. وحتى جيش كوشينغا كان متعدد الجنسيات، فكانت نخبة الحرس من العبيد الأفارقة السابقين المشترين من البرتغاليين، ومن المفترض أن وحدة المحاربين الأشرس من ذوي الدروع المعدنية المعروفة باسم "الرجال الحديديين" حلت محل الساموراي اليابانيين. وقد أثبتت قوات الصين "الداخلية"، أي تحالف أمراء الحرب والبيروقراطيين الشماليين، مرة أخرى أنها أقوى كثيراً من القوات الناشئة للصين "البحرية" الساحلية الجنوبية في أواخر عهد إمبراطورية مينغ، تماماً كما هزمت زينغاً آخر، هو أمير البحر المخصي المسلم العظيم زينغ هي Zheng He في بداية عهدها. تعاطفت الأجيال التالية مع كوشينغا، كما فعلت مع زينغ هي، لتعطيه بعض التعويض عن حياته المأساوية. وحتى إمبراطورية تشينغ كرمت كوشينغا بعد موته باعتباره تجسيداً للفضيلة الكونفوشية العليا التي تجلت في الولاء الثابت الذي أظهره نحو إمبراطورية مينغ. وقد جعله انتصاره على الهولنديين ومقاومته للمانشو بطلاً للنظم الصينية الحديثة، كما أنهم يبجلونه في تايوان باعتباره مهندس اندماجها في العالم الثقافي الصيني، وفي تايوان يصلي له الأهالي طلباً للمطر[١٤٢]. علاوة على أن أمه اليابانية ومولده في كيوشو جعلاه محبباً أيضاً إلى اليابانيين، وتعد "معارك كوشينغا" إحدى أكثر مسرحيات العرائس شهرة للفنان العظيم شيكاماستو Chikamatsu.

يتحسر الدارسون الصينيون على أن أسرة زينغ لم تتمكن من استخدام رأس المال التجاري الهائل الذي جمعته للإفلات من القبضة العقيمة للدولة الصينية التقليدية

التي كانت تخضع لطبقات ملاك الأراضي والمتعلمين بالبر الداخلي، وإطلاق البلاد على طريق تجديدي أكثر انفتاحاً على الخارج يقوم على العمل التجاري والربح. ولذلك لم يجد زينغ زيلونغ استخداماً أفضل لإمبراطوريته التجارية الواسعة وقواته البحرية القوية اللازمة لحمايتها من وضعها في خدمة إمبراطورية مينغ الآفلة في مقابل الأراضي والرتب الرسمية والمكافآت. وكان طموحه لابنه الموهوب هو أن يوفر له أفضل تعليم كلاسيكي إعداداً له لحياة المتعلم- الموظف. وحين حلت سلالة تشينغ محل سلالة مينغ، كان همه الوحيد هو استرضاء السادة الجدد، مما أدى حتى إلى اشمئزاز ابنه. وقد أدى ولاء كوشينغا الجدير بالإعجاب لسلالة مينغ به إلى الهزيمة والمأساة، حين اختار الاعتراف بسيادتهم الاسمية وحسب، مع الاحتفاظ بنظامه التجاري كاملاً في جنوب شرق الصين وتايوان وتوسيعه أكثر بالمشاركة في الاقتصاد العالمي المزدهر الذي كان ملماً به تمام الإلمام. ولم يأتِ نظام صيني يطلق طريقاً للنمو قائماً على التجارة إلا حين ظهرت- ولعلها من علامات السخرية- دولة لاجئة أخرى في تايوان في العام ١٩٤٠، ثم أخذ حكام البر الرئيس يقلدونها إبان العقد التاسع من القرن العشرين[١٤٣].

استتب حكم المانشو في الصين وتوسع كثيراً في العهد الطويل للإمبراطور كانغشي Kangxi (١٦٦١-١٧٢٢). وبحلول العقد التاسع من القرن السابع عشر كانت الصين نفسها قد هدأت واستقرت ووسعت حدودها كثيراً إلى مقاطعة شينجيانغ ("الأراضي الجديدة") الحالية عبر سلسلة من الحملات ضد القبائل المغولية، قاد الإمبراطور بعضها بنفسه. على أن الهدف من هذه الحملات لم يكن الأراضي في ذاتها وإنما الاستباق إلى إجهاض تهديد الغزو المغولي، لكن هذه المرة باتباع سياسة استباقية عدوانية، بدلاً من الاعتماد السلبي على السور العظيم في عهد إمبراطورية مينغ. وباستخدام الطريقة الصينية التقليدية المتمثلة في "جعل البرابرة يحاربون البرابرة"، تحالف كانغشي مع قبائل خالكا Khalkha المغولية الشرقية لهزيمة غالدان Galdan (١٦٧٦-١٦٩٧) القائد العظيم لقبائل زونغهار Zunghar المغولية الغربية وقتله. كانت التجارة التقليدية للشاي في مقابل الخيول، الضرورية لسلاح الفرسان في إمبراطورية

تشينغ، عنصراً مهماً في سياستهم نحو المغول، سواء كحلفاء أو كأعداء. وكان الإنتاج الزراعي اللازم لتوفير المؤن في عمق السهل توفره مستعمرات عسكرية حول نقاط محصنة. واستمرت سياسات كانغشي في عهد ابنه الإمبراطور يونغزينغ Yongzheng وحفيده الإمبراطور كيانلونغ Qianlong اللذين طال عهدهما عن عهده. وغزا كلاهما التبت وأدمجاها في إمبراطورية تشينغ في العام ١٧٥١، وبذلك أمنَّا للسيطرة الصينية على الدالاي لاما والمواقع الدينية للبوذية التبتية التي يعتنقها كل من المانشو والمغول.

وبعد وفاة غالدان، قاد ابن أخيه قبائل زونغهار بطريقة فعالة، وتحت قيادته أقاموا إمبراطورية واسعة في غرب منغوليا تمتد من سيبيريا إلى حدود التبت وهددوا قبائل خالكا المغولية الشرقية الذين كانوا أتباعاً مخلصين لإمبراطورية تشينغ. فشن كيانغلونغ في العام ١٧٥٧ حرب إبادة ضد الزونغهار أزالت دولتهم ومحّت كل أثر تقريباً للشعب نفسه. وبلغت الصين أقصى اتساع لها في العام ١٧٥٩، إذ بلغت مساحتها ١١.٥ مليون كيلومتر مربع[١٤٤]. وإذا أخذنا في الحسبان أن دول كوريا وبورما وسيام وفيتنام المجاورة، وكذلك كثيراً من دول وشعوب آسيا الوسطى، كانت- كما رأينا- تعترف أيضاً بالتبعية لإمبراطورية تشينغ في ذلك الوقت، لتأكد اتساع نفوذ الدولة أكثر كثيراً من حدودها.

شهدت فترة السلام المنشوري(٥٤) زيادة كبيرة في عدد سكان الصين من أواخر القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر. فيذكر ماديسون أن عدد سكان الصين انخفض من نحو مئة وخمسة وأربعين مليوناً في العام ١٦٢٠ إلى مئة وستة وعشرين مليوناً في العام ١٦٨٠، ثم تعافى إلى مئة وسبعة وخمسين مليوناً في العام ١٧١٠، قبل أن يقفز إلى أكثر من الضعف بحلول العام ١٨٠٠، ثم إلى نحو ثلاثة أضعاف إلى أربعمئة واثني عشر مليوناً بحلول العام ١٨٥٠[١٤٥]. ومع أن المساحة المزروعة زادت إلى الضعف فقط[١٤٦]، فقد ازدادت الغلة لكل هكتار بفضل تنوع

(٥٤) على غرار مصطلحات السلام الروماني والمغولي وغيرها، يشير مصطلح السلام المنشوري Pax Manchurica إلى تأثيرات اتساع إمبراطورية مانشو تشينغ الداعمة للاستقرار والسلام على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمنطقة والعالم [المترجم].

المحاصيل، ومنها نباتات العالم الجديد مثل البطاطس الحلوة والذرة الصفراء والفلفل الحار والفول والمحاصيل النقدية مثل الشاي وقصب السكر والتبغ. وقد أسهمت البطاطس الحلوة على وجه الخصوص في إحداث فرق كبير في مدى الوفرة الغذائية في مناطق النقص مثل فوجيان، لأنها يمكن أن تزرع في التربة غير المناسبة للمحاصيل الأخرى وأقدر على النجاة من الجفاف. وكان التبغ الذي جاء من الفلبين يزرع أيضاً على نطاق واسع، وسرعان ما أدمن الصينيون ما أسموه "الكحول الجاف" الذي كانوا يدخنونه في البيبة، وفيما بعد أخذوا يخلطونه بالأفيون(٥٥).

أخذت تجارة ما وراء البحار لإمبراطورية تشينغ الصينية تتركز أكثر فأكثر في ميناء كانتون بمقاطعة غواندونغ بجنوب الصين، وبخاصة بعد العام ١٧٥٧ حين اختاره نظام تشينغ كجزء من إطاره التنظيمي للتجارة. ترجع الاتحادات التجارية أو "النقابات الاحتكارية" في كانتون إلى العقد السادس من القرن السادس عشر حين خوّلت الحكومة جماعات معينة الحق في التعامل مع التجار الأجانب وجمع العوائد منهم نيابة عن الدولة. كانت هذه الجماعات أو الشركات المعروفة باسم "هونغ" hong تتحمل المسؤولية القانونية عن سلوك التجار الأجانب، وكانت في مقابل ذلك المخولة وحدها التعامل معهم. وأخذت أهمية هذه الشركات تزداد تدريجياً بعد العام ١٦٨٥ وإبطال المنع الحكومي للتجارة الخارجية. وفي العام ١٧٢٠، تكتلت مجموعة من ثلاث عشرة شركة من هذه الشركات في المؤسسة التي اشتهرت لاحقا باسم كوهونغ Cohong التي بقيت على الرغم من التقلبات الكثيرة حتى حروب الأفيون إبان القرن التالي. وازداد عدد الشركات المتكتلة وتناقص، لكن احتفظت كوهونغ بهويتها كنوع من الاحتكار المجاز حكومياً للتعامل مع كل التجار الأجانب وكذلك مع الشركات والتجار المحليين الكثيرين الذين يربطون تجار التصدير والاستيراد بالوسطاء الإقليميين والمنتجين الريفيين الفرديين لمنتجات التصدير مثل الحرير والسكر والشاي. وكانت الدولة ممثلة بطريقة مباشرة في شخص الموظفين الصينيين المنشوريين المختلفين الذين كان يترأسهم جميعاً

(٥٥) يدفع ناكوين وراوسكي (Naquin and Rawski, 1987, p. 23) بأن توسيع الأراضي المزروعة بالمحاصيل التقليدية وتغيير أنماط المحاصيل كانا أهم كثيراً من نباتات العالم الجديد.

الموظف المعروف باسم هوبو Hoppo الذي كان يمثل السلالة الإمبراطورية نفسها. تمثلت الحالة الناتجة عن ذلك، كما يمكن لأي شخص مُلّم بفكرة السلوك الريعي أن يدرك، في وفرة فرص الفساد، مع تنافس كل الأطراف على نصيبها من المكاسب من التجارة المقيدة احتكارياً. وقد استفادت السلالة الإمبراطورية كثيراً من الإيرادات، ولم يقتصر دخلها على الرسوم التي كانت تُجمَع رسمياً، بل شملت أيضاً الهدايا والتبرعات من كل المستفيدين لضمان بقائهم في المواقع المميّزة. وتمثل القيد الوحيد في الحاجة إلى تقديم الحوافز الكافية للمنتجين المحليين والتجار الأجانب لعرض السلع وطلبها[١٤٧]. وكان التجار الخاصون، من كل من التجار "الدوليين" الإنجليز القادمين من الهند والتجار الصينيين المحليين من خارج نظام كوهونغ، ينافسون بقوة أيضاً على الغنائم، وبخاصة من تجارة الأفيون الممنوعة رسمياً.

يذكر الدارس الفرنسي لويس ديرمني Louis Dermigny أن حمولة السفن الأجنبية المتاجرة في كانتون ازدادت بعامل تسعة تقريباً بين الأعوام ١٧١٩-١٧٢٦ والأعوام ١٧٨٣-١٧٩١، وهي زيادة ضخمة بأي معيار[١٤٨]. وتضمنت السلع المتبادلة الصادرات الصينية التقليدية كالحرير والخزف، لكن الشاي كان أهمها على الإطلاق حينذاك، فمع أنه كان يزرع ويستهلك في الصين منذ فترة طويلة، إلا أن استهلاكه انتشر على مستوى العالم، وبخاصة في إنجلترا وأوروبا بداية من القرن الثامن عشر، كما أوردنا آنفاً. ويذكر هولدين فوربر Holden Furber أن مديري شركة الهند الشرقية البريطانية قدموا رطلين من الشاي إلى الملك تشارلز الثاني في العام ١٦٦٤، ثم استوردوا كميات متقطعة إبان العقدين التاليين[١٤٩]. ويذكر شوظوري أن الشركة استوردت زهاء ثمانية وثلاثين ألف رطل في العام ١٦٩٠، وكان الفرق بين متوسط سعر التكلفة (واحد شلن) وسعر البيع (ستة شلنات) تمتصه الرسوم الجمركية البالغة خمسة شلنات لكل رطل[١٥٠]. وبدأ الانفجار في الطلب في أوائل القرن الثامن عشر وفي الأعوام السبعة من العام ١٧١٣ إلى العام ١٧٢٠ التي استوردت شركة الهند الشرقية البريطانية فيها أكثر من مليوني رطل من الشاي. واستمر النمو المدهش على مدى العقود التالية، باستيراد ٨.٩ مليون رطل إبان العقد الثالث من القرن الثامن عشر، ثم

١١.٧ مليون رطل إبان العقد الرابع، ثم ٢٠.٢ مليون رطل إبان العقد الخامس، ثم ٣٧.٤ مليون رطل إبان العقد السادس من القرن نفسه، وارتفعت قيم المبيعات المقابلة من ستمئة وأحد عشر ألفاً وأربعمائة وواحد وأربعين جنيهاً إبان العقد الثالث من القرن الثامن عشر إلى مليون وستمائة واثنين وتسعين ألفاً وستمائة وثمانية وتسعين جنيهاً إبان العقد السادس من القرن نفسه[١٥١]. وفي العام ١٧٦٠، بلغت واردات شركة الهند الشرقية البريطانية من الشاي نحو ٣٩٪ من إجمالي واردات الشركة، وقد اقتربت بذلك من نسبة الـ٤٣٪ للمنسوجات القطنية والحريرية من آسيا كلها[١٥٢]. كان الشاي يُنقَل في "سفن صينية" متخصصة كانت تتوقف مرة واحدة فقط في الهند في رحلة الذهاب ولا تتوقف تماماً في رحلة العودة من كانتون لتأتي بالشاي معبئاً في صناديق مبطنة بالخارصين على الطريقة الصينية، ليقدم للمستهلك طازجاً قدر الإمكان. وعلى النقيض من ذلك، ضيعت شركة الهند الشرقية الهولندية الفرصة لكي تكون تنافسية في تجارة الشاي الذي كانت تشتريه من باتافيا وليس من كانتون مباشرة، ولم تكن تأتي به طازجاً إلى الأسواق الأوروبية.

رأينا فيما سبق أن "استثمارات" شركة الهند الشرقية البريطانية، بمعنى مشترياتها للشاي من كانتون كانت تُموّل من بيع السلع الهندية، ومنها بيع الأفيون، على أيدي التجار الخاصين الإنجليز في مقابل الفضة، التي كانوا يعطونها للشركة بعد ذلك من أجل مشتريات الشاي من نقابة كوهونغ، وكان التجار يحصلون في مقابل فضتهم على كمبيالات على لندن بالجنيه الإسترليني. وهذا المثلث التجاري "بريطانيا - الصين - الهند" هو موضوع البحث القيّم الذي أجراه تان شونغ Tan Chung الذي يبيّن في الجدول رقم (٢) أن الفضة شكلت ٥٢٪ من الصادرات البريطانية إلى الصين لدفع ثمن مشتريات الشاي إبان الفترة ١٧٦١-١٧٧٠، وهي النسبة التي واصلت الهبوط بشدة حتى العام ١٨٠٠، وأصبحت نسبة لا تذكر فيما بعد[١٥٣]. وارتفع نصيب السلع الهندية، في المقابل، من ٢٤٪ إبان الفترة ١٧٦١-١٧٧٠ إلى أكثر من ٥٠٪ في العقود الثلاثة التالية، ثم ارتفع جداً إلى ٨٣٪ إبان الفترة ١٨٢١-١٨٣٠. ويبيّن الجدول رقم (٤) في بحث شونغ ارتفاع متوسط الشحن السنوي للأفيون الهندي إلى الصين من ألفي

صندوق (بكل صندوق مئة وأربعة وتسعين رطلا) إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر، إلى ثلاثة آلاف وثمانمئة صندوق ثم أربعة آلاف وأربعمئة صندوق إبان العقدين الأولين من القرن التاسع عشر على التوالي، ثم قفز إلى أحد عشر ألفاً وأربعمئة صندوق وأربعة وعشرين ألفاً وثلاثمئة صندوق إبان العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر على التوالي[١٥٤]. وفي العام ١٨٢١، كانت واردات الأفيون إلى الصين تساوي تسعة ملايين دولار إسباني، مقارنة بصادرات الشاي الصينية إلى بريطانيا التي كانت تساوي ٨.٤ مليون دولار إسباني[١٥٥].

والنتيجة المذهلة حقاً هي أن صادرات الأفيون من الهند – على خلاف الاعتقاد الشائع– لم تكن ضرورية لكي توازن شركة الهند الشرقية البريطانية تجارتها مع الصين من خلالها. يوضح الجدول (٥) في بحث تان شونغ أنه من العام ١٧٩٢ إلى العام ١٧٩٥ كانت الصادرات البريطانية- الهندية إلى الصين باستبعاد الأفيون تتجاوز "الاستثمار"(٥٦) السنوي للشركة في الشاي والسلع الصينية الأخرى بمتوسط أكثر من مئتي ألف جنيه سنوياً[١٥٦]. وكانت صادرات القطن الهندية من بومباي صاحبة الإسهام الأكبر في هذا الخصوص. ويقول شونغ إنه "لو كان دور الأفيون محدوداً لهذه الدرجة في توازن التجارة البريطانية مع الصين، فقد كان من المرجح ألا تُصدّر صناديق كثيرة منه إبان القرن الثامن عشر وأن تتوقف تجارته كلياً إبان القرن التاسع عشر"[١٥٧]. وتؤكد مازومدار أيضاً أنه "حتى العام ١٨٢٣، كان القطن الخام هو السلعة التصديرية الهندية الأثمن إلى الصين، أثمن حتى من الأفيون"[١٥٨]. فقد كانت صادرات القطن الهندية، وهي مُدخلات أساسية للمنسوجات الصينية "المعروفة باسم النانكين(٥٧)، كافية وزيادة - كما يذكر تان شونغ – لتمويل شراء الشاي الصيني، دون اللجوء إلى الأفيون بنتائجه المدمرة للنسيج الأخلاقي والاجتماعي للمجتمع الصيني.

أدى الازدهار في صادرات الشاي التي كان ٥٠–٧٠٪ منها يأتي من مقاطعة فوجيان[١٥٩] إلى توافد العمالة والمشروعات التجارية الموسمية المهاجرة إلى تلك المقاطعة

---

(٥٦) بمعنى قيمة مشتريات الشاي، كما ورد في فقرات سابقة [المترجم].

(٥٧) النانكين nankeen قماش قطني متين كان ينسج يدوياً في الصين [المترجم].

من المناطق الأخرى، وكان الإنتاج يُموَّل بقروض من الجماعة التجارية عبر نوع من النظام الصناعي المبكر[١٦٠]. أدى ملاك الأراضي المحليون، بما في ذلك الأديرة البوذية والطاوية في المنطقة الجبلية الداخلية، دوراً سلبياً عموماً، حيث كانوا يؤجرون الأرض وحسب، بعيداً عن صنع القرار أو المخاطرة في عملية الإنتاج. انطوى تنظيم تجارة الشاي على نكهة متطورة جداً أو "حديثة"، فكانت العقود المكتوبة تنص على النوعية والكمية اللتين يجب تُسليمهما وشروط الدفع وعقوبات عدم الوفاء. ومع أن العمالة المطلوبة لزراعة الشاي وجمعه كانت غير ماهرة نسبياً، فإن المراحل التالية لمعالجة المحصول من أجل السوق كانت تتطلب كثيراً من المهارات المتخصصة. ويلاحظ غارديلا Gardella أن العرض كان من الممكن أن يزداد بسرعة أكبر لو أن الطلب لم تقيّده سياسات التسعير الاحتكارية لشركة الهند الشرقية البريطانية على الطرف الاستهلاكي في الأسواق الأوروبية[١٦١].

أدى نمو ناتج الشاي طبيعياً إلى تحويل الأرض عن إنتاج الأرز، وهو ما أدى بدوره إلى ضرورة الاستيراد من أجزاء أخرى من الصين، وأيضاً من جنوب شرق آسيا، وبخاصة سيام وكوشينشينا. وتمثل هذه الظاهرة التي أدت صادرات الشاي إلى أوروبا فيها إلى تحفيز تجارة الأرز الآسيوية البينية، مثالاً جيداً للتجارة المثلثية، إلى جانب التجارة المثلثية المعتادة في المحيط الأطلسي، التي ستناقش بالتفصيل في الفصل التالي. ترجع العلاقات التجارية بين أيوثايا وجنوب الصين- كما رأينا- إلى جذور دولة أيوثايا، ونشطت كثيراً في أثناء فترة نظام أسرة زينغ. فكان كوشينغا يستورد منها القصدير والملح الصخري للاستخدام العسكري في مقابل الفضة والرصاص اليابانيين، وفي العام ١٦٦٥ أرسل ابنه زينغ جينغ عشرين ينكاً إلى جنوب شرق آسيا، ذهبت عشرة منها إلى سيام[١٦٢]. كما أحدث إبطال إمبراطورية تشينغ لمنع التجارة الخارجية زيادة كبيرة في تجارة الينكات بين موانئ أموي وكانتون ونينغبو Ningpo الصينية وموانئ جنوب شرق آسيا. وفي سيام، كان التجار الصينيون من مقاطعة فوجيان منخرطين بقوة كتجار خاصين وموظفين بالبلاط، وزادت أعدادهم بصورة ملحوظة، كما لاحظ مراقبون أوروبيون كثيرون. وكانت التجارة الكبيرة بين الصين وسيام واليابان في هذه

الأعوام تخضع لسيطرة تجار وبحارة وأطقم صينيين، عمل كثيرون منهم في خدمة بلاط أيوثايا، وصدّروا جلود الأيل ومنتجات جنوب شرق آسيا الأخرى فضلاً عن السلع الصينية إلى ناجازاكي، بالدرجة الأولى في مقابل واردات النحاس.

وعلى الرغم من أن نظام تشينغ كان يحصل على دخل كبير من كل هذه التجارة الخارجية، فقد أعاد المنع الرسمي في العام ١٧١٧. ربما كان من الأسباب الرئيسة وراء المنع الارتياب في أن الأعداد المتزايدة من الجاليات الصينية المزدهرة في جنوب شرق آسيا كانوا يشكلون "طابوراً خامساً"، فضلاً عن فقدان الحبوب الغذائية والمواد الأولية الاستراتيجية مثل خشب السفن لأن نصف الينكات التي كانت تبحر إلى الخارج سنوياً لم تكن تعود إلى الصين. واستمرت التجارة على الرغم من المنع، لكنها انتكست. ويبدو أن الضرر الناتج كان شديداً لدرجة أن الحكومة قبلت التماساً من نائب الإمبراطور لاستثناء المناطق الساحلية من المنع في العام ١٧٢٧، واستمر هذا الاستثناء لأربعين عاماً. ويبدو أن نقص الأرز في جنوب الصين ورخصه ووفرته النسبية في سيام كان العامل الأهم المسؤول عن رفع المنع. فيذكر فيرافول Viraphol أن مئة وعشر سفن على الأقل كانت تبحر سنوياً من أموي وكانتون، معظمها إلى سيام وشبه جزيرة الملايو، ويلاحظ أيضاً أنه "في التحليل الأخير، يرجع استئناف التجارة الصينية-السيامية إبان الفترة الممتدة من العقد الثالث إلى العقد السابع من القرن الثامن عشر في معظمه إلى استيراد الأرز من سيام إلى جنوب شرق الصين، وهو العامل الوحيد الملموس لإبطال المنع الثاني للتجارة والسفر إلى الخارج"[١٦٣]. وقد شجع أباطرة تشينغ تجارة الأرز بمنح امتيازات جمركية خاصة وكذلك مكافآت ورتب للتجار والموظفين المنخرطين في هذه التجارة[١٦٤]. وكان نمط التجارة بين جنوب الصين وسيام يتوافق مع إطار "نسب العوامل" المعياري، حيث كانت مقاطعتا فوجيان وغواندونغ وفيرتا العمالة نسبياً تصدّران المصنوعات كثيفة العمالة مثل الخزف والأدوات المعدنية والمنسوجات، في مقابل منتجات الموارد الطبيعية كثيفة الأرض مثل الأرز والشجر الأحمر من سيام، فضلاً عن القصدير من شبه جزيرة الملايو.

التجارة البرية الصينية والروسية

نتحول فيما يلي إلى السؤال المهم حول تجارة الصين البرية. لقد رأينا في الفصل الثالث أن تجارة القوافل البرية حافظت على نفسها نسبياً إبان القرن ونصف القرن اللذين تليا انهيار السلام المغولي، لكنها شهدت تراجعاً وتمزقاً كبيرين إبان القرن السادس عشر. يُعزى هذا التراجع عادة، من المنظور المتمركز حول أوروبا، إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، على افتراض أن التجارة البرية لم تستطع أن تنافس التكلفة الدنيا لشحن السلع حول رأس الرجاء الصالح. لكن روسابي Rossabi يدفع على نحو مقنع بأن المنافسة من جانب طريق رأس الرجاء الصالح لم تكن السبب الوحيد، ولا حتى الرئيس للتراجع في تجارة القوافل للمسافات الطويلة عبر آسيا الوسطى[١٦٥]. ويرى أن التمزق وعدم الاستقرار السياسيين اللذين عمّا على طول الطريق البري بداية من أوائل العقد الأول من القرن السادس عشر فصاعداً كانا العامل الأهم. وتحديداً، كان تفكك الإمبراطورية التيمورية على أيدي الأوزبكيين والكازاخيين البدو يعني أن سمرقند وهيرات وغيرها من مدن القوافل الكبرى في بلاد ما وراء النهر وخراسان لم تعد تتمتع بجاذبيتها السابقة للتجارة البرية، وكانت القوى البدوية الجديدة أكثر اهتماماً بالسلب والغنيمة منها بالتجارة. وفي بلاد فارس، استغرقت الدولة الصفوية الجديدة للشاه إسماعيل وقتاً لكي ترسخ سلطتها، وسرعان ما تورطت في صراعات عنيفة مع كل من الأوزبكيين والعثمانيين، وتسبب تبنيها للمذهب الشيعي من الإسلام في تنفير التجار السُنة وإثارة رفض أعنف لها من جانب العثمانيين المتبعين للمذهب السُني. وكانت مدن الواحات مثل كاشغر وياركند وحامي وتورفان(٥٨) تتعرض لغارات منتظمة من الكازاخيين والقبائل البدوية الأخرى، وانقسمت داخلياً في الوقت نفسه في نزاعات دينية وطائفية مريرة بين أتباع رجال الدين الأصوليين من ناحية، ومن ناحية أخرى أتباع الطرق الصوفية الذين كانوا أنفسهم منقسمين إلى معسكرات متحاربة. ليس غريباً والحال كذلك أن تُرسَل قافلتان فقط إلى الصين من آسيا الوسطى بين العامين ١٦٠٠ و١٦٣٠[١٦٦]، وحتى القوافل المنطلقة من

(٥٨) راجع حواشي سابقة للمترجم حول هذه المدن والواحات [المترجم].

تورفان التي كانت متواترة إبان القرن الخامس عشر تراجعت كثيراً هي الأخرى[٥٩].

ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، دخلت إمبراطورية مينغ فترة من عدم الاستقرار المزمن تميّزت بانتشار الفساد وثورات الفلاحين العنيفة التي أدت في النهاية إلى إسقاطها - كما رأينا - إبان العقد الخامس من القرن السابع عشر. وتعرض ممر قانسو في المنطقة الشمالية الغربية الذي كانت القوافل تمر منه خلال رحلتها إلى الغرب، إلى موجات جفاف شديدة صاحبتها اضطرابات من جانب الفلاحين. وتفاقمت هذه الصعوبات أكثر، نظراً لأن كثيراً من شعوب هذه المنطقة كانوا من المسلمين الذين كان يتلقون الدعم في معارضتهم لسلالة مينغ من إخوانهم في الدين من الواحات والسهول. وكان العداء المغولي والمنشوري لسلالة مينغ مكوناً آخر ضمن التحديات التي ثبت أنه يستحيل على إمبراطورية مينغ أن تتغلب عليها. ولم يكن

(٥٩) ثمة جدل ذو صلة يتعلق بالكفاءة النسبية للشركات الأوروبية والتجارة الآسيوية التقليدية. فيتبنى نيلز ستينزغارد (Niels Steensgaard, 1974) رأي فان لور (van Leur, 1955) القائل بأن التجارة الآسيوية التقليدية كانت من النوع "المتجول"، أي مجرد نقل للفوائض بين المناطق المختلفة يقوم به تجار محدودو النطاق برأس مال محدود جداً. ودولة الهند البرتغالية مع أنها كانت تعمل على نطاق أوسع كثيراً وعلى مسافات أطول كثيراً وبتقنية ملاحية أكثر تقدماً، كانت هي الأخرى- في رأيه- عملاً ما قبل حداثي "يتعلق بإعادة التوزيع"، من حيث إن دافعيتها تمثلت في قيام سيد إقطاعي بجمع المكوس والجزية والغنائم، وليس منظمة تجارية تتميز بالربح والإدارة العقلانية للعمل. وعلى خلاف ذلك، كانت شركات الهند الشرقية الهولندية والبريطانية تمثل ظهور قوى السوق غير المقيّدة. وقد تعرض عمل ستينزغارد لنقد شديد من ميلينك رولوفز (Meilink-Roelofsz, 1980) التي دفعت بأن "التجوال" سمة لا تنطبق على التنظيم المتطور لمالاكا وللتجار الغوجاراتيين والتاميليين وغيرهم من التجار الآسيويين الذين كانوا يتاجرون هناك، ناهيك عن الصينيين الفطنين الذين عملوا بالتجارة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. وتشكّك ميلينك أيضاً في أطروحة شركة الهند الشرقية الهولندية "الحديثة" و"العقلانية"، مشيرة إلى طرقها المحاسبية الخاطئة، وإلى لجوئها الدائم إلى الاستخدام المفرط وغير الفعال للقوة من جانب مؤسسة عسكرية مغرورة، وإلى فشلها في إنجاز هدفها الرئيس المتمثل في تحقيق احتكار مُحْكَم للتجارة الآسيوية، باستثناء الجهود المحدودة والمُكْلِفة ذاتها المتعلقة بالميس وجوز الطيب في جزر الملوك. ومن الإنصاف أن نقول إن ستينزغارد كان مدركاً لهذه النقاط، واستشهد بمثال التاجر الأرمني هوفهانيس Hovhaness الذي عمل بين البصرة وأصفهان وسورات من العام ١٦٨٢ إلى العام ١٦٩٣، الذي كان دقيقاً جداً في متابعة الصفقات المعقدة التي تضمنت عملات ومقاييس مختلفة، كان يتعامل معها "بمنتهى السهولة" (ص ٢٥- ٢٦).

حكام تشينغ الجدد أنفسهم أكثر تقبلاً من السلالة المخلوعة من جانب العناصر الثائرة جميعها، ولذلك لم تتراجع الفوضى وعدم الاستقرار لعدة عقود بعد سقوط إمبراطورية مينغ. وقد رأينا أن أباطرة تشينغ من كانغشي إلى كيانلونغ تورطوا في صراع عنيف مع قبائل الزونغهار المغولية في آسيا الداخلية والوسطى، انتهى بإبادة الزونغهار فعلياً إبان العقد السادس من القرن الثامن عشر. والحرب المتواصلة في السهول على مدى قرن تقريباً لم تكن مواتية لتجارة القوافل للمسافات الطويلة على طول طريق الحرير الجنوبي التقليدي أو محفزة لها. وكانت التجارة البحرية هي التي تجلب الفضة إلى إمبراطورية تشينغ الصينية في مقابل الشاي والحرير والخزف، في الوقت الذي كانت فيه التجارة التقليدية في الشاي في مقابل الخيول والجمال من السهول تواجه قيوداً وعراقيل شديدة.

ثمة شريك تجاري بري كبير جديد لإمبراطورية تشينغ الصينية، وكذلك منافس سياسي خطر لها، بدا في الظهور مع اختراق الروس شرقاً إلى التيغة والغابات السيبيرية بحثاً عن الفراء الوفير الذي كانوا ينتزعونه من القبائل المحلية. وكما رأينا، فقد وصل الروس إلى المحيط الهادي في الوقت نفسه تقريباً الذي سيطرت فيه سلالة تشينغ على الصين. وقد سعى الزونغهار باستماتة للتحالف مع هذه الدولة القوية، لكن الروس لم تكن لديهم الرغبة لاستعداء المانشو الذين كان الروس حريصين على التجارة معهم، بتقديم فرائهم الثمين في مقابل الشاي والحرير والسلع الصينية الأخرى. وفُتِحت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأدى ذلك إلى معاهدتي نيرشينسك Nerchinsk في العام ١٦٨٩ وكياختا Kiakhta في العام ١٧٢٨ المهمتين بين القوتين الرئيستين على طرفي اليابسة الأوراسية.

كان الصدام بينهما حتمياً، وهو ما حدث في وادي نهر أمور Amur على حافات جنوب سيبيريا وشمال منشوريا إبان العقد الخامس من القرن السابع عشر، حين بلغ الاختراق الروسي شرقاً الحدود الغربية لإمبراطورية تشينغ. فقد أراد الروس أن يستخدموا هذا الوادي الخصب كمصدر لإمدادات الغذاء لتجار الفراء، لكن القبائل المحلية كانت تدفع جزية لإمبراطورية تشينغ، وقد خوّلها ذلك الوقوف بوجه الروس.

وبعد وقوع بعض الاشتباكات، وقّع الجانبان معاهدة نيرشينسك التي وافق الروس بمقتضاها على الانسحاب من منطقة نهر أمور مع تثبيت الحدود إلى الشمال منها. وفي مقابل هذه التنازلات الإقليمية، حصل الروس على الحق في مبادلة فرائهم بالمنتجات الحريرية والسلع الصينية الأخرى. واتفق الجانبان أيضاً على تحديد تبعية القبائل المحلية المختلفة، بما في ذلك المغول، "لدائرة النفوذ" الصينية أو الروسية. ووافق الروس تحديداً على عدم التحالف مع الزونغهار الخطرين. ومن اللافت للنظر أن المفاوضات الدبلوماسية أجريت رسمياً باللغة اللاتينية، حيث ناب يسوعيان أوروبيان عن إمبراطورية تشينغ وناب ضابط بولندي في خدمة الروس عن الجانب الروسي[١٦٧]. سمحت المعاهدة بإرسال قافلة رسمية واحدة كل ثلاثة أعوام إلى بكين تجلب الفراء لكي يُبادَل مع المنتجات الحريرية والسلع الصينية الأخرى. ويذكر فوست Foust أن الأعوام الأربعين من ١٦٨٩ إلى ١٧٢٨ شهدت إرسال خمسين قافلة روسية إلى بكين، بما في ذلك القوافل الرسمية العشر، وكانت القوافل الباقية قوافل خاصة غير رسمية، وهو ما يشير إلى أن التجارة كانت مربحة بالتأكيد[١٦٨]. ويبدو أن الزيادة الكبيرة في صادرات الفراء أدت إلى التخمة وتدهور الأسعار. ولذلك طلب بيتر الأكبر إنشاء شركة احتكارية جيدة التنظيم من نوع رأس المال المشترك أو المحاصة لمعالجة الموقف، لكن الفكرة لم تجد طريقها إلى أرض الواقع.

وضعت اتفاقية صينية- روسية جديدة، هي معاهدة كياختا التي وُقّعت في العام ١٧٢٧، الأساس لإطار متين لتبادل التجارة البرية بين القوتين، دام حتى العام ١٨٦٠[١٦٩]. أبقت الاتفاقية الجديدة على قاعدة إرسال قافلة رسمية واحدة إلى بكين كل ثلاثة أعوام، لكنها أكملتها بتأسيس مدينة كياختا Kiakhta على الحدود بين الأراضي الروسية في سيبيريا والأراضي الصينية في منغوليا لتكون مركزاً للتجارة الخاصة المنتظمة من جانب التجار من الجانبين. كان التجار والمسؤولون الروس يستقرون في كياختا، فيما كان نظراؤهم الصينيون يستقرون في مكان قريب على الجانب الآخر من الحدود في موقع يسمى ماي ماي تشينغ Mai-mai-cheng (التي تعني حرفياً "بلدة الشراء والبيع"). وسرعان ما غطت هذه التجارة الخاصة على النظام

البطيء للقوافل الرسمية إلى بكين التي وصل آخرها في العام ١٧٥٥ ، قبل أن تنهيها كاثرين الكبرى (١٧٦٢-١٧٩٦) رسمياً في العام الأول من عهدها، ربما نتيجة لإيمانها بأن التجارة الحرة هي التي تناسب المُلْك في عصر التنوير. على أن "التجارة الحرة" لم تكن بالطبع تعني للطاغية المستنيرة إلغاء الضرائب على التجارة، إلا لأغراض الدخل بالطبع. فقد صدر عنها التصريح المروّع الذي ينقله فوست: "حيث تكون التجارة، تكون الجمارك. فالغرض من التجارة هو تصدير واستيراد السلع بما فيه منفعة الدولة"[١٧٠]. وعلى أية حال، فقد استفاد كل من التجار الخاصين وخزينة الدولة كثيراً من معاهدة كياختا. فارتفعت قيمة الفراء المصدّر من كياختا إلى الصين من نحو أربعمئة ألف روبل فضي في العام ١٧٣٥ إلى نحو ١.٢ مليون روبل في العام ١٧٥٩[١٧١]. وفي العام ١٨٠٢ ، بلغ إجمالي المبيعات التجارية في كياختا نحو تسعة ملايين روبل، أعطت دخلاً للدولة قيمته تسعمئة ألف روبل[١٧٢]. وأدركت الدولة- على ما يبدو- أنه بدلاً من إرسال القوافل المَلكية إلى بكين بتكلفتها العامة العالية، كانت أشد السياسات "استنارة" أو عقلانية تتمثل في ترك التجارة في الأيدي الخاصة، مع جمع عائدات كبيرة من الرسوم المحددة بمعدل ١٠٪ تقريباً من المبيعات.

كانت "تجارة كياختا" تشكل جانباً مهماً من التجارة العالمية إبان القرن الثامن عشر، وإن لم نكن نعرف حوله الكثير. وهنا تكمن أهمية الورقة البحثية التي أعدها مارك مانكول Mark Mancall بعنوان "تجارة كياختا"[١٧٣] التي يعتمد عليها طرحنا هنا، إلى جانب الوصف التفصيلي الممتاز الذي يقدمه فوست للخلفية الدبلوماسية والسياسية[١٧٤]. يلاحظ مانكول أن التجارة توسعت كثيراً بداية من العقد السابع من القرن الثامن عشر حتى نهاية ذلك القرن، وأن الفراء كان السلعة التصديرية الرئيسة من الجانب الروسي، حيث شكّل في البداية ٨٥٪ من القيمة الإجمالية للصادرات، قبل أن ينخفض إلى نحو ٧٥٪ في نهاية القرن. وفي ذروة التجارة، كان فراء القندس وفراء القندس البحري الأعلى طلباً، وهو ما أدى إلى امتداد البحث عن الفراء بعيداً إلى شبه جزيرة كامشاتكا Kamchatka وجزر كوريل Kurile، وأخيراً إلى جزر ألوتيان Aleutians وألاسكا. فقد كان الطلب الصيني كبيراً لدرجة أن التجار الروس عَوَّلوا

على استيراد الفراء الأمريكي الشمالي لإعادة تصديره إلى الصين من خلال كياختا. وكانت الأقمشة الصوفية تأتي في المرتبة الثانية بعد الفراء بين الصادرات الروسية إلى الصين، وهنا أيضاً لجأ الروس إلى إعادة التصدير لزيادة العرض الروسي غير الكافي. فقد أدخل بيتر الأكبر صناعة الصوف الروسية، لكنها على الرغم من نموها الكبير إبان القرن الثامن عشر لم تتمكن حتى من تلبية الطلب الداخلي كاملاً. لكن بحلول العام ١٨٥٠، ارتفعت الإمدادات الروسية بما يكفي لإشباع الطلب الصيني بمليون ونصف المليون ياردة، شكّلت ٦٥٪ من الصادرات الروسية إلى الصين، مقارنة بنحو ٢٣٪ للفراء. ويلاحظ مانكول أن شركة الهند الشرقية البريطانية لم تستطع أن تبيع الأقمشة الصوفية بنجاح في كانتون، وأرجع ذلك إلى قرب كياختا من سوق شمال الصين الذي أوجدت برودته الشديدة طلباً أعلى على الأقمشة الصوفية[١٧٥].

وعلى الجانب الصيني، كانت السلعة التصديرية الرئيسة في بادئ الأمر هي الأقمشة القطنية المعروفة بالننكين التي كانت تستخدم باعتبارها وحدة قياس الأسعار النسبية فيما كان تجارة مقايضة متوازنة ثنائياً. وكانت الأنسجة الحريرية في البداية سلعة تصديرية صينية مهمة، لكن برنامج إحلال الواردات القوي في روسيا أضعف أهميتها سريعاً، فانخفضت من نحو ٢٤٪ من الصادرات الإجمالية في العام ١٧٥١ إلى نصف ذلك المستوى في نهاية القرن. وكان مسحوق الرواند(٦٠) من المواد التصديرية الصينية غير العادية، لكنه كان مهماً بسبب الطلب الكبير عليه في روسيا لخصائصه الطبية، لدرجة أن توزيعه الداخلي ظل احتكاراً للدولة حتى العام ١٧٨٢. ثم أصبح الشاي أخيراً السلعة التصديرية الصينية الأولى إلى روسيا. تَعَرَّف الروس على شرب الشاي من خلال الاحتكاك بالمغول، وأدى فتح المحطة التجارية في كياختا إلى تشجيع الاستهلاك الروسي أكثر وأكثر. ومن العقد السابع من القرن الثامن عشر حتى العام ١٧٨٥، شكّل الشاي ١٥٪ فقط من الواردات الإجمالية، لكن كما في حالة تجارة ما وراء البحار من خلال كانتون، انفجرت واردات الشاي الروسية بالقرب من نهاية القرن،

(٦٠) الرواند Rhubarb نبات معمر ينمو في الصين والهند وغيرها يستخدم للطعام وللأغراض الطبية [المترجم].

وفي العام ١٨٢٥ شكّلت ٨٧٪ من الواردات الروسية الإجمالية من الصين، ثم ارتفعت إلى ٩٥٪ بحلول العام ١٨٥٠. ويقدم مانكول بعض الأرقام المفيدة حول الأهمية النسبية للصين في التجارة الروسية الإجمالية. ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، نمت التجارة الخارجية الروسية كثيراً، من نحو تسعة عشر مليون روبل سنوياً إبان الفترة ١٧٥٨-١٧٦٠ إلى نحو ستين مليون روبل في العام ١٧٩٢. وظل نصيب الصين منها مستقراً عند نحو ٧- ٨٪ من إجمالي التجارة الخارجية الروسية، فيما شكّل نحو ثلثي إجمالي تجارة روسيا الآسيوية. بينما كان نصيب الصين من عائدات الجمارك الروسية أعلى كثيراً، إذ بلغ نحو ٣٨٪ من إجمالي العائدات في العام ١٧٧٥ (أربعمائة وثلاثة وخمسين ألف روبل فضي).

من المفيد في هذا الخصوص أن نقارن التجارة البرية في كياختا بالتجارة البحرية في كانتون خلال تلك الأعوام. كان الشاي- كما رأينا- السلعة التصديرية الرئيسة من الصين في الموقعين. لكن نطاق التجارة في كانتون كان أكبر كثيراً منه في كياختا، إذ بلغ تصدير الشاي ثلاثة وعشرين مليون رطل في مقابل مليوني ونصف مليون رطل في العام ١٨٠٠ في الموقعين على التوالي[١٧٦]. كما كانت نوعية الشاي المبيع في هذه الأسواق مختلفة أيضاً، حيث كان الشاي عالي النوعية المبيع للسوق الروسية يقابله شاي منخفض النوعية للسوق السيبيرية في كياختا، ومع أن كانتون كانت تصدّر شاياً متوسط النوعية بالدرجة الأولى للسوق البريطانية والأوروبية، فقد كان سعر الرطل واحداً تقريباً في الموقعين. وكانت كياختا أعلى من كانتون في استيراد الفراء، مع وجود أدلة على الارتباط بين السوقين، حيث كانت الواردات في كانتون ترتفع حين تعاق تجارة كياختا لسبب أو لآخر. وفيما يتعلق بالواردات الصينية من الأقمشة الصوفية، فإن المتوسط السنوي لكياختا بلغ ثمانمئة وستة وخمسين ألف تايل فضي(٦١) إبان الفترة ١٨٠٢-١٨٠٤، وهو أكثر من ضعف المتوسط السنوي في كانتون في الأعوام الأخيرة من القرن الثامن عشر[١٧٧]. ويذكر مانكول أيضاً أن التجارة الصينية- الروسية في

(٦١) التايل tael وحدة وزن صينية تُعادل ثُلث أوقية، ووحدة نقد صينية تبلغ مثل هذا الوزن من الفضة الخالصة [المترجم].

كياختا يبدو أنها كانت تجرى بطريقة ودية ومحترمة، في تناقض صارخ مع العداء وعدم التفاهم المتبادل بين البريطانيين والصينيين في كانتون. وقد لاحظ المراقبون البريطانيون ذلك، وأرجعوه بما يريح أنفسهم إلى أنه ناتج عن أن نظراءهم الروس "نصف آسيويين". من المؤكد أن تاريخ التجارة في كياختا يعطي صورة مختلفة تماماً عن مواقف إمبراطورية تشينغ نحو الغربيين والعلاقات الدبلوماسية والتجارية معهم، تختلف عن الأفكار النمطية المعتادة عن الغطرسة والجهل اللذين نقلهما من تعامل معهم من الأنجلوسكسونيين (انظر الفصل السادس).

لقد ذكرنا فيما سبق أن نفاد إمدادات الفراء في سيبيريا دفع الروس بعيداً إلى جزر ألوتيان وألاسكا بحثاً عن إمدادات جديدة. ومن أجل التعامل مع هذا الامتداد للتجارة السيبيرية، تكوّنت شركة روسية- أمريكية كان مقرها في ايركوتسك Irkutsk، يعتبرها فوست أول "شركة محاصة ذات مسؤولية محدودة مجازة إمبراطورياً في التاريخ الروسي"[١٧٨]. كان إرسال الصيادين إلى المستعمرات في جزر ألوتيان وألاسكا وإرسال الفراء إلى الأسواق الصينية يفرضان مشكلات هائلة في البحار الشمالية المتجمدة. كما كان يجب مواجهة المنافسة البريطانية والأمريكية في كانتون. وتمثل الحل لتلك المشكلات جميعها في وصول روسيا إلى الموانئ الصينية لإمداد مراكز ألاسكا باحتياجاتها وبيع الفراء في الأسواق الصينية. وقد جربوا ذلك بإرسال سفينة إلى كانتون لبيع الفراء، لكن إمبراطورية تشينغ رفضت بحزم أن تسمح للسفينة بإفراغ شحنتها. واضطر الروس لأن يقتصروا في العمل ضمن نظام كياختا الذي كان مقدراً له، كما تنبأ الروس أنفسهم بوضوح، أن يكون ضحية للتجارة البحرية المتزايدة. وباءت محاولة مماثلة "لفتح" اليابان أمام السفن الروسية في العام ١٨٠٤ بالرفض أيضاً لمدة قصيرة من جانب شوغونية توكوغاوا. وأخيراً أرسلت ايركوتسك سفارة طموحاً للتفاوض إما على فتح الموانئ الصينية أمام السفن الروسية أو السماح للقوافل البرية بالدخول في عمق الصين، لكنها لم تنجح حتى في الوصول إلى بكين. وهكذا، فقد شهد القرن التاسع عشر حرصاً من الروس على التجارة مع الشرق الأقصى.

وبالتزامن مع ذلك كانت روسيا تقوي موقفها كقوة أوروبية كبرى. قاد بيتر

الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥) حركة حاسمة نحو "تغريب" روسيا في الربع الأول من القرن الثامن عشر. وكتب بيتر كلمة النهاية "لعصر عظمة" السويد القصير بهزيمته للملك المحارب تشارلز الثاني عشر (١٦٩٧-١٧١٨) في الحرب الشمالية الكبرى، ولم يسترد بيتر نارفا "كنافذة على الغرب" فقط، لكن استولى أيضاً على ريغا وريفال. كما بنى سانت بطرسبرغ على الضفاف السبخة لنهر نيفا بتكلفة بشرية ضخمة لترسيخ الوجود الروسي على شواطئ البلطيق. ثم عزّزت كاثرين الكبرى مكانة روسيا كقوة عظمى بالتوسع في الجنوب على حساب الخانيات التترية والإمبراطورية العثمانية، وفي الغرب على حساب بولندا وليتوانيا، حيث ابتلعت الإمبراطورية الروسية الدوقية الكبرى السابقة فضلاً عن أجزاء كبيرة من بولندا. وبموجب شروط معاهدة كوتشوك كاينارجي Kutchuk-Kainardji للعام ١٧٧٤، منح العثمانيون روسيا حقوق الملاحة في كل من البحر الأسود والمضايق، وهو ما سمح للسفن الروسية بالوصول المباشر إلى البحر الأبيض المتوسط.

يفسر أليكسندر غيرشينكرون Alexander Gerschenkron الدافع البيتري(٦٢) بأنه حالة متطرفة للتدخل الحكومي المركنتيلي[١٧٩]، فوفقاً لمخطط غيرشينكرون المألوف نجد أنه كلما ازداد مدى "التخلف النسبي"، تكثفت الجهود المؤسسية للتغلب عليه[١٨٠]. وينظر غيرشينكرون عبر هذا الإطار إلى الإجراءات التي اتخذها بيتر لبناء الطرق والجسور والقنوات ومحاولة ربط البلطيق بالفولغا وبحر قزوين وغيرها من المشروعات الطموحة التي استهدفت خلق نظام اقتصادي وطني موحد. كما سخّر بيتر التصنيع من أجل احتياجات الحرب مع تشارلز الثاني عشر ملك السويد الذي مثّل النموذج الغربي الذي "سيتجاوزه ويتفوق عليه" بلغة خلفائه البلاشفة(٦٣)، تماماً كما فعل مع العثمانيين والصفويين، ومن هنا يأتي تأكيد بيتر

(٦٢) نسبة إلى القيصر الروسي بيتر الأكبر [المترجم].

(٦٣) كان شعار البلاشفة في السنوات الأولى من الحرب الباردة "سنتجاوزه ونتفوق عليه"- أي الغرب- ومن أمثلة ذلك أن نيكيتا خروشوف تباهى على الولايات المتحدة في نشوة معدلات النمو العالية في الاتحاد السوفيتي بقولته الشهيرة "سندفنكم"، بالمعنى الاقتصادي للكلمة، وليس المعنى الحرفي [المترجم].

على الحديد والصلب والبارود وبناء السفن وما إليها في برنامجه التصنيعي. وتمثل دور التجارة الخارجية في تصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي لدفع ثمن الواردات العسكرية- الصناعية الأساسية من الغرب، فضلاً عن الخبراء والتقنيين الأجانب الكثيرين الذين استعان بيتر بهم.

يشير أركاديوس كاهان Arcadius Kahan إلى أن الوصول إلى الموانئ البلطيقية قلل تكلفة النقل لكل من الصادرات والواردات الروسية مقارنة بالاعتماد السابق على أركانجل، وهذا العامل وحده كان مسؤولاً بالتأكيد عن تحفيز التجارة الخارجية بدرجة ملحوظة في الحقبة البيترية[١٨١]. ويَخْلُص كاهان إلى أن "إدراك أن توسيع التجارة الخارجية وسيلة للتغلب على التخلف الاقتصادي لروسيا وعزلتها الثقافية كان الميراث الأساسي لسياسات التجارة الخارجية البيترية"[١٨٢]. وفي عمل آخر، يقول كاهان إن "التجارة الخارجية لروسيا إبان القرن الثامن عشر كانت أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي. فكان تأثيرها كبيراً على تتجير الزراعة ونمو الصناعة واتساع العرض النقدي وتراكم رأس المال"[١٨٣]. وقد شهدت التجارة الخارجية توسعاً كبيراً، قدره خمسة عشر ضعفاً بالأرقام الحقيقية، من بداية القرن الثامن عشر إلى نهايته. وكان نمو الصادرات الروسية سريعاً جداً بين العامين ١٧٤٢ و١٧٩٣، حيث بلغ أكثر من عشرة أضعاف من حيث القيمة، وستة أضعاف ونصف بالأرقام الحقيقية. ونمت أحجام الصادرات الروسية لكل فرد ثلاثة أضعاف، على الرغم من تضاعف السكان من ثماني عشرة مليون نسمة إلى سبعة وثلاثين مليون نسمة في هذه الفترة[١٨٤].

يبيّن الجدول رقم (٥,٧) التركيب السلعي للصادرات الروسية إبان القرن الثامن عشر. كانت الصادرات الروسية في معظمها سلعاً كبيرة الحجم من النوع ذي القيمة المنخفضة نسبة إلى وزنه، مثل القنب والكتان والشمع والشحم والجلود والقار والقطران والخشب، ومع الوقت زادت كميات الحبوب والقضبان الحديدية. ولذلك، فباستثناء الحبوب، كانت صادراتها بالدرجة الأولى مدخلات وسيطة للقطاعات الصناعية، كانت تُشحَن إلى الاقتصادات الأكثر تقدماً بأوروبا الغربية. وظهرت أدلة على حدوث بعض التصنيع في هذه الأرقام، إذ لم يكن الحديد يصدّر في العام

١٧١٠ ، لكنه شكّل ١٢٪ من إجمالي الصادرات إبان الفترة ١٧٩٣- ١٧٩٥ ، بينما ارتفع نصيب المنسوجات الكتانية التي كان بعضها يستخدم لكسوة العبيد في العالم الجديد من ٣٪ إلى ١٠٪ على مدار الفترة نفسها. وكان الحديد ينتج في مصانع حكومية أو مصانع خاصة في منطقة الأورال، وهناك أدت التكاليف المنخفضة للعمالة والوقود إلى موازنة تكاليف النقل العالية إلى الأسواق الغربية. وهنا كان توفير الائتمان من المشترين البريطانيين للحديد الروسي عاملاً مهماً في نمو الصادرات.

الجدول رقم ٥,٧). تركيب الصادرات الروسية إبان الفترة ١٧١٠–١٧٩٥ (بالنسبة المئوية).

	١٧١٠	١٧٦٩	١٧٩٣- ١٧٩٥
المحاصيل	٣٧.٨	٥٠.٥	٤٣.١
القنب	٣٤.٤	١٨.٨	٢٠.٢
الكتان	٣.٣	١١.٣	١٢.٦
بزر الكتان وبزر القنب	٠.٠٤	٣.٥	٣.٤
الحبوب	٢.٩	١٦.٩	٦.٩
المنتجات الحيوانية	٥٠.٥	١٢.٥	١٨.١
الشحم الحيواني	١١.٤	٥.٠	١١.٣
الجلود	٣٩.٠	٧.٥	٦.٨
المنتجات الغابية	٥.١	٤.٥	٤.٢
السلع الصناعية	٣.٣	٢٢.٨	٢٢.٢
الحديد		٩.٨	١٢.٠
المنسوجات الكتانية	٣.٣	١٣.٠	١٠.٢
الإجمالي	٩٦.٧	٩٠.٣	٨٧.٦

المصدر : Kahan (1985, table 4.2, p. 168)

كانت المنافسة من الحديد السويدي على الأسواق البريطانية والغربية الأخرى شديدة، وفي هذه المنافسة تمتعت السويد بالنوعية العليا وروسيا بالسعر الأدنى. وتفوقت روسيا على السويد وأصبحت المصدر الرئيس للحديد المستوْرد لبريطانيا بحلول العقد السابع من القرن الثامن عشر. ومع ذلك، يقول كاهان إن "دور روسيا

القيادي في سوق الحديد الأوروبي إبان القرن الثامن عشر لا يزال سراً لا يعرفه إلا المؤرخون المتخصصون"[١٨٥].

كان الهولنديون الشريك التجاري الأهم لروسيا نحو العام ١٧٠٠، ثم تقدم البريطانيون عليهم إبان العقد الرابع والخامس من القرن الثامن عشر، وهو ما عكس التحول في الأسبقية الاقتصادية الذي أصبح جلياً تماماً. فقد كان المنفذ الرئيس في العام ١٧٠٠- كما رأينا- هو أركانجل الواقعة على البحر الأبيض، ثم أخذت ريغا وسانت بطرسبرغ تحلان محلها على نحو متزايد، وفي وقت لاحق من القرن اكتسبت موانئ البحر الأسود أهمية كبيرة لصادرات الحبوب إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي الشرق لاحظنا التجارة المتزايدة مع الصين من خلال كياختا. وكانت التجارة البحرية كلها تشحن في سفن أجنبية لعدم امتلاك روسيا لأسطول تجاري.

عكست الواردات الروسية إبان القرن الثامن عشر توزيع الدخل المنحرف تماماً الناتج عن التكوين الاجتماعي للبلاد. فكانت طبقة النبلاء والنخبة التجارية المتمركزة بالدرجة الأولى في سانت بطرسبرغ ينفقون ببذخ على المنسوجات الفاخرة والمنتجات "الاستعمارية" مثل التوابل والسكر والمشروبات التي شكّلت معاً زهاء ٤٠٪ من الواردات. وكانت المدخلات الصناعية، مثل الأصباغ والمواد الأولية الأخرى التي كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى صناعة المنسوجات المتنامية، تشكّل ٤٠٪ أخرى. وكانت سانت بطرسبرغ ميناء الدخول الأساسي لهذه الواردات، لكنها كانت أيضاً المنفذ للصادرات من المنطقة الداخلية الشاسعة لأن نهر نيفا الذي تقع سانت بطرسبرغ على مصبه كانت تربطه قنوات بالنظم النهرية الروسية الرئيسة على طول الطريق إلى بحر قزوين. وسانت بطرسبرغ التي كانت تضم البلاط والعاصمة الإدارية فضلاً عن تحولها إلى الميناء الرئيس لروسيا بعد تأسيسها مباشرة في العام ١٧٠٣، كانت تعكس إرادة بيتر الأكبر ورؤيته التي تتجلى بوضوح في كل من التمثال الشهير الذي كُتِب عليه الإهداء المقتضب: "إلى بيتر الأول .. من كاثرين الثانية" وقصيدة بوشكين Pushkin "الفارس البرونزي". كانت ريغا الميناء الثاني من حيث الأهمية، لكنها فقدت بعض تجارتها لمنافسيها البروسيين كونيغسبرغ وميمل، بسبب ارتفاع رسوم الاستيراد

الروسية. واستمرت أركانجل تشكل منفذاً للسلع السيبيرية، لكن أهميتها تراجعت مقارنة بالموانئ البلطيقية.

وإذا كانت أركانجل "نافذة روسيا على الغرب"، فإن اصطراخان على مصب الفولغا على بحر قزوين كانت "نافذة روسيا على الشرق". وقد أدى الاستيلاء على هذه المدينة في العام ١٥٥٦ إلى تحفيز نمو التجارة الروسية مع إيران. وكانت السلعة الرئيسة هي الحرير، سواء الخام أو المصنع، الذي كان يصدّر من إيران للاستهلاك داخل روسيا، وكذلك لإعادة التصدير إلى أوروبا الغربية. وكانت هذه التجارة تقع بالدرجة الأولى في أيدي التجار الأرمن الذين منحهم الشاه عباس- كما رأينا في الفصل السابق- نوعاً من الاحتكار الحكومي اعترفت به روسيا أيضاً. وكان الأرمن مهيئين لإجراء هذه التجارة لأن أفراداً من جماعتهم كانوا يستقرون في روسيا وبولندا، فضلاً عن إيران. وقد رأينا أن النزاع المتواصل مع الإمبراطورية العثمانية دفع الصفويين للبحث عن مخارج بديلة لصادراتهم من الحرير. وبلغت تجارة العبور في الحرير ذروتها إبان العقد الخامس من القرن الثامن عشر، لكن روسيا كانت تستورد كميات كبيرة من الحرير الطبيعي من إيران لصناعة المنسوجات الحريرية فيها. وكذلك كان القطن، كمادة خام ومنسوجات، فضلاً عن السجاد صادرات إيرانية أخرى إلى روسيا. وفي المقابل، كانت روسيا تصدّر لإيران الفراء وسلعاً أوروبية معاداً تصديرها مثل الأقمشة الصوفية. وكان التوازن التجاري مع إيران سلبياً بالنسبة لروسيا، ما كان يستنزف إلى الشرق الفضة التي اكتسبتها روسيا من فائضها في التجارة البلطيقية مع أوروبا الغربية.

كانت اصطراخان أيضاً من نحو العام ١٦٢٠ فصاعداً قاعدة لجماعة صغيرة ونشطة من التجار الهنود شكّلت جزءاً من شبكة واسعة تمتد من لاهور وملتان إلى قندهار وأصفهان وبخارى، وتربط شمال الهند بأفغانستان وإيران وآسيا الوسطى وروسيا[١٨٦]. كان هؤلاء التجار الهنود يجلبون المنتجات الروسية، ومنها السلع الفاخرة مثل فراء السمور وكلاب البرزي والسناقر، إلى النخبة المغولية، وكانت تعمل أيضاً في إقراض المال. اخترق هؤلاء التجار حوض الفولغا والداخل الروسي حتى موسكو، وهو ما أثار غضب التجار الروس المحليين الذين لم يستطيعوا أن ينافسوهم في تمكنهم

من الموارد المالية والممارسات التجارية المتطورة. لكن الدولة الروسية لم تستجب لهذه الشكاوى، لأن الجماعة التجارية الهندية كانت تولّد دخلاً كبيراً من الرسوم الجمركية. وكانت شركتا الهند الشرقية الهولندية والبريطانية تصدّران الأنسجة القطنية الهندية إلى روسيا عبر أركانجل والموانئ البلطيقية، وليس هؤلاء التجار الهنود، ربما بسبب غياب الأمان عن طرق التجارة البرية. وثمة تجارة روسية مربحة كانت تجرى مع الشعوب البدوية بسهول آسيا الوسطى من خلال أورينبرغ Orenberg ذلك الحصن والمحطة التجارية الذي أنشئ إبان العقد الخامس من القرن الثامن عشر على نهر الأورال، وهي قطعان الأغنام الكبيرة التي كانت تستورد من السهول وكانت المصدر للكمية الضخمة من الشحم التي كانت روسيا تصدّرها إلى إنجلترا واسكتلندا لصناعة الصابون والشموع، وهو ما يعكس امتداد العولمة في العصر الحديث المبكر من غلاسكو إلى السهول القرغيزية، ودور روسيا فيها.

خاتمة

بحلول منتصف القرن الثامن عشر، كان الاقتصاد الدولي قد تحوّل لدرجة لا يمكن تخيلها بعيداً عن النظام الذي كان قائماً في بداية الألفية. ربما كان التحوّل الأهم هو أن أمريكا لم تعد كتلة منعزلة، بل مكوّناً مندمجاً في الاقتصاد الدولي ينخرط في تجارة مباشرة مع آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكانت أستراليا القارة الوحيدة (المأهولة) التي ظلت معزولة عن القارات الأخرى، لكن هذه العزلة سرعان من طالتها يد التغيير. تأسست المستوطنة البريطانية الأولى في أستراليا في العام ١٧٨٨، وفي هذا العام كان يوجد زهاء ألف مستعمر وتسع وعشرين شاة وخروفاً مسجلين في نيو ساوث ويلز. وبحلول العام ١٨٢١، ارتفع عدد الأغنام إلى مئتين وخمسين ألفاً، وبحلول العام ١٨٣٨ نما هذا العدد إلى ثلاثة ملايين ومئة ألف[١٨٧]. ولم تعد أوروبا الغربية لاعباً خارجياً على هوامش أوراسيا، بل أصبحت مركز النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مع سيطرتها السياسية على أجزاء كبيرة من أمريكا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومراكز تجارية في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ومُلئت خلايا كثيرة من الخلايا

الفارغة بالجدول رقم (٢.١). ومن الواضح تماماً أن أوروبا الغربية أصبحت مرتبطة مباشرة بكل المناطق الأخرى، فيما كانت أوروبا الشرقية مرتبطة مباشرة بشرق آسيا وأمريكا الشمالية من خلال الممتلكات السيبيرية لروسيا.

يدفع أوروورك ووليامسن بأن تجارة أوروبا مع بقية العالم نمت طوال العصر الحديث المبكر، بما في ذلك القرن السابع عشر الذي يعتبر أحياناً قرناً مثقلاً بالأزمات[١٨٨]. وجد المؤلفان أن متوسط معدلات النمو كان ١.٢٦٪ سنوياً إبان القرن السادس عشر، و٠.٦٦٪ سنوياً إبان القرن السابع عشر، و١.٢٦٪ إبان القرن الثامن عشر، و١.٠٦٪ سنوياً على امتداد العصر الحديث المبكر. تتفق نتائجهما مع حساب جان دي فريز الأحدث للحمولات الطنية العائدة من آسيا إلى أوروبا، إذ يذكر أنها نمت بمعدل ١.٠١٪ سنوياً إبان القرن السادس عشر، و١.٢٤٪ إبان القرن السابع عشر، و١.١٦٪ إبان القرن الثامن عشر، و١.١٪ على امتداد العصر الحديث المبكر[١٨٩]. على أن متوسط معدل النمو البالغ ١٪ سنوياً أو نحوه على مدى ثلاثة قرون قد لا يبدو رائعاً جداً إذا ما قورن بما حدث سريعاً بعد ذلك، لكنه كان رائعاً جداً مقارنة بما ساد قبل ذلك. فيذكر أنغس ماديسون Angus Maddison أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني والأوروبي الغربي نما بمعدل ٠.٤٪ سنوياً تقريباً بين العامين ١٥٠٠ و١٨٢٠، فيما كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي أقل قليلاً من نصف ذلك المعدل. وعلى ذلك، فإن نسب التجارة العابرة للقارات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في ازدياد في أوراسيا إبان القرون الثلاثة التي تلت دا غاما.

يقدم الشكل رقم (٥.٢) إطاراً بسيطاً للنظر إلى مصادر النمو التجاري في هذه الفترة أو أية فترة أخرى. تشير (ط و) إلى دالة الطلب على الواردات في المنطقة (أي الطلب المحلي مطروحاً منه العرض المحلي). وهذه الدالة تنحدر من أعلى لأسفل، ما يعني أن استيراد الدول يقل مع زيادة سعر السوق الداخلي (س) الذي تواجهه الدول. وتشير (ع ص) إلى دالة عرض التصدير (أي العرض الأجنبي مطروحاً منه الطلب الأجنبي) في المنطقة الأخرى، ويزداد عرض التصدير مع زيادة السعر في الخارج (س❖). وفي حال غياب العوائق التجارية الناتجة عن تكاليف النقل أو الاحتكار أو

الحروب أو غياب الأمان، تندمج أسواق السلع الدولية تماماً، فتتوحد الأسعار بين الداخل والخارج، كما يتحدد من خلال تقاطع الدالتين. وتدق الحواجز التجارية، أياً كان نوعها، إسفيناً (ف) بين أسعار التصدير والاستيراد. وفي هذا الإطار يمكن أن تنمو التجارة إما بسبب تراجع الحواجز التجارية أو بسبب تحوّل إلى الخارج في دالة الطلب على الاستيراد أو بسبب تحوّل إلى الخارج في دالة العرض التصديري.

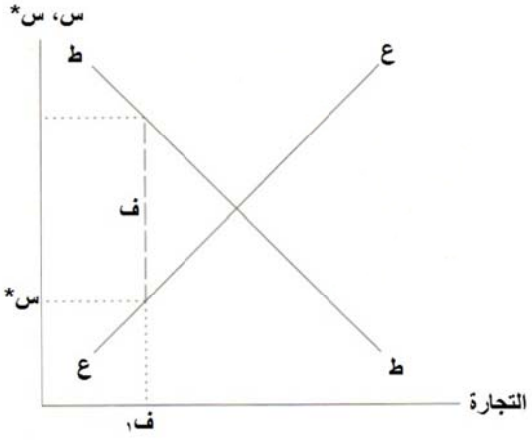

الشكل رقم (٥,٢) مصادر النمو التجاري.

إذا كان النمو التجاري مدفوعاً بتراجع الحواجز التجارية، فإن الإسفين (ف) في الشكل رقم (٥,٢) ينخفض، ويرتفع السعر في المنطقة المصدّرة (س❖) مع سعر الاستيراد (س)، بمعنى حدوث تقارب لسعر السلعة. وقد رأينا بعض الأدلة في الفصل الرابع على أن التأثير الأولي لطريق رأس الرجاء الصالح تمثل في تقريب الأسواق الأوروبية والآسيوية معاً، لكن يبدو أن هذه العملية لم تدم طويلاً. فكما يوضح الشكل رقم (٤,٦) فلا توجد أدلة مطلقاً على حدوث تقارب في أسعار السلع بين هولندا وجنوب شرق آسيا إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهذا انعكاس للممارسات الاحتكارية لشركة الهند الشرقية الهولندية. ويوضح أوروك ووليامسن أن هذه النتيجة يمكن تعميمها على السلع الأخرى التي تتوفر لدينا حالياً الأدلة الضرورية

المتعلقة بأسعارها، ومن ذلك مثلاً أن الفجوة بين السعر الذي كانت تدفعه شركة الهند الشرقية البريطانية للأقمشة في الهند والسعر الذي كانت تحصل عليه لهذه الأقمشة في لندن، ظلت ثابتة تماماً عند زهاء ١٠٠٪ بين العامين ١٦٦٠ و١٧٦٠[١٩٠]. والشيء نفسه ينطبق على فجوة الأسعار الإنجليزية- الهندية للحرير والقهوة والشاي والنيلة، وهو ما يعني أن التغيرات الخارجية في العرض والطلب كانت المسؤولة في المقام الأول عن النمو التجاري بين العامين ١٦٠٠ و١٨٠٠. ويذهب أوروك ووليامسن إلى أن التغيرات في الطلب كانت أهم من التغيرات في العرض، وكانت تشكل ما بين نصف وثلثي النمو في الواردات الأوروبية في العصر الحديث المبكر[١٩١].

لكن لماذا ظلت فجوة الأسعار مستقرة؟ من التفسيرات الممكنة لذلك أن هذه الفترة لم تشهد مدى التحسن التقني في بناء السفن الذي ميّز القرن الخامس عشر سابقاً والذي ميّز القرن التاسع عشر لاحقاً.

أوضح مينارد Menard أنه لا توجد أدلة على حدوث انخفاض منتظم في أسعار الشحن على طرق المحيط الأطلسي في تلك الفترة، وهي نتيجة تتفق مع فرضية عدم حدوث تحسن في التقنية الملاحية[١٩٢]. وثمة تفسير آخر يلقي باللائمة على المركنتيلية التي أدت بممارساتها الاحتكارية إلى الإبقاء على فجوات الأسعار عبر القارات عالية على نحو مصطنع، وأدت أيضاً إلى الحرب التي رأينا أنها كانت سمة دائمة الوجود في هذه الفترة. وهناك أدلة أسعار تدعم هذا التفسير الثاني أيضاً، حيث ارتفعت فجوات الأسعار في السلع الآسيوية- الأوروبية في أثناء الحرب الإنجليزية- الهولندية الأولى والثانية وحرب السبعة أعوام (راجع الشكل رقم ٦,٤)، كما ارتفعت أسعار السلع المستوْردة في بيرو في أثناء حرب الخلافة الإسبانية وحرب أُذن جينكنز بين إسبانيا وبريطانيا[١٩٣].

ثمة أدلة أخرى على أن التكاليف التجارية من كل الأنواع ظلت تشكل عائقاً كبيراً للتجارة، وهي الأدلة حول أنواع السلع التي كانت تشحن عبر المحيطات في ذلك الوقت. وكما يبيّن الجدول رقم (٨,٥)، فإن الغالبية الساحقة من الواردات الأوروبية من مناطق ما وراء البحار كانت سلعاً عالية القيمة نسبة إلى وزنها، وهي السلع التي

كانت تتحمل تكلفة النقل لأنها لم تكن تُنتَج في أوروبا. صحيح أنه حدث تطور على مر الزمن في مدى السلع المنقولة. لكن كما رأينا، كانت أهم عمليات النقل الأولى عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادي تتضمن التجارة في الحامض النووي، وكانت سفينة واحدة صغيرة تكفي لنقل الأنواع بين القارات التي كانت معزولة عن بعضها في السابق،

الجدول رقم (٥,٨). تركيب واردات ما وراء البحار إلى أوروبا إبان الفترة ١٥١٣–١٧٨٠.

(أ) الواردات من آسيا إلى لشبونة إبان الفترة ١٥١٣–١٦١٠ (بالنسبة المئوية للوزن)

	−١٥١٣	−١٥٢٣	−١٥٤٧	−١٥٨٧	−١٦٠٠	−١٦٠٨
	١٥١٩	١٥٣١	١٥٤٨	١٥٨٨	١٦٠٣	١٩٦١٠
الفلفل	٨٠.٠	٨٤.٠	٨٩.٠	٦٨.٠	٦٥	٦٩.٠
التوابل الأخرى	١٨.٤	١٥.٦	٩.٦	١١.٦	١٦.٢	١٠.٩
النيلة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٨.٤	٤.٤	٧.٧
المنسوجات	٠.٢	٠.٠	٠.٠	١٠.٥	١٢.٢	٧.٨
أخرى متنوعة	١.٤	٠.٤	١.٤	١.٥	٢.٢	٤.٦
الإجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(ب) واردات شركة الهند الشرقية الهولندية إلى أوروبا إبان الفترة ١٦١٩–١٧٨٠
(النسبة المئوية لقيمة الفاتورة)

	−١٦١٩	−١٦٤٨	−١٦٦٨	−١٦٩٨	−١٧٣٨	−١٧٧٨
	١٦٢١	١٦٥٠	١٦٧٠	١٧٠٠	١٧٤٠	١٧٨٠
الفلفل	٥٦.٥	٥٠.٤	٣٠.٥	١١.٢	٨.١	٩
التوابل الأخرى	١٧.٦	١٧.٩	١٢.١	١١.٧	٦.١	٣.١
المنسوجات	١٦.١	١٤.٢	٣٦.٥	٥٤.٧	٤١.١	٤٩.٥
الشاي والقهوة				٤.٢	٣٢.٢	٢٧.٢
العقاقير والعطور والأصباغ	٩.٨	٨.٥	٥.٨	٨.٣	٢.٨	١.٨
السكر		٦.٤	٤.٢	٠.٢	٣.٧	٠.٦
الملح الصخري		٢.١	٥.١	٣.٩	٢.٦	٤.٤
المعادن	٠.١	٠.٥	٥.٧	٥.٣	١.١	٢.٧
أخرى متنوعة		٠.٢	٠.١	٠.٤	٢.٣	١.٧
الإجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(ج) واردات شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى أوروبا إبان الفترة ١٦٦٨–١٧٦٠
(النسبة المئوية لقيمة الفاتورة)

	-١٦٦٨	-١٦٩٨	-١٧٣٨	-١٧٥٨
	١٦٧٠	١٧٠٠	١٧٤٠	١٧٦٠
الفلفل	٢٥.٢٥	٧.٠٢	٣.٣٧	٤.٣٧

تابع الجدول رقم (٥,٨).

المنسوجات	٥٦.٦١	٧٣.٩٨	٦٩.٥٨	٥٣.٥١
الحرير الطبيعي	٠.٦	٧.٠٩	١٠.٨٩	١٢.٢٧
الشاي	٠.٠٣	١.١٣	١٠.٢٢	٢٥.٢٣
القهوة	٠.٤٤	١.٩٣	٢.٦٥	
النيلة	٤.٢٥	٢.٨٢		
الملح الصخري	٧.٦٧	١.٥١	١.٨٥	٢.٩٧
أخرى متنوعة	٥.١٥	٤.٥٢	١.٤٤	١.٦٥
الإجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(د) المبيعات السنوية المقدرة للواردات الاستعمارية في إنجلترا وهولندا إبان الفترة ١٧٥١-١٧٥٤

	المبيعات الإجمالية (بالألف بيزو)	النسبة المئوية للمبيعات من آسيا	من الإجمالي
المنسوجات	٦٧٥٠	٤١.٧	٢١.١
الفلفل	١١٠٠	٦.٨	٣.٤
الشاي	٢٨٠٠	١٧.٣	٨.٧
القهوة	١٠٠٠	٦.٢	٣.١
التوابل	١٨٥٠	١١.٤	٥.٨
أخرى متنوعة	٢٧٠٠	١٦.٧	٨.٤
الإجمالي من آسيا	١٦٢٠٠	١٠٠.٠	٥٠.٥
		من أمريكا	من الإجمالي
السكر	٨٠٥٠	٥٠.٨	٢٥.١
التبغ	٣٧٠٠	٢٣.٣	١١.٥
أخرى متنوعة	٤١٠٠	٢٥.٩	١٢.٨
الإجمالي من أمريكا	١٥٨٥٠	١٠٠.٠	٤٩.٥
إجمالي واردات ما وراء البحار	٣٢.٠٥٠		١٠٠.٠

المصدر: Prakash (1998, pp. 36, 115,120) and Steensgaard (1990, p. 12)

وهو النقل محدود السعة الذي ترتبت عليه نتائج بالغة الأهمية. وكانت الفضة السلعة التصديرية التالية في الأهمية من العالم الجديد، وهي أيضاً سلعة ثمينة جداً، فيما احتفظت التوابل بأهميتها التقليدية في التجارة الآسيوية- الأوروبية. وفي وقت ما حول منتصف القرن السابع عشر، بدأت المنسوجات الهندية تهيمن على واردات الشركات من آسيا، وهذه أيضاً كانت سلعاً فاخرة في أغلب الأحيان، وكانت صناعة المنسوجات الأوروبية لا تستطيع أن تنافس نظيرتها الهندية حتى ذلك الحين. وفي هذه الأثناء، كانت الفضة قد بدأت تترك أهميتها النسبية لصالح "السلع الاستعمارية" من نوع السكر والتبغ في صادرات العالم الجديد، وهذه أيضاً كانت سلعاً لا تُزرَع بسهولة في المناخ المعتدل لأوروبا الغربية. وبدأت التجارة العابرة للقارات تدريجياً تتضمن سلعاً أضخم شيئاً فشيئاً، لكنها مع ذلك لم تتضمن في الغالب الأعم التجارة واسعة النطاق في مواد ضخمة مثل الحبوب أو الحديد التي كان يمكن إنتاجها بسهولة على جانبي المحيط.

وعلى ذلك، فإن الدعائم التقنية والجيوسياسية للعولمة كانت أضعف كثيراً قبل العام ١٨٠٠ منها بعد ذلك. ومع ذلك تبقى حقيقة أن تجارة أوروبا مع بقية العالم نمت كثيراً إبان القرون الثلاثة التالية للعام ١٥٠٠. ويبدو أيضاً أن هناك ارتباطاً إحصائياً واضحاً بين التجارة عبر المناطق والازدهار في تلك الفترة. ويرى أجيموغلو Acemoglu وآخرون أن معدل التحول الحضري في الاقتصادات الأوروبية "الأطلسية" (إنجلترا وفرنسا وهولندا والبرتغال وإسبانيا) كان ١٠.١٪ فقط في العام ١٥٠٠، وهو معدل أقل منه في بقية أوروبا الغربية (١١.٤٪) أو آسيا (١١.٥٪)[١٩٤]. لكن بحلول العام ١٧٠٠، كان التحول الحضري أعلى في أوروبا الأطلسية (١٤.٥٪) منه أي من المنطقتين الأخريين (١٣.١٪ في بقية أوروبا الغربية و١١.٦٪ في آسيا)، واتسع هذا الهامش أكثر بحلول العام ١٨٠٠ (١٩.٨٪ في مقابل ١٦.٩٪ و٨.٩٪ فقط على التوالي). وتوضح إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي نمط النمو غير المتكافئ نفسه في القوى الاستعمارية البحرية الخمس التي وقفنا على ثرواتها في هذا الفصل والفصول السابقة. وبالمثل وجد

ألين Allen علاقة إحصائية قوية بين التجارة والنمو في أوروبا إبان العصر الحديث المبكر، وخَلُصَ إلى أن "الازدهار التجاري العابر للقارات كان عاملاً أساسياً دفع أوروبا الشمالية- الغربية إلى الأمام"[١٩٥]. وتكشف نتائج ألين أن أكثر من نصف التحول الحضري في إنجلترا خلال تلك الفترة يمكن إرجاعه إلى التجارة المتنامية، وبالتالي إلى الامبريالية البريطانية[١٩٦].

يتعامل ألين مع تجارة كل أمة باعتبارها متغيراً خارجياً يعكس أهمية القوة العسكرية في انتزاع التجارة لصالح هذه الدولة أو تلك. ويقول إن "بعض الدول كانت ناجحة في السباق نحو بناء الإمبراطورية، فيما فشلت دول أخرى"[١٩٧]. ونحن نتفق كلياً مع استنتاجه بأنه في السياق الجيوسياسي لذلك العصر، كان من الأفضل أن تبذل الدول قصارى جهدها في هذا السباق. على أننا لا نقول بأن الحرب كانت مفيدة للنمو في ذاتها. فكما يشير موكير Mokyr، فإن "إيطاليا بعد العام ١٤٩٠، وهولندا الإسبانية بعد العام ١٥٨٠، وألمانيا وأوروبا الوسطى بعد العام ١٦٢٠، وأيرلندا بعد العام ١٦٥٠، والسويد بعد العام ١٧٠٠، كلها أمثلة لمجتمعات تقوض ازدهارها بسبب التأثير المباشر للنزاع المسلح"[١٩٨]. ويعد سكان جنوب شرق آسيا والأفارقة المستعبدين من سكان الأمريكتين التعساء أمثلة أخرى لشعوب خسرت نتيجة للامبريالية الأوروبية خلال تلك الفترة. كما أننا لا ننكر أيضاً أن التجارة الحرة كانت أفضل مقارنة بالقيود الثنائية للمركنتيلية، وكما سنرى في الفصل السابع، فإن إزالة هذه القيود والبيئة السلمية عموماً إبان القرن التاسع عشر كانت العامل الرئيس وراء الازدهار التجاري الاستثنائي في هذا القرن. وما نود أن نقوله هو أنه في العالم المركنتيلي الصفري (أو السالب حتى)(٦٤) كان يجب على الدولة أن تفوز في حروبها، لأن القوة كانت مهمة فعلاً في بلوغ الوفرة، وأن الأساطيل الملكية جلبت منافع عسكرية لبريطانيا العظمى فضلاً عن المنافع الاقتصادية. وبتعبير ديفيد أورمرود، فإن "حدود النمو في العصر ما قبل الحديث كانت تقررها الجغرافية

(٦٤) راجع حاشية سابقة حول المجموع الصفري zero-sum [المترجم].

السياسية، أي قوة الدولة ومدى الحماية البحرية المتوفرة للشحن التجاري في المياه البعيدة"[١٩٩].

لكن ماذا كانت العلاقة- إن وجدت- بين التجارة والإمبراطورية كما ناقشناها في الفصل الحالي من جانب، والحدث الذي وسم الانتقال إلى الحداثة الاقتصادية، وهو الثورة الصناعية، من جانب آخر؟ هذا هو الموضوع الذي سنتحول إليه في الفصل التالي.